عزالدين الأصبحي:
هيئة مكافحة الفساد لن تكون أداة انتقامية

- نبيلة الزبيري تكتب عن ضمائر رخوة
- عمر عبدالعزيز عن فؤاد بامطرف: تمدد بحضوره في العقول والقلوب
- ميفع عبدالرحمن: المؤتمر الشعبي والقضية الجنوبية
- أروى عثمان تكتب عن جذور «الجمشنة»

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 25 ربيع أول 1429هـ الموافق 2 ابريل 2008 العدد (145) | Wed. 25/3/1429 - 2 April 2008 | 50 ريالاً | 16 صفحة

منتصف «ليل جنوبي»:
جمال عبادي يروي لـ«النداء» ساعات اعتقاله ويقول:
رأيت باعوم مكبلاً بالأغلال

- هل يترنح النضال السلمي في الجنوب؟
- اعتصام رمزي للمشترك وإدانة واسعة لاعتقال قيادات الاشتراكي و«الحراك الجنوبي»

الجيش والأمن يطبقان على «الشارع الجنوبي»

فيما يشبه استعراض القوة انتشرت وحدات أمنية وعسكرية في مناطق عديدة في محافظات الضالع ولحج وعدن، وذلك تحسباً لأية ردود أفعال شعبية حيال الإجراءات التي اتخذتها السلطات خلال اليومين الماضيين، وشملت اعتقالات استهدفت قيادات بارزة في جمعيات المتقاعدين وملتقيات التصالح وكوادر قيادية من الحزب الاشتراكي اليمني.

في مدينة الضالع انتشرت صباح أمس وحدات أمنية وعسكرية في منافذ المدينة، وسيطرت على الشارع الرئيسي (وهو شريان النقل والحركة بين محافظات جنوبية وصنعاء). وطبق مصادر «النداء» فإن وحدات الأمن والجيش تمكنت من تفريق تجمعات احتجاجية خلال ساعات النهار. وأفاد شهود عيان بأن رجال الأمن استخدموا الرصاص الحي لمنع التظاهرات؛ ما أدى إلى إصابة عشرة أشخاص، تم نقل بعضهم إلى مدينة عدن نظراً لخطورة حالتهم.

وقالت مصادر في جمعيات المتقاعدين وأحزاب المعارضة إن أجهزة الأمن اعتقلت العشرات من المواطنين أمس رغم عدم صلتهم بالاحتجاجات العنيفة التي نفذها قبل يومين شباب ساخطون جراء عدم قبولهم في الحرس الجمهوري.

وقالت مصادر أمنية إن عدد المعتقلين لا يتجاوز 32 شخصاً، لكن مصادر المعارضة أكدت بأن عددهم في الضالع فقط يتجاوز الـ50، أبرزهم عبدالحميد طالب القيادي الاشتراكي، وعبده المعطري القيادي في مجلس تنسيق

التتمة في الصفحة 4

تفاصيل الصفحة 2 و3

● مصاب في أحداث الضالع أمس (تصوير فؤاد مسعد)

الإخفاق المستدام

■ سامي غالب

كل جهد قطري، بالضم وبالفتح معاً، لرأب صدع في أي موقع في الخارطة العربية، مطلوب ومقدر. وفي سبيل حقن الدم الفلسطيني تصدت القيادة اليمنية إلى تقديم مبادرة، حازت على دعم اقليمي عربي، وهذا أمر يحسب لها، خصوصاً وان اليمن تمكنت من التموضع على مسافة واحدة من الأطراف المقتتلة في، وعلى، الدولة الفلسطينية الموعودة.

لكن القيادة اليمنية لا تظهر كفاءة في تقديم مبادرات لمعالجة القضايا الداخلية، وقد جاءها الفرج من «الدوحة» لإنهاء حرب داخلية في شمال اليمن.

وفيما يخص الجنوب، لم يند عن صنعاء ما يشير إلى انها تمتلك «سياسية جنوبية»، تمكنها من التعامل باقتدار إزاء حالة «احتجاج شعبي» غير مسبوقة في اطراد قوتها، واتساع نطاقها، واستمراريتها، وسلميتها أيضاً.

هل تنتظر النخبة الحاكمة في صنعاء، مبادرة ما من عاصمة خليجية أخرى، أم تراها راكنة فحسب إلى «الانقسامات» بين زعامات «الحراك الجنوبي»؟

الحكومات ليست قاطعي طرق، وحفنة مقامرين في ملهى ليلي في جزيرة نائية، بعيداً عن رجال الشرطة ومخافر الحدود.

ولا توجد حكومة مسؤولة في العالم تقف متفرجة في مسائل تقع في صميم أمنها الوطني، وإذا تزحزحت من مكانها فلغرض ممارسة هوايتها الوحيدة: إطلاق النار. ولئن ارتفعت أسوار قصور القادة ومقار الهيئات التنفيذية في العاصمة والمحافظات، فإن ذلك لا يعفي الحكام من تأمين حياة مواطنيهم (المزعومين) وضمان السلام الاجتماعي خارج الثكنات الرئاسية والحكومية.

مرة جديدة، تؤكد النخبة السياسية الحاكمة أن

التتمة في الصفحة 4

الثأر في مأرب:
عبدالله النجار عميد التربية:
المعالجة لا تكون بقرار سياسي فقط
لماذا تزدهر النزاعات القبلية في شبوة والجوف وتخبو في مأرب

القائم بالاعمال الصومالي يكشف عن لقاء للمصالحة بين الحكومة والمحاكم في نيروبي

■ جلال الشرعبي

● حسن

كشف مختار محمد حسن، القائم بالاعمال الصومالي الجديد بصنعاء، عن لقاء مرتقب سيجمع رئيس الوزراء الصومالي نور حسين حسن مع شيخ شريف شيخ أحمد -رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم الاسلامية، وشريف حسن شيخ- رئيس البرلمان المقال، في العاصمة الكينية نيروبي لمناقشة المبادرة المقدمة من الحكومة للمصالحة مع أطراف المعارضة.

وتسلم مختار عمله كقائم بالأعمال بالسفارة الصومالية بصنعاء مؤخراً وذلك بعد إستدعاء السفير السابق عبدالسلام آدم إلى العاصمة مقديشو بعد قرابة عقدين من عمله الدبلوماسي في اليمن.

وهو قال لـ«النداء» إن مشاكل عديدة يواجهها الصوماليون في اليمن، وإن

التتمة في الصفحة 4

الحلزونية في ذمار، والصيف يهدِّد آكلي اللحوم في العاصمة

■ بشرى العنسي

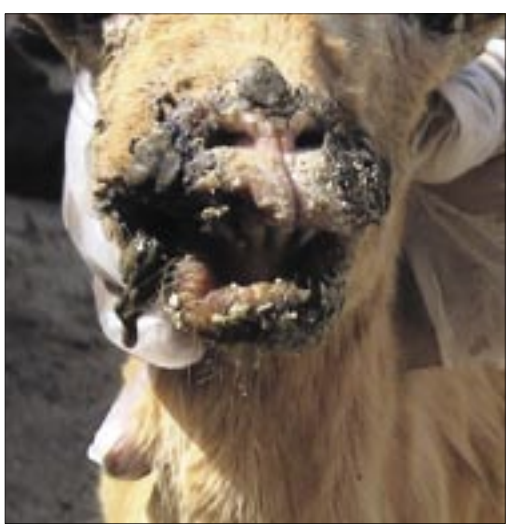

التحقت ذمار بقائمة المحافظات المنكوبة بمرض الدودة الحلزونية، محتلة الترتيب الخامس بعد صعدة، حجة، الحديدة، المحويت. ما يعزِّز المخاوف من انتشار المرض في المعنية مع دنو فصل الصيف وارتفاع درجة الحرارة.

صباح أمس تلقت إدارة الثروة الحيوانية بلاغاً من مكتب الزراعة والري بذمار، يفيد بظهور إصابات في قطعان الأغنام والماعز بمديرية جبل الشرق منطقة ظهر، داعياً إلى الاسراع في إرسال فرق الترصد الوبائي للمنطقة المذكورة وبقية قرى المديرية المجاورة لمديريتي باجل وسهام التهاميتين.

التتمة في الصفحة 4

عمال مصنع الطلاء بعدن يغلقونه بالسلاسل

بعد ان استنفدوا كل الخيارات المتاحة أمامهم بما فيها توجيهات المحافظ الرامية إلى صرف مستحقاتهم وفق استراتيجية الأجور، قام 75 عاملاً في مصنع الطلاء والاملشن بتنفيذ إظرابهم المفتوح وأغلقوا أبواب المصنع بالسلاسل بعد إعطاء المستثمر مهلة 3 أيام انتهت أمس الأول، رفعت فيه الشارات الحمراء.

الإغلاق جاء على خلفية تأخير مستحقات العمال، وفق استراتيجية الأجور. وبحسب البيان الصادر عن اللجنة النقابية في المصنع، فإن المستثمر "محمد أحمد الكهالي" تجاهل مطالبهم ولم ينفذها، سيما أقساط الضمان، وصرف مستحقاتهم وفق الاستراتيجية الوطنية للأجور.

مصنع الطلاء الذي تم تحويله إلى شركة مساهمة تراجع إنتاجه بشكل كبير.

وأفاد العمال تعرضهم أثناء الاعتصام، لمحاولات استفزازية من قبل رجال الأمن.

وأكدوا في بيان لهم أن الإضراب سيستمر حتى تتحقق مطالبهم المشروعة وفق الاستراتيجية، كما جاء في بيانهم الصادر.

نفذت الفعاليات الاحتجاجية في المحافظات الجنوبية العديد من الاعتصامات، فسقط القتلى والجرحى وطالت الاعتقالات المئات من أنصارها، لكن قادتها كانوا دوما يؤكدون تمسكهم بالنضال السلمي

النضال السلمي يترنح

■ عبدالعزيز المجيدي

أمضت مكونات الحراك في المحافظات الجنوبية عاماً كاملاً في الاحتجاجات، متجنبة الوقوع في شراك أعمال الشغب والعنف. لكن الأسبوع الأول من عامها الثاني بدا مغايراً ومؤشراً لتداعيات خطيرة.

كانت أول فعالية نفذها المحتجون في الـ24 من فبراير من العام الماضي بمحافظة الضالع. وفي الـ24 من مارس الفائت كانت ذات الفعاليات تحتفي بالذكرى الأولى لبدء الاعتصامات المفتوحة التي شهدتها المحافظات الجنوبية والشرقية لاحقا.

لقد وفرت الآثار الناجمة عن حرب 1994م وماتبعها من سياسات رسمية الاسباب الكاملة لتشكل تيارات مناهضة لممارسات السلطة، أخذت طابعا احتجاجيا بعد طول تململ.

خلال السنوات التي تلت الحرب تبينت القوى السياسية، سيما الحزب الاشتراكي، مطلبا رئيسا ملحاً: ازالة آثار الحرب ومعالجتها في إطار مصالحة وطنية. لكن السلطة لم تكترث للأمر وانصاعت لزهو مأخوذة بسيطرتها على الارض، غير عابئة بمشاعر كراهية تتعاظم في نفوس مواطني الجنوب.

ومع أن الرفض لسياسات السلطة سيما المتعلق بقرار مقاعدة أفراد الجيش الذين قاتلوا مع الحزب الاشتراكي، ظل يعبر عن نفسه بين الحين والآخر على مدى السنوات اللاحقة، إلا أنه لم يتشكل كلافتة جدية الا بظهور ما بات يعرف الآن بجمعية، المتقاعدين العسكريين والامنيين.

في أول اعتصام نفذ في محافظة الضالع، تركزت مطالب المحتجين على موضوع رئيس وهو إعادة المقاعدين قسريا إلى أعمالهم وتسوية أوضاعهم الوظيفية المعيشية أسوة بزملائهم في الجيش.

بعد انقضاء المهلة، التي حددت بشهر، دون تلبية السلطة لمطالبهم، دخلت الجمعيات التي تشكلت في جميع المحافظات الجنوبية والشرقية، مرحلة الاعتصام المفتوح منذ مارس العام الماضي. لقد توالت الاعتصامات في المديريات وعواصم محافظات المدن السبع وسط مجابهة أمنية لوأدها.

لكن إصرار الفعاليات وقادتها على التمسك بالنضال السلمي، قطع الطريق على ما اعتبرته الجمعيات محاولات لاستدراجها للعنف، لتتصاعد وتيرة الاعتصامات بشكل مكثف.

عقب تحول في المطالب وصولاً الى " حق تقرير المصير للجنوب" وإن بدا مطلبا مرتبكا، كان يوم 2007/7/7 بدلالته السياسية المنصرفة الى ذكرى نهاية حرب 94 تطوراً نوعياً في أداء الفعاليات، وكذلك في تعامل السلطات معها: خلافا لما بدأته الجمعيات بتنفيذ فعاليات منفردة كل في محافظته، تم تنفيذ اعتصام في ساحة العروض بعدن، شاركت فيه جميع الجمعيات برغم الاجراءات الأمنية المشددة.

وقد باشرت السلطات وقتها تنفيذ أول عملية اعتقال للرجل الأول في قيادة مجلس تنسيق الجمعيات، وسقط العديد من النشطاء جرحى في حوادث اتهمت الشرطة بارتكابها.

بحلول العام، وبعد سلسلة اعتصامات، كانت الحصيلة مروعة بالنسبة للمحتجين في جانب الخسائر البشرية والإجراءات الأمنية: 9 قتلى، وأكثر من مائة جريح، والمئات من المعتقلين (قضوا فترات احتجاز متفاوتة وتم إطلاقهم).

كل تلك التبعات كانت باعثا بالنسبة للمحتجين للتمسك أكثر بخيار الاحتجاج بالوسائل السلمية، وعدم الانجرار إلى العنف. وهو ما كان يتم التأكيد عليه عقب كل حادثة من قبل قادة الحراك.

فضلاً عن جمعيات المتقاعدين العسكريين، تشكلت العديد من الجمعيات كالشباب العاطلين عن العمل، والأراضي الزراعية، جميعها انخرطت في الاعتصامات بفعالية.

صاحب ذلك إحباط عام بسبب الأوضاع المعيشية من جهة، وإخفاق السلطات الرسمية في معالجات جذرية للمشكلة.

ومع أن أحزاب اللقاء المشترك بدت جزءاً من ذلك الحراك إلا أن الفعاليات ذاتها لا تبدي ارتباطاً لمواقف المشترك سيما مشترك «المركز».

جميع مكونات الحراك ظلت على الدوام –حتى وهي تشهد سقوط العديد من القتلى– متمسكة بالنضال السلمي وهو ما كان مثار اعجاب كبير.

لكن الوسيلة التي ظلت مصدر قوة للحراك، بدأت الآن تترسخ على واقع أعمال أدخلت الدبابات إلى المعركة السلمية.

لثلاثة أيام ظلت الضالع مسرحاً لأعمال «شغب»، وقد بدأت شرارة الإنجرار لأعمال العنف تلوح بإحباط بدأ يأخذ حيز من شريحة مهمة: الشباب العاطلين عن العمل الذين نفذوا بعض الأعمال احتجاجاً على عدم استيعابهم في الجيش.

بحدوث ذلك خرجت الدبابات إلى الشوارع، وشنت السلطات حملة اعتقالات واسعة. هل ستكون بداية لانطفاء أطول الاحتجاجات اليمنية على الإطلاق؟ أم أن تحولاً خطيراً صوب السلاح بدأت مؤشراته؟

مطلع الشهر الفائت كان الناطق باسم جمعيات المتقاعدين عبده المعطري، يحذر من انفلات الأمر «إذا استمرت السلطات في طريقة مواجهة الاحتجاجات السلمية بالقمع، فإن جميع الخيارات تبقى مفتوحة».

كان يقصد تحديداً أن الجمعيات «لاتضمن السيطرة على أعضائها».

إدانة واسعة لحملة اعتقالات الجنوب

النائب الخبجي: السلطة افتعلت أحداث الضالع وردفان لنشر قواتها

● الخبجي

حذر النائب ناصر الخبجي من استمرار الانتشار العسكري الكثيف في محافظات الضالع ولحج وعدن.

وقال في تصريح لـ«النداء»: إن الانتشار يشير إلى وجود نوايا غير طيبة من السلطة تجاه الناس.

وإذ أشار إلى أن الاختلالات الأمنية التي شهدتها الضالع وردفان يومي الأحد والاثنين كانت مفتعلة من قبل السلطة كمبرر لهذا الانتشار العسكري، أكد أن الشباب الساخط الذين هاجموا المباني الحكومية والمدنية والمحلات التجارية ليسوا معروفين.

وقال: هذا أمر خطير وإن لم تحتكم السلطة للعقل، فإنها ستجر البلاد إلى حرب أخرى. وشدد الخبجي في تصريحه على تمسك قادة الحراك بالخيار السلمي ودعوتهم للناس الإلتزام بهذا الخيار.

إلى ذلك دانت أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة عدن حملة الاعتقالات التي نفذتها أجهزة الأمن أمس الثلاثاء وطالت عدداً من قيادات المشترك والفعاليات الأخرى، واصفاً الحملة بالهوجاء.

واعتبر مشترك عدن في بيان له الاجراء مؤشراً خطيراً ونذير شؤم على السلم الاجتماعي، محملاً السلطة مسؤولية النتائج المترتبة على تصرفها.

وطالب بسرعة الافراج عن كافة المعتقلين مؤكداً على الاستمرار في نضالها السلمي. ودعا أعضاءه وأنصاره إلى تصعيد نضالهم. وفي السياق ذاته اعتبرت منظمة الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح في الضالع حملة الاعتقالات تعبيراً عن الحالة الهستيرية التي تعيشها السلطة وأنها بذلك تجر البلد إلى دائرة العنف. وطالبت في بيانها الاعتراف بالقضية الجنوبية وإطلاق كافة المعتقلين ومعالجة الجرحى والمصابين. فضلاً عن مطالبتها بضبط النفس وعدم الانجرار إلى العنف والتمسك بالنضال السلمي.

وأدان ملتقى التصالح بالضالع ما أسماه عسكرة الحياة واستفزاز المواطنين والتنكيل بهم. وقال الملتقى في بيان أصدره مساء أمس: إن إقدام السلطة على هذا التصعيد ماهو إلا تعبير عن إفلاسها وضيق أفقها.

المشترك ينفذ اعتصاماً رمزياً اليوم

محمد صالح قباطي: منفتحون على الفعاليات الاحتجاجية في إطار مشروع وطني ديمقراطي

ينفذ اللقاء المشترك اعتصاماً رمزياً ظهر اليوم أمام مبنى اللجنة المركزية للاشتراكي احتجاجاً على ما وصفها بـ«الممارسات التي تتم بالمخالفة للدستور والقانون».

وكان المجلس الأعلى للمشترك اجتمع مساء أمس لمناقشة التطورات التي حدثت خلال اليومين الماضيين، وفي الصدارة حملة الاعتقالات التي طالت العديد من قيادات الاشتراكي وقيادات الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية، حسبما أفاد «النداء» محمد صالح قباطي الناطق الرسمي باسم أحزاب المشترك.

محمد صالح قباطي وهو أستاذ جامعي وعضو كتلة الاشتراكي في مجلس النواب، قال إن المشترك يدين مخطط السلطة للخلط بين ما حدث من أعمال شغب في الضالع وردفان مطلع الأسبوع، وحملة الاعتقالات التي استهدفت قيادات سياسية في المعارضة وقيادات وناشطين في الحراك السلمي الديمقراطي في المحافظات الجنوبية.

وأكد بأن المشترك سيعمل عبر فعاليات عديدة، ومن خلال فروعه في المحافظات الجنوبية من أجل حماية الممارسة الديمقراطية السلمية، ورفض العنف بشتى صنوفه.

وحول موقف المشترك من أحداث الشغب الذي شهدتها محافظتا الضالع ولحج جراء احتجاج مئات الشباب على عدم استيعابهم في التجنيد، قال إن للمشترك رأياً فيما جرى، سيتضمنه البيان الذي سيتم توزيعه خلال اعتصام اليوم.

وبشأن الحساسيات والاحتكاكات الميدانية بين المشترك ومكونات أخرى في «الحراك الجنوبي» التي شهدتها مؤخراً عدة مدن في المحافظات الجنوبية، شدّد الناطق الرسمي للمشترك على أنه في إطار المشروع الوطني الديمقراطي «ليس للمشترك أي تحفظات فيما يتعلق بالحوار مع الفعاليات الناشطة في الجنوب»، مؤكداً بأن المعارضة حسمت أمرها في هذا الصدد.

● قباطي

وإذ ربط حملة الاعتقالات وانتهاج سياسة القوة من قبل السلطة «بالأزمة الوطنية المتفاقمة بمآلاتها الخطيرة والكارثية»، قال إن ما حصل أمس من اعتقالات يكشف «ضيق السلطة، ونزوعها باتجاه التضييق على الهامش الديمقراطي والنضال السلمي»، محذراً من خطورة تداعيات عنف السلطة على البلد «خصوصاً في ظل الاحتقانات في الجنوب، التي تتزامن مع حالة معيشية متردية تسحق المهمشين والمقصيين من أعمالهم والعاطلين».

وإذ حمل بشدة على سياسيات السلطة المكرسة لنهج القوة والتي لاتنسجم مع الأزمات الوطنية، رأى أن البلد بحاجة ماسة إلى حلول نوعية تلبي احتياجات الناس، مشدداً على أن المدخل الحقيقي لتجاوز الأزمات الوطنية لا يكون بالعنف «بل بإرادة سياسية حقيقية تبدأ بحل القضية الجنوبية في أبعادها السياسية والحقوقية».

وبشأن تأخر المشترك في إعلان رؤيته لحل القضية الجنوبية وغيرها من القضايا، أشار إلى أن المشترك أنجز مسودة أولية لرؤيته، لكن المسودة تحتاج إلى المزيد من النقاش في ضوء تفاوت سقوف أطراف المشترك إزاء القضية الجنوبية»، لافتاً إلى أن إقرار الرؤية (المشروع) بشكل نهائي يتطلب عرضها أولاً على الهيئات القيادية لكل حزب على حدة، مرجحاً أن يتم إقرار الرؤية في غضون شهر.

جمال عبادي يروي لـ«النداء» كابوس منتصف الليل:

اقتحم رجال الأمن منزلي وأشهروا السلاح في وجهي

رأيت باعوم يُساق من مرقده مكبلاً بالأغلال

■ عدن - مرزوق ياسين

ساعة الصفر لدى الأجهزة الأمنية عادة ما تكون في الهزيع الأخير من الليل، لكن زوار الفجر قرروا هذه المرة توقيتاً مغايراً، فقد دهموا منازل العديد من قيادات الاحتجاجات في الجنوب بعيد منتصف ليل الاثنين. كانوا، على الأرجح، خاضعين لساعة بيولوجية أمنية جديدة.

جمال عبداللطيف عبادي رئيس الهيئة الوطنية لأبناء عدن كان يستضيف في منزله في كريتر- عدن حسن باعوم عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي القادم من حضرموت. كان جمال في غرفة نومه عندما دهم رجال أمن قال إنهم تابعون لجهاز الأمن القومي، منزله، واقتحموا غرفة النوم، واقتادوه هو وضيفة المهم إلى مقر الأمن السياسي في معسكر فتح.

أفرج عن جمال عبادي، 55 عاماً، في الرابعة من فجر الثلاثاء بعدما أخضع لاستجواب مطوّل. ومساء أمس كان يتحدث من منزله لـ«النداء» عن وقائع اعتقاله. وقد بدا مرهقاً، وكان يرتدي نفس الزي الذي كان يلبسه في الليلة الماضية، مؤكداً بأنه لم يذق طعم النوم منذ لحظة انتزاعه من غرفة نومه.

قال: «كان باعوم نائماً في الدور الأول من منزلي، فيما كنت وأسرتي في الدور الثاني»، وأضاف: «سمعت ضرباً عنيفاً على باب البيت وتم كسره، ليحتل البيت خمسة أو سبعة أشخاص يرتدون ملابس مدنية، وبعضهم ملثم، وانتشروا في أنحاء البيت».

«أشهر شخصان السلاح في وجهي، وسحبوني حافي القدمين إلى سيارة تنتظر أمام البيت». تابع: أدخلوني السيارة، ثم جاءوا بحسن باعوم، وقد رأيته مكبلاً بالأغلال، وانطلقوا بنا إلى معتقل فتح».

في المعتقل أجري تحقيق روتيني مع جمال عبداللطيف عبادي، ثم أفرج عنه في الرابعة فجراً. أبلغه المحققون بأن اعتقاله تم خطأ، وأنه ليس مطلوباً. وذكروه بأنه عدني، قائلين بنبرة مستنكرة: انتم أبناء عدن أيش دخلكم بالآخرين؟

يرى عبادي بأن الإفراج السريع عنه استهدف إبعاد عدن عن الحراك الجنوبي، خصوصاً وأنه شخصية معروفه قد يثير اعتقاله فئات واسعة في مدينة عدن.

وهو يملك مكتبة شهيرة في كريتر، وتوارث مهنة بيع الكتب وطباعتها أباً عن جد. وتملك

● سالم باعوم يعرض علاج والده وفي الإطار صورة من الارشيف لباعوم

● عبادي

أسرة عبادي أقدم مكتبة في الجزيرة والخليج، كما تملك دار شهيرة للطباعة والنشر. وتحتل مكتبة جمال الدور الأرضي، فيما تقيم أسرته في الدورين الأول والثاني من المبنى.

في اللحظة التي تم فيها انتزاع عبادي وباعوم من مرقديهما، كانت مجموعات أمنية أخرى تنفذ عمليات مشابهة في مواقع أخرى من عدن والضالع وردفان. «أوصلونا أولاً إلى المعتقل، وهناك شاهدنا رجال الأمن يسوقون أشخاص آخرين إلى المعتقل»، قال مستذكراً بعض من شاهدهم.

شاهد علي منصر سكرتير منظمة الاشتراكي في عدن والمحامي يحيى غالب، وأحمد عمر بن فريد الكاتب والناشط السياسي، وآخرين وُضعت رؤوسهم في أكياس لإخفاء هوياتهم.

تابع: «منعونا من تبادل الحديث»، وإذ أكد بأن الأشخاص الذين نفذوا عمليات الاعتقال تابعون لجهاز الأمن القومي، لفت إلى أن الأمن السياسي هو من تولى استجواب المعتقلين.

عند اقتياده من منزله سمع عُبادي أحد عناصر الأمن يؤكد بأن قائمة الاعتقالات تشمل أسماء عديدة، يتصدرها إسم ضيفه حسن باعوم.

وإذ أسف لعدم تمكنه من حمل أدوية ضيفه معه بسبب المباغته والترويع اللذين استخدمهما رجال الأمن، تساءل: أي قانون يسمح باعتقال المواطنين في منتصف الليل، ومن منازلهم، ومن بين أبنائهم؟

معلوم أن حسن باعوم يعاني من أمراض عديدة، ويخشى عديدون من مضاعفات خطيرة على صحته.

مساء أمس واصل جمال عبادي استقبال أصدقائه ومتضامنين من فئات مختلفة. وعلى ما يبدو فإنه سيمضي ليلته الثانية ساهراً يتلقى اتصالات من منظمات حقوقية، محلية وخارجية، ما يعني أنه سيذهب إلى النوم متأخراً، وقد يعاوده في حال غلبه النوم كابوس «منتصف ليل عدني» رهيب، وقد يمنعه العياء والإرهاق من فتح مكتبته صباح اليوم، لكن ذلك لن يثير قلق «وَراق» تجري أحبار الكتب في دمه، فالسلعة الرائجة في سوق السياسة هذه الأيام هي «الرصاص الحي».

الحكومة تؤكد عدم التهاون مع العناصر التخريبية في ردفان والضالع

■ "سبأنت"

عبر مجلس الوزراء عن إدانته الشديدة لأعمال التخريب والشغب والفوضى التي اقترفتها عناصر تخريبية خارجة على الدستور والنظام والقانون في مديرية ردفان الحبيلين بمحافظة لحج، ومديرية الضالع.

واستمع مجلس الوزراء الذي رأسه الدكتور علي مجور إلى تقرير مقدم من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية حول تلك الأعمال، وما نجم عنها من اعتداء على المواطنين الأبرياء وممتلكاتهم وتخريب المصالح والممتلكات العامة وقطع الطرقات الآمنة.

كما ناقش الاجتماع الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن مرتكبي تلك الأعمال الاجرامية التي أستهدفت تعكير صفو الامن وإشاعة الفوضى والفتنة.

ووجه المجلس اجهزة الامن والعدالة باتخاذ الاجراءات القانونية الرادعة بحق هذه العناصر التخريبية المثيرة للشغب والفتنة.

وأكد على عدم التهاون مع أي خارج على الدستور والنظام والقانون أو عابث بالأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع أو المساس بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وإثارة الأحقاد والكراهية في المجتمع سواء كان حزبا أم فردا أم جماعة أو أي جهة كانت ومحاسبتها طبقاً للدستور والقوانين النافذة.

ووجا المجلس التعاون المسؤول للمواطنين مع الأجهزة الأمنية تجاه التصدي لتلك العناصر التخريبية، واستنكارهم وإدانتهم الشديدة للأعمال الإجرامية الشنيعة التي ارتكبوها بحق الوطن والمواطنين والسلم الاجتماعي.

الراغبون في الالتحاق بالسلك العسكري لو قبلوا جميعاً؟!

أخطاء متلاحقة

■ باسم الشعبي

لو أن اللجنة الخاصة باستقبال طالبي الالتحاق بالسلك العسكري قبلت كافة المتقدمين من أبناء الضالع وردفان والذي لا يتجاوز عددهم 250 فرداً، هل كان ذلك سيجنبنا رؤية ما حدث من تدمير وتخريب طال الممتلكات العامة والخاصة بصورة ما تزال تثير القلق والترقب؟

بالنظر إلى الحراك في جنوب الوطن الممتد منذ ما يزيد على عام، فإن المراقبين لما يجري كانوا يتوقعون -كما يبدو- تصرفاً مغايراً من قبل القائمين على لجنة استقبال العسكريين الجدد في منطقة يريم يمتص غضب الشارع الجنوبي أو على الأقل التخفيف من حدته إلا أن ما قيل من قبل قائد عسكري بدأ مجانباً للصواب ومستفزاً، حد وصفهم. وفي الناحية الأخرى كان لابد من رؤية مخالفة لما سبق. إذ اعتبر البعض ما حدث فعلاً مدبراً ومخططاً له من قبل من وصفوهم بالمخربين والإنفصاليين. وبدا ذلك متسقاً مع موقف السلطة على أن رفض قبول عدد من الشباب في السلك العسكري يعد أمراً إجرائياً ولا يمكن أن يدفع إلى التخريب والتدمير.

إحجام الفعاليات السياسية الحقوقية الفاعلة في الحراك الجنوبي كجمعيات المتقاعدني والتصالح والتسامح، عن إدانة ما حدث من أعمال شغب خلال اليومين الماضيين؛ جعل البعض يتهمهما بالوقوف، أو على الأقل، تأييد ما حدث، إلا أن الملاحقات والمداهمات التي نفذتها السلطات فوراً وضداً على قادة الحراك في كل من الضالع وعدن ولحج، أوجد رأياً مخالفاً ينطوي على محاولة السلطات منع القيادات من التقاط أنفاسها وإصدار بيانات تُجرِّم ما حدث.

إنتاج المبررات

إذا كان الرفض الذي قوبل به القادمون من الضالع وردفان للإلتحاق بالسلك العسكري قد ولد لديهم المبرر الكافي لأعمال الشغب وأحداث الفوضى، فإن مثل هكذا تصرفات انتجت كما يبدو مبررات أكثر من كافية لإصدار أوامر من قبل الجانب الحكومي لاعتقال قادة الحراك وعسكرة الحياة المدنية من خلال الانتشار الكثيف للمعدات العسكرية التي شوهدت بحسب، المصادر، تجوب مدينتي الضالع والحبيلين (عاصمة ردفان) وعلى امتداد الطريق المؤدية إلى عدن تحسباً لأي طارئ.

ليس من السهل الآن لأي متابع أن يتكهن بالضروف والأحول التي ستؤول إليها الأوضاع المتوترة. فالاعتقالات التي طالت ما يقارب 11 شخصية فاعلة منذ عام من الحراك السلمي، ربما تقابل بردة فعل تجاه السلطة من قبل المناصرين والفعاليات الشعبية احتجاجاً ورفضاً لمنطق الاعتقالات. لاسيما وأن هناك من ينظر لما حدث بوصفة من تدبير أجهزة السلطة. عوضاً عن أن إصابة 5 أشخاص أمس في الضالع بسبب صدامات حدثت مع قوات الأمن؛ يضعنا أمام مؤشر خطير لا يقبل التقليل من شأنه كما حدث سابقاً في مناسبات مشابهه.

سيبدو الرافضون للشغب والفوضى، وربما انفلات الأمور لاسمح الله، عديمي الحيلة والمقدرة في تغيير مسار التحولات الراهنة صوب ما هو إيجابي لأن حدوث ذلك من شأنه أن يأتي من قبل السلطات الحاكمة في صورة معالجات سريعة أو توقف الفعاليات المختلفة في الجنوب عن الاحتجاجات والمطالبات والقبول بالأمر الواقع.. فلو أنه بإمكان الأصوات الرافضة للفوضى والتخريب في المعارضة أو السلطة أو غيرهما، عمل شيء تجاه الراهن من خلال البيانات والنشاطات المختلفة، كان ذلك في تصوري حدث من قبل أن تشهد الضالع وردفان أعمال الشغب لاسيما وأن أصوات الرافضين لم تعد غائبة عن الساحة وإن بدت هادئة هي الأخرى.

ما يجعل الأمر بحاجة، لما هو مغاير وجاد لفعل شيء يذكر، وعلى وجه السرعة، هو الوضع القائم القابل للتطور.

إن صح ما تلفظ به القائد العسكري: «خلوا البراميل تنفعكم»، فإن ذلك يقرأ في سياق الاستفزازات، في وضع مستفز أصلاً تعيشه المحافظات الجنوبية. كان الاجدر به أن يرفض قبولهم لو أراد، دون أن يلحق ذلك بكلمات- كما يؤكد مراقبون- هيجت الجرح وأسهمت في انتاج فعلين خاطئين: الأول يتجسد في أعمال الشغب، والثاني في عملية الاعتقالات كما بدا للمتابعين.

الأمور تبدو متداخلة ومتشابكة كالوضع القائم تماماً.

السبت استئناف احتجاجات المعلمين

محو الأمية خارج استراتيجية المرتبات

لا يـزال العاملـون فـي جهـاز محو الأميـة وتعليم الكبـار، خارج إطار المرحلة الثانية من اسـتراتيجية الأجور والمرتبات، كما أنهم لم يتسـلموا مسـتحقاتهم عن بدل طبيعة العمل التي صرفت لنظرائهم في قطاع التعليم العام منذ ما يزيد عن عام.

وعـدم صـدور أي توضيح من قبل وزارة الخدمـة المدنية أو وزارة التربيـة والتعليـم بخصـوص هذا الاسـتثناء يشـرع العشـرات من المعلمين والمعلمات العاملين في مجال محو الأمية إلى الانتقال للعمل في التعليم العام. وهو أمر سيؤدي إلى إغلاق العديد من مراكز محو الأميـة رغـم محدوديتها، وفـق مـا أكـده لـ«النداء» مسـؤول رفيع في الجهاز.

وقـال عاملون في جهاز محو الأمية إنهم كانوا قد أعلنوا إضراباً عـن العمل فـي صنعاء بعد أن بدأه زملاؤهم فـي عدن، إلا أن تجاهل وزارة التربيـة والخدمـة المدنيـة ونقابـة المعلمـين لمطالبهـم جعلهم يسـتجيبون لنصائـح النقابـة بترحيـل الاحتجاج إلى حـين انتهاء المهلـة المقررة للحكومة لمعالجـة أوضاع كل الذين حرموا من المرحلة الثانية والأولى من استراتيجية الأجور، وهو مالم يتم حتى الآن.

ومن المنتظر أن تعيد نقابة المعلمين فعاليتها الاحتجاجية السبت القـادم بعـد أن اتهمت الحكومة بعدم الجدية فـي تنفيذ ما وعدت به حيث لم تسـتطع قيادة النقابة لقاء أي مسـؤول حكومي للشروع في تنفيذ ما اتفق عليه الطرفان الشهر قبل الماضي.

الجمعية اليمنية للتوعية وحماية البيئة تختتم أنشطتها اليوم

تختتـم اليـوم الاربعـاء فعاليـات وأنشـطة الجمعيـة اليمنيـة للتوعيـة وحمايـة البيئـة التـي بدأت قبـل أكثر من شهر.

صـادق العصيمـي- أمـين عـام الجمعيـة، قال لـ«النـداء» إن الفعاليات التـي بـدأت فـي 20 فبرايـر الماضـي؛ بمناسـبة اليـوم الوطنـي السـادس للبيئـة، شـملت العديـد مـن الأنشـطة منهـا إقامـة دورة تدريبيـة لمشـرفي أنصـار البيئة في مدارس الأمانة حول كيفية تبني الادارة المدرسـية الأنشطة البيئيـة فـي ظـل منهجيـة وخطـة تم إعدادهـا وتوزيعها خلال الدورة. ومن الأنشطة أيضاً إقامة محاضرة في كلية الشرطة العسكرية وجامعة ذمار.

وأشـار العصيمي إلـى أنه في حفل الاختتام سـوف تدشـن الجمعية حملة توعية بمخاطر المبيدات.

الجيش والأمن

(تتمة الصفحة الأولى)

المتقاعدين، والمحامي محمد مسعد ناجي أمين عام ملتقى التسـامح والتصالح في الضالع. ومـا تزال الأجهزة الأمنية تتعقـب مطلوبـين آخريـن أبرزهـم شـلال علي شـايع هادي رئيس ملتقى التسامح بالمحافظة.

فـي محافظـة لحـج دهم رجـال الأمن منـازل قيـادات في مجلس تنسـيق الفعاليـات الاحتجاجية واعتقلـت عدداً من قادتها أبرزهم قاسـم الداعري رئيس جمعية متقاعدي ردفان ولحـج. فضلاً عـن 16 آخرين اتهمتهم السـلطة بالتحريض علـى أعمـال العنـف الذي شـهدتها مديريـة الحبيلين الأحد الماضي من قبل شباب رُفض تجنيدهم.

وانتشـرت الدبابـات فـي المحافظة منذ السـاعات الأولى مـن فجر أمس الثلاثاء في مداخـل المحافظة ومحيط مديرية الحبيلـين. وأكد شـهود عيـان وقوع صدام بين قـوات الأمن والمتظاهريـن من أبناء المحافظة الذيـن قاموا بقطع الطريق العام بين الضالع وعدن وإحراق إطارات السـيارات، و شـل حركة البيع والشراء.

وأكـدت مصادر متطابقة أن قوات الأمن ماتزال تبحث عن 20 آخريـن مـن أبناء محافظة لحـج تتهمهـم بالوقوف وراء أحداث العنف التي استهدفت مباني ومرافق حكومية الأحد الماضي.

وتشـهد محافظة عدن إنتشـاراً أمنياً مكثفاً في شوارعها الرئيسـية مصحوباً بمدرعات عسـكرية ودبابات في مداخل المحافظة منذ صباح أمس. وكانت أجهزة الأمن اقتحمت عدداً مـن منازل قيـادات الحراك الجنوبي فـي المحافظة واعتقلوا عدداً منهم أبرزهم القيادي الاشـتراكي علي منصر سـكرتير منظمـة الحزب في عـدن، والمحامي يحيى غالب، وأحمد عمر بن فريد، وعلي هيثم الغريب.

وفي تصريح لـ«النداء» اكد المحامي/ محمد مسـعد ناجي عضـو محلـي المحافظة أنـه تم اعتقاله فـي منزله فجر أمس ونقل إلى مبنى الأمن السياسـي حيث تم التوجيه بنقله إلى السجن المركزي ليتم اطلاقه بعد ذلك بعدة ساعات.

الإخفاق المستدام

(تتمة الصفحة الأولى)

تأمين سـلطتها مقدم على أمن مواطنيها. وفي الأسـابيع الأخيـرة أخـذت الاحتجاجـات منحـى خطيـراً يقودهـا إلى «العنـف الأعمى»، في ظـل «عماء» عميم يحكم سـلوك القوى السياسية في الحكم وبعض المعارضة.

بالأمس تقدمت «سـلطة البُعد الواحد» مجدداً على الدرب الذي تحسـن جيداً السـير فيه: إعمال القوة. وفي حين بررت خطوتها «المقامرة» في حدوث أعمال شـغب شـهدتها مدينتا الضـالـع والحبيلـين مطلع الأسـبوع، فقد شـملت إجراءاتها «الوحدوية» شخصيات سياسية ومدنية في المدينتين، فضلاً عن اعتقال العشـرات في مواقع أخـرى، وبخاصة في مدينة عدن.

تعمـل السـلطات القـوة مجـدداً، مـا يفيـد بإخفاقها في اسـتخلاص دروس عـام كامـل مـن الاحتجاجات المسـتمرة والمتنامية. وهـي إذْ تثبـت كفاءتهـا فـي اسـتخدام أدواتها الأمنيـة، تؤكـد فـي الوقـت ذاته عوزهـا إلى رؤية سياسـية وطنية تتدارك الاهتراء في النسيج الوطني.

القائم بالأعمال

(تتمة الصفحة الأولى)

السـفارة بـدأت الآن مرحلـة جديـدة لمتابعـة قضايـا الصوماليين المحتجزين في السـجون واللاجئين والتهريب، وكذا إيجاد التسهيلات للمستثمرين الصوماليين في الخارج الذين أبدى العشـرات منهم رغبتهم في المجيء والاسـتثمار في اليمن.

وعـن الوضع الداخلي، قـال القائم بالأعمال الصومالي: إن تعقيدات الواقع تجعل من الصعب التنبؤ بما سـيحدث غـداً فـي الصومال، لكـن التفاؤل مـازال موجـوداً، وهناك مؤشـرات إيجابيـة بعـد المبـادرة التـي تقـدم بهـا رئيس الوزراء نور حسين حسـن للمصالحة والحوار مع المحاكم الإسلامية.

وأضـاف: «هنـاك لقـاء سـيتم خـلال الأيـام القادمـة في العاصمة الكينية «نيروبي» بين رئيس الوزراء وشيخ شريف وشـريف حسـن شـيخ، بعد ترحيب، المحاكم بالمبـادرة التي أطلقها رئيس الوزراء».

وأشـار القائـم بالاعمـال إلـى أنه قد سـبق هـذه المبادرة إطـلاق العديـد من السـجناء لـدى الحكومـة مـن المناوئين لهـا، وتم التباحـث مع المشـايخ والاعيان في مقديشـو، وإن الاتصالات مسـتمرة مع الأطراف المعارضة للدخول معها في حوار ومصالحة شاملة.

وتابع: «قطعت الحكومة شوطاً كبيراً بعد تسلمها لسوق بكارة»، وجرى التفاوض مع التجار في مقديشو، وتم تشكيل شـرطة لحماية التجار مكونة من 200 شرطي لتأمين مداخل ومخارج سوق بكارة. واعتبر هذه الإجراءات بوادر إيجابية تعطـي الأمـل بالتوصل إلـى حل بـين الفرقـاء الصوماليين وبداية مرحلة الإستقرار في الصومال.

وحـول إمكانيـة الممثلين للمحاكم الإسـلامية مسـاعدة الحكومة لغرض الاستقرار في العاصمة إذا ما تم التواصل معهم إلى حل بموجب المبادرة الحكومة، قال إن هؤلاء قادة لهـم تأثير فـي الواقع علـى أنصارهم، رغـم الحقيقة التي تؤكـد أن جماعـة الشـباب الذين أصبحـوا يصفون هؤلاء القـادة بالخونـة لدخولهم وقبولهـم وترحيبهـم بالمبادرة والحوار.

وأضاف: «نعرف أن جماعة الشـباب هم من لديهم، القرار علـى الأرض فـي الصومـال بحكـم السـلاح الـذي يملكونه، وقيامهم بالأعمال التخريبية، وإعلانهم عدائيتهم ومواقفهم الرافضة لأي اتفاقيات تعقدها المحاكم مع الحكومة.

وأوضـح القائم بالأعمال أن ما يجري من مواقف الآن في إطار المحاكم الإسـلامية يعكس غياب الرؤية الاسـتراتيجية والانقسـام الذي تعيشـه المحاكم الإسـلامية كتنظيم يعيش فـي معطفه العديـد من التشـكيلات والتوليفـات التنظيمية المختلفة، وأن هذه المبادرة سـتكون لكسب الجناح المتسامح والمعتـدل ومناصريـه. وأن تحقيـق ذلك يعـد نجاحاً في حد ذاته.

وأضـاف: «تنظيم الشـباب الـذي يقـوم بالتفجيرات الآن في مقديشـو، أصبح محاصراً وتخلى عنه العديد من التجار الذيـن دخلوا مع الحكومة فـي حوار، كما أصبح الناس غير راضيين عن أفعالهم الإجرامية.

وعـن التمويـل الـذي يتلقاه جماعة الشـباب (يتشـكلون من العائدين من افغانسـتان وبعـض المجاهدين العرب) قال القائـم بالأعمال: إن بعض المسـتفيدين من الفوضى وبعض التجـار العرب الذيـن يناصرون القضية الصومالية بشـكل خاطئ ويمولون العمليات التخريبية دون دراية وكذا بعض الدول التي تنفذ أجندتها في الصومال بشكل خاطئ.

وأضـاف: «كل مـن لا يمـول الحكومة ويمول الأشـخاص تحـت أي مبـرر، يزيد من إشـعال فتيل المواجهـات والحرب الأهلية في الصومال.

وأكـد مختـار أن البنيـة التحتية الصوماليـة تحتاج إلى إعـادة إعمـار، بعـد أن تعرضـت للتدميـر والسـطو من قبل أشخاص.

وأضـاف: «أن تعقيـدات الأرض فـي مقديشـو وملكيتهـا سـتظل من أكبر المشاكل التي تواجه استقرار العاصمة بعد أن صـارت العديـد من المنازل والمزارع تحت سـيطرة آخرين وأن هؤلاء الأشـخاص يمارسون دوراً سـلبياً في الواقع من أجل استمرار معالمهم.

وعن الـدور الذي يلعبـه المثقفون والتجـار الصوماليون المهاجرون، قـال: «رغم الدور الذي لعبه التجار الصوماليون المغتربـون مـن دور في اسـتمرار وبقاء المواطـن الصومالي على الخريطة بسـبب التحويلات والدعـم المالي للمغتربين، إلا أن دوراً سـلبياً كان لهـم فـي حـل القضيـة الصوماليـة بسـبب غلبـة إنتمآتهم القبلية على المصلحـة الوطنية كونهم كانوا ينفذون أجندة قبلية كانت في غالب الأحيان سـبباً في اسـتمرار المشـاكل بسـبب أن رجل القبيلة حتى الآن هو من يحكم المغترب الصومالي.

وأضـاف: «لـو وحـد المغتربـون الصوماليـون كلمتهـم وطرحـوا حلـولا، لاسـتطاعوا. ولكـن للأسـف، يبكـون على ليلاهم ويعزفون على قيثارة شخصية.

وأشـار القائـم بالأعمال إلـى أن عمليات التهريب للبشـر والسـلاح مازالت مسـتمرة رغم التصريحات الأمريكية التي قال إنها لم تنجح حتى الآن في إيقاف التهريب.

وأضـاف: «هنـاك ما فيـا أصبحت تملـك إمكانيـات أكبر مـن القدرات التـي تملكها الجهات التي تعمـل على مكافحة ومواجهـة تهريـب السـلاح والبشـر وهـي تغيـر خططها باسـتمرار وأصبحـت لديهـا مـع السـنوات خبـرات فائقـة ودقيقة في هذا الجانب، وصار لديها مكاتب سـرية في عمق أفريقيا.

وتابـع: «هناك مطارات وأرض منبسطة يستطيع المهربون عبـر الطيران إدخال الأطنان من السـلاح إلى الصومال وأن مواجهة هذا تحتاج إلى تعاون دولي».

وحول المخاوف من عودة أمراء الحرب قال إن عودة أمراء الحـرب، أصبـح غير وارد بتلك القوة والنفوذ السـابق، وإن هيبتهم سقطت وتحطمت أسطورتهم.

وثمـن القائـم بالأعمـال الجهـود التي تبذلهـا الحكومة اليمنيـة التـي اتبعت سياسـة البـاب المفتـوح بالتعامل مع الصوماليين والدعم الذي تقدمه للحكومة.

وعـن الـدور الأثيوبـي قـال: «إن رؤيتنا للـدور الأثيوبي تختلـف عن رؤية الآخرين وخصوصـاً العرب. لأننا كالفريق الذي يتشـبث بقشـة؛ نحاول النهوض وفرض سلطة الدولة والقانـون وضـرب يـد العابثـين. وهـذا يحتاج إلـى جيش وموارد لا تملكه دولة ابنتقت من مؤتمر.

وأضاف: «الأخوة الأثيوبيين هم أول من بادر بهذا، وقدموا جميـع الدعـم للحكومة وجاءوا لنصرتها بنـاءً على قرار من البرلمـان. ونحن نتسـاءل: مالـذي يعطي الحـق للمحاكم أن تحصل على الدعم من أسـمرة، ولا يسمح للحكومة أن تطلب الدعـم مـن أثيوبيـا. وكما تعرفـون فإن حسـن طاهر أويس وشـيخ شـريف والمعارضة عموما تقيم في أسمرة، وضيوف لـدى افورقـي. وعندما تطلـب الحكومة الدعم مـن ابن عمها (زينـاوي) تقوم الدنيا ولا تقعد.. هذا من ناحية. ومن ناحية أخـرى: لا يوجد دور عربي في الصومال، كما يعرف الجميع باسـتثناء الدور اليمني. فماهي البدائل التي تتوافر لنا من وجهة نظر أي شـخص مراقب!؟ ويمكن معرفة هذا الدور في كيـف تم تجاهل الصومال تماماً كدولـة عضوة في الجامعة العربية ومسلمة في قمة دمشق الأخيرة!!

وقـال القائم بالأعمـال إن دور المملكة العربية السـعودية مهـم وفعـال، ولديها المقدرة لإحداث أشـياء هامة لاسـتقرار الصومـال، مشـيداً بالـدور الـذي لعبتـه فـي رعايـة مؤتمر المصالحة الأخيرة في جدة بالمملكة العربية السعودية.

ووجـه القائم بالأعمال بسـفارة صنعاء الشـكر لصحيفة «النـداء» التي قال إنها اهتمت بالصومال، في وقت تعب فيه الآخرون وتخلوا عنها لتعقيداتها.

الحلزونية في

(تتمة الصفحة الأولى)

اللامبـالاة والتقاعس اللذين أبداهما وزير الزراعة والري سـاعة ظهور المرض فـي صعدة؛ هو ما جعـل الوضع يزداد سـوءاً، وانتقـل المرض بـدوره إلى محافظات أخـرى، مادفع بعـض الجهـات إلـى تسـريب معلومـات للصحافة حسـب مصادر مطلعة لـ«النداء».

الرسـائل الإعلاميـة الصاخبة، أيقظـت وزارة الزراعة من سـباتها؛ فبـدأت تتحرك ببطء السُـلحفاة في حين انتشـرت الذبابة الحلزونية بسرعة الريح.

8000، ثمانيـة عشـرة ألفا هي عدد حـالات الإصابة حتى الآن،وهـو رقـم مخيـف، خاصـة أن المـرض عندمـا ظهر في محافظة صعدة بداية ديسمبر الماضي، كانت حالات الإصابة لا تتجاوز 53 حالة تدويد، بحسب تقرير الخبير الذي أوفدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الخبيـر الدولـي رصـد فـي تقريـره انتشـار المـرض في محافظات: صعدة، حجة، الحديدة، المحويت منذ بدئه وحتى منتصـف الشـهر الماضي. حيث بلغت الإصابـات في صعدة 4368 حالة و3400 حالة في محافظة حجة منذ ظهوره هناك نهاية يناير الماضي، وسجلت 206 حالة، إصابة في الحديدة حال وصوله المحافظة نهاية فبراير.

يسـتقر المـرض في المحويـت منتصـف الشـهر الماضي، مصيباً 28 حالة خلال خمسة أيام.

الوضع لايبشر بخير، خاصة مع إنضمام محافظة خامسة للمناطق المبوء بالمرض وهو ما يظهر قصوراً وعدم جدية في مكافحته ويدعو إلى إعادة النظر في خطة الطوارئ السابقة، بحسب الخبير الذي وضع عدداً من المقترحات، منها تشكيل وحـدات طـوارئ وغرفة عمليات تحت إشـراف وزير الزراعة والري، مقرها الادارة العامة للثروة الحيوانية مع التسلسل بالمتابعة والرصد.

الفرق الميدانية لم تقم بواجبها على مايبدو في المحافظات المبوءة؛ وهو ما ساعد على انتشار المرض في مناطق وصفت بصعوبـة الوصـول إليهـا، كمـا أوردتـه لجنـة التقييـم عن الوضع الوبائي وتقييم مستوى أداء الفرق الميدانية لمكافحة الدودة الحلزونية.

التقييم أوضح سبب انخفاض مستوى الأداء في محافظة صعـدة والمتمثـل بالمناطق الوعـرة، قلة الفـرق العاملة، عدم وصـول المسـتحقات، بقـاء الفـرق فتـرة بـدون أي أدويـة، انخفاض الجانب الإرشـادي في حين أظهـر العمل في حجة تقدمـاً جيـداً، حد وصـف التقييم، إلا أن المعوقات السـابقة، إضافة إلـى عدم توفر الملابس الخاصة بالرش، وعدم صرف المسـتحقات، كانـت المعوق الأهـم الذي ورد فـي كل التقارير والـذي حـال دون نجـاح الحملات السـابقة والمـال الذي كان يفترض أن يكون عاملاً مسـاعداً للقضاء على المرض، أصبح السبب الرئيسي في انتشاره وعدم القدرة على احتوائه.

مصـادر مطلعـة أكـدت أنـه إلـى جانـب وجود خلـل فني وإداري، تأتـي الشـؤون الماليـة فـي وزارة الزراعـة كسـبب للإضطربـات والاهمال الحاصل. حيث تقـوم بالصرف تحت اسـم الادارة العامـة للثـروة الحيوانيـة، دون الرجوع إليها. كما أن مستحقات العاملين لاتصلهم وهو ما تسبب في توقف سيارات الرش عن العمل، ونقص في المبيدات، وتوقف المختبر المركزي لفحص العينات عن العمل في فترة بعد الظهر.

مدير عام الثروة الحيوانية غالب الارياني، أرسل برسالة إلـى وزيـر الزراعـة ينفـي مسـئوليته عـن أي آثـار كارثيـة للمـرض، خاصـة أن الآلية المتبعة حالياً فـي المكافحة خارج عمّاتقدمـت بـه الادارة وعن الآلية التـي تم الاتفاق عليها مع وزير الزراعة.

وأوضـح الارياني في رسـالته، أنه سـيتم تحويـل مبالغ مالية لبعض المحافظات دون معرفة الادارة العامة بذلك، كما يتم رفض كل ما يصدر من تكاليف عبر الادارة.

الإدارة العامـة للثروة الحيوانيـة ووزارة الزراعة والري، ممثلة بشـؤونها المالية، احترفت لعبة العناد في الخفاء؛ في حـين يجتـاج المرض المحافظات واحدة تلـو الأخرى دون أي رادع.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامـي غالـب
مدير التحرير
جـلال الشرعبـي
سكرتير التحرير
بشيـر السيـد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

يحيى الراعي يذكرّه بأنه عضو في الحكومة، ويخاطبه: «بدل ما تضرب مثل بالسعودية قارنا بجيبوتي».
وصخر الوجيه يشكره على الشفافية وينبهه إلى أن الكلام العام غالباً ما يتوهً المجلس.

صالح باصرة يعترف بوجود انحرافات وأخطاء ويؤكد أن الأمر ليس بيد الوزارة.. قائلاً:

التعليم يسير بالمعكوس

■ علي الضبيبي

لم يكترث صالح باصرة لمداخلات كثير من الأعضاء، وأمضى الوزير قرابة ثلاثة ساعات في المقعد الأمامي مسترخياً والهجوم يتدفق عليه من الخلف.

كان واثقاً من نفسه، وهم يناقشون تقرير لجنة التعليم العالي الذي قدم إلى البرلمان الشهر الفائت بخصوص جامعة ذمار. لم يلتفت إلى وراه إلاّ مرة: عندما عقب عليه صخر الوجيه.

وعلى خلاف زملائه الوزراء الذين يأتون إلى البرلمان، لم يستخدم وزير التعليم العالي قلمه هنا سوى مرتين ليكتب ملاحظة.

وعلى الرغم من كثرة الأوراق التي كانت تقدم إليه من بعض النواب الواحدة تلو الأخرى، إلا إنه لم يكن إيجابياً معها. لقد تكوَّمت أمامه بشكل لافت، وكان يرص بعضها فوق بعض، كما لو أنه يقول: «هذا ليس مكاناً مناسباً». وكان العميد يحيى الراعي رئيس المجلس قد نبهه في بداية الجلسة: «يا صالح ولا توقع على ورقة».

رئيس الجلسة كان يحاول أن يوجه النقاش ويركزه على جامعة ذمار فقط. لكن وحين جاء دور الحكومة وأذن للوزير أن يعقب عليهم، لم يعجبه الرد فهاجمه على مضض. انتظره الراعي حتى أكمل وطلب من النواب أن يسمحوا له بالكلام.

«الأخ صالح أتخذ طريقة الهجوم بدل ما يدافع». قال الراعي. وأضاف: «أذكر الأخ الوزير أنه عضو في الحكومة. وهذا الكلام كان يفترض تطرحه على طاولة مجلس الوزراء». لقد أستغرب رئيس البرلمان، لاعتراف الوزير عن وجود انحرافات واخطاء في الجامعات الحكومية وفي وزارته. وبدا ممتعضاً للمثال الذي ضربه صالح باصرة عن السعودية ودعمها السخي للدراسات العليا والبحث العلمي. قال الراعي لباصرة «كان يفترض تقارنا بجبوتي أو الصومال مش السعودية اللّي إمكانيتهم معروفة». وزاد ذكره بانه عضو في الحكومة.

لم يقل صالح باصرة كلاماً جارحاً أو غير منطقياً. فقد كان شفافاً وصريحاً أمام المجلس في تعقيبه المحكم الذي لم يستغرق سوى 10 دقائق. لقد تكلم الرجل عن الوضع القائم في الجامعات كجزء من المعاناة. قال لهم: «في كل التقارير التي ستأتيكم قريباً ستتحدثون عن قاعات مكسرة وكراسي مهلهلة، ومشاريع متعثرة. ستجدون أربع وخمس كليات في مبنى واحد».

ومستبقاً تقريري لجنة التعليم العالي المزمع تقديمها للمجلس عن جامعتي الحديدة وعمران: «ستتحدثون عن أشياء كثيرة من هذا النوع. ستجدون أنه ما في أعضاء تدريس. أنه مافي قاعات. أنه مافي معامل..». ومؤكداً بنبرة هادئة وخالية من أي نهدة: «نحن ننحت في الصخر!».

وإذ حمَّل وزير التعليم العالي وزارة المالية المسئولية الكاملة لتعثر المشاريع في عدد من الجامعات، شكا أيضاً من وزارة أخرى: «الخدمة المدنية تعطينا الدرجات بالقطارة». مشيراً إلى أن معظم الجامعات والكليات اليمنية تعاني في نقصاً حاداً في كادرها العلمي «ومنها جامعة ذمار».

تحدث صالح باصرة بأسى عن واقع الجامعات اليمنية، وحاول أن يقدم مؤشرات حلول، لكن لم يكن وزير المالية موجوداً ليسمعها. قال للنواب، بعد أن عدد لهم كثيراً من المشاريع المتعثرة، والإختلالات: «عندي مقترح».

يتلخص مقترح وزير التعليم العالي للإنقاذ: «أن توقف وزارة المالية الدعم لسنوات وتتوجه لإنجاز واستكمال المشاريع والمنشآت الجامعية المتعثرة منذ فترة طويلة». وبالمقابل يقول باصرة: «يجب أن لا يُستحدث أي قسم خلال 10 سنوات، إنما يتم تطوير الأقسام الموجودة».

وعن احتياجات مناطق ومحافظات كثيرة إلى جامعات وكليات؛ قال: «الكل يطالب ومن حقه. وهذا ممكن. لكن وفرّ الإمكانيات المادية لإنشاء النواة الطيبة وليس الخرائط».

وإذ شدد على إن التعليم «مفتاح التنمية والإصلاح» أكد أن الدولة «إذا وضعت مليارات للتعليم فليس في ذلك خسارة». لافتاً النظر إلى بلدان عربية تولي جامعاتها والبحث العلمي فيها قدراً كبيراً من الرعاية والدعم، ومنها السعودية وقطر.

بالنسبة للتعليم الموازي الذي تركزت معظم إنتقادات النواب حوله، أقر الوزير بوجود انحرافات في آلية القبول في الجامعات الحكومية، وانحرافات مالية أيضاً «لكن هذه الفلوس تغطي جزء من احتياجات الجامعات». وقطع لهم وعداً بأن تعمل على وضع لائحة «تنظم الإستفادة من إيرادات التعليم الموازي وغيره».

«القضية ليست في التعليم العالي» قال باصرة للنواب. وطلب منهم، بدلاً من التوقف عند هذا النقطة، أن يناقشوا موضوع التعليم الفني والتدريب المهني. وحذر وبشدة أن تتحول كلية المجتمع إلى كليات جامعية. وأشار إلى أن الكثير من المعاهد المهنية أصبحت تعمل بنظام البكالوريوس «مثلها مثل الجامعات بدلاً من أن تستوعب خريجي الثانوية العامة وتستوعب سوق العمل». واعتبر هذا التداخل بين التعليم العالي والتعليم المهني «عائقاً كبيراً أمام تلبية احتياجات السوق واستيعابه لمخرجات تلك المعاهد والكليات». وأسف للوضع القائم: «التعليم معكوس».

● باصرة مغادراً البرلمان أمس

● الوجيه

● جباري

وكان نواب من الحاضرين طالبوا بإحالة المخالفين والمتورطين في قضايا فساد جامعة ذمار إلى النيابة العامة. لكن باصرة وهو يعقب على كلامهم بدا مستغرباً من هذا الطرح، وخاطبهم وهو يبتسم: «خلو جهة واحدة تحقق معهم. انتم تشتوا النيابة وتشتوا إحالتهم لمكافحة الفساد وتشتوا تناقشوهم في مجلس النواب.. «صدقوني القضاء يطول. وسبق وأن أحلنا ناس إلى النيابة وضاعوا». ودعا القضاء إلى عدم التدخل في شؤون الجامعات. وكان أكثر من 15 نائباً قد تحدثوا عن التقرير المقدم إلى المجلس بشأن الفساد الحاصل في جامعة ذمار.

ولكثرتهم فقد وزع رئيس الجلسة الحديث بينهم بالتساوي. يبدو أن حصة كل واحد كانت 4 دقائق تقريباً. لكن سلطان العتواني الذي جاء دوره في الحديث متأخراً وقطع عنه الراعي الميكرفون، شكك في عدالة توزيع الكلام بين الأعضاء.

أخذت معظم مداخلات النواب طابعاً عمومياً في مداخلاتهم، رغم أنها تمحورت حول جامعة ذمار. أمام النائب المستقل ناصر عرمان فقد كان طرحه مختلفاً. انتقد الرجل المرابط دوماً في الضفة الغربية من القاعة، انتقد عدم تنفيذ الحكومة دائماً لتوصيات المجلس. وأضاف بأن النقاش لن يكون مجدياً ونافعاً «مالم يكن الجانب المالي موجوداً». وأكد لهيئة الرئاسة وللأعضاء أن وزير التعليم العالي «لا يمكن أن يلتزم لوحده. لابد وأن يلتزم كل وزير بما يخصه». ويبدو أن النواب أدركوا أن هذا الكلام منطقياً عندما أوضح لهم صالح باصرة أين تكمن المشكلة.

يبدو أن صخر الوجيه كان أول المعقبين على وزير التعليم العالي. لقد شكره على الشفافية وقال له: «لكن الحديث العام عادة ما يتوَّه المجلس». ومتمنياً عليه أن لا يبدأ العام الدراسي القادم «إلاّ وقد انجزتم لائحة تنظيم العمل بالتعليم الموازي. نريد أن نخرج بقرار في هذا الشأن».

واستغرب صخر من حديث باصرة عن تغييِّب الإمكانيات المتاحة وتركيز كلامه على عدم توفر الامكانيات، ثم وذكّره بالقرض الذي أُقر لكلية الهندسة بجامعة ذمار: «كيف تم توظيف هذا القرض». وكشف صخر كيف استعانت الجامعة إزاء ذلك باستشاري يعيش في مصر «دون أن يعاين الموقع. ما الذي يضمن أن هذه الأموال ستوظف بشكل صحيح؟» تساءل.

وفي فقرة رده الثالثة حمل النائب البرلماني الأبرز على الدكتور باصرة وحديثه عن عدم تدخل القضاء في شأن الجامعة وقال: «يجب أن نخجل من أنفسنا. يا دكتور: ماذا تريد من طالب خريج امتياز مع مرتبة الشرف يتقدم لوظيفة المعيد ويعين شخص آخر بدلا عنه. آلا يحق له أن يلجأ إلى القضاء».

عميد جامعة ذمار كان حاضراً وكان يجلس إلى يمين الوزير، و رأسه يتحرك ويتلفت بشكل دائم. ما إن يتكلم نائب حتى يلتفت ليحدق في وجهه أو ليكتب الملاحظات.

عبدالعزيز جباري من ذمار، وهو عادة ما يجلس في الصف الأول على يسار المقاعد المخصصة للجانب الحكومي. وجرت العادة أن تكون مداخلاته ضمن الخمسة الأوائل في الحديث. كان متحمساً في هذه الجلسة للحديث. وقال للجميع: «نحن في ذمار نعرف كل شيء من هذه القضايا». وبدأ يكشف المستور المستور؛ أولاً: «الجزء الأكبر تتحمله الحكومة لأنها لم تنفذ توصيات المجلس». وثانياً وموضحاً بشكل صريح: «جامعة ذمار مشكلتها التدخل من مراكز القوى، والأخ يحيى الراعي يسمعني جيِّداً».

وقال إن هذه التدخلات تشمل حتى أصغر الصغائر «يجب أن تسير الجامعة في الطريق الصحيح ويجب أن نرفع أيدينا عنا وإلاّ لن يكون هناك تعليم»، وعينه على الراعي.

لم يقل جباري أكثر من ذلك. وقد استغرب لما قاله سلطان العتواني لرئيس الجلسة، وقد قطع عليه المك «على الأقل ساوي بيننا إحنا وعبدالعزيز جباري» و كادت المشاددات بينهما (جباري والعتواني) أن تنفجر بسبب ذلك لم يتحمل جباري أبداً كلام العتواني وقال له: «عيب هذا الكلام».

في آخر الجلسة وبعد أن أنهى وزير التعليم العالي حديثه، دعا يحيى الراعي إلى جلسة إضافية يحضرها كل الوزراء المعنيين وتناقش مع المجلس في مقر اللجان «نعرف فيها كل صغيرة وكبيرة ومن السبب» وستكون الاثنين القادم.

وفيما كانت الجلسة على وشك أن ترفع، وقف رئيس جامعة ذمار من مقعده الأمامي غاضباً وصاح في وجه رئيس المجلس «أشتي اتكلم يا أخي أنا رئيس جامعة ذمار كيف؟!». فوافق له وتسلم الحضراني الميكرفون.

ماذا قال؟! لقد أغضب المجلس لأول وهلة عندما وصف بعضهم بالمتطاولين على الجامعة. وقد احتجت القاعة وطلبت منه أن يسحب كلمته والزمه الراعي «أن يسحبها» ففعل. قال الحضراني إن اللجنة أعدت التقرير قبل سنوات وهو لايزال جديداً على الجامعة.

ودعا اللجنة ومن يريد من الأعضاء إلى النزول مرة ثانية إلى الجامعة. لقد شكك في مصداقية التقرير. وبدأ يقرأ كلمته المطبوعة على ورق برتقالية اللون تشبه الكرفته التي كان يلبسها. واللافت أنه لم يقل شيئاً جديداً. كل ما تلاه على النواب كان قد نشره في الصحف. ورفعت الجلسة عند الواحدة ظهراً.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

لقد جدولت السياسة نمط حياتنا. السياسة بمعناها الإجرائي المتمثل في نظام الحكم وظلاله على مساحات الواقع وتبعات السلوك السياسي وتفريخاته داخل منظومة الفعل اليومي في الشارع اليمني. الشارع بمعناه المفتوح والمحال على قنوات تعدد الفعل وتنوعه. السياسة المأزومة وإفرازاتها المعتلة تدحرجنا محشورين داخل قمع مختبرها الصدئ يضيق خناقه علينا. أوليس حري بنا مدفوعين بالحاجة والضرورة، البحث عن مخارج من قمع السياسة الخانق هذا، وخلق بدائل فعل ومظاهر حراك إيجابي يوازي هيمنة الإفراز السياسي القبيح، بدائل جمالية تفلتر الواقع من شوائبه وتهيئه لتحقق أبهى.

دار بخلدي ما سبق وأنا في طريقي لحضور حفل تدشين مشروع بناء مكتبة وطنية عامة في العاصمة صنعاء من قبل الهيئة العامة للكتاب. تبدت تصاميم المشروع وفقا للماكيت المصور من الضخامة والأبهة بما يرفع سقف التفاؤل والتوقعات بوجود مشروع، بل فنار، يؤلق الكتاب ويحقق له حضوره، ويعيد للقراءة مكانتها، ويموضع الثقافة في موقع مهم وأفق جديد خاصة إذا عني المشروع (المبنى) بمشمول الفعل الثقافي المقرون بحركة الكتاب في معناها الموسوعي ومايتبعها من عمليات تحرك ما سكن من الفعل الثقافي، مراعيا ومرتبطا بحراك القراءة والقراء.

في كل بلاد العالم تعد المكتبات العامة عناوين يفهم منها وجهة الحضور الثقافي والعلمي والتعليمي في مجتمع ما، ويقاس عليها مدى التجذير الحضاري في هذا المجتمع أو ذاك. وما انفك راصدو التاريخ يستشهدون بتاريخ الكتب والمكتبات للتدليل على المكانة المتقدمة لحضارة أو شعب ما.

وفي السياق أعلاه أتذكرني مزدهية ومستغرقة بدهشة اكتشاف فضاء قرائي ثري، محمولة بموعد أسبوعي كنت أضربه لنفسي للذهاب إلى المكتبة الوطنية في عدن التي كانت حينها تمثل لي ولمجايليَّ من هواة القراءة وكنا وقتها كثر، شريانا يمدنا بذخائر الكتب وكنوز المعرفة،... مكتبة عدن التي تداعى حالها الآن، وآلت إلى مبنى خرب مهمل، يندر أن يؤمه زائر. وما أقسى هذا المصير على ذاكرة أجيال كانت عضوية المكتبة الوطنية في عدن من بين أهم وثائقه الشخصية... وحديثنا.... ممتد.

حماية الأطفال
PROTECTING CHILDREN
القانون الدولي الإنساني لا يميز في الحماية بين أي فئة من الأفراد على حساب غيرها من الفئات. وكون الأطفال أفراداً لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية فإنهم يحظون بحماية عامة تمنحهم ضمانات أساسية. وعلّهم في ذلك مثل كافة المدنيين الآخرين حيث يتمتعون بالحق في احترام حياتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية.
ويكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للأطفال من حيث كونهم أشخاصاً بالغي التعرض للخطر. وتُعنى أكثر من 25 مادة في اتفاقيات جنيف 1949، وبروتوكوليها الإضافيين 1977 بالأطفال تحديداً.
ICRC
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
www.icrc.org/ara

ترتفع في شبوة والجوف وتنخفض في مأرب

نزاعات عمرها 100 سنة وآخرى حديثة التشكل

عندما تسنح الظروف لأحدكم التنقل في أوساط قبائل مأرب، سيدرك كم هؤلاء الناس يحبون السلام.

قبل 9 أشهر شرعت وزارة الداخلية في تطبيق قرار منع حمل السلاح في المدن الرئيسية، وكانت الأنظار تتجه صوب مدينة مأرب.

الصورة النمطية تجذرت في الذهن اليمني إن البندق المأربية لابد وأن تعبر نقطة التفتيش، لكن الصورة الواقعية أخذت منحاً آخر هذه المرة. لقد أثبت المواطن المأربي أنه أكثر استشعاراً بالمسئولية.

منذ يوليو 2007 والأمر يسير على نحو جيِّد. لم تحدث صدمات عنف بين المواطنين ورجال الأمن على أي من مداخل المدينة الثلاثة. وعكست القبائل المبندقة ملمحاً صحياً لافتاً يتكرر كل يوم، وهم يخلعون أسلحتهم ويودعونها لدى محلات الإئتمان، قبالة رجال الأمن، ثم يدخلون المدينة.

وقد شكر العميد الركن محمد منصور الغدراء مدير أمن محافظة مأرب، المواطنون على هذه الروح الخلاَّقة في أكثر من وسيلة إعلام محلية.

وإذ أشار الغدراء، في تصريح منتصف الشهر الفائت لوكالة الانباء اليمنية سبأ، إلى انخفاض معدل الجريمة في مأرب خلال العام الماضي 2007 بنسبة 16.43 في المائة، مقارنة بعام 2006. وقال المسئول الأمني إن إجمالي الجرائم خلال تنفيذ حملة منع السلاح انخفضت إلى 160 جريمة، فيما كانت قبل تنفيذ الحملة 183 جريمة.

وكانت دراسة ميدانية، نفذها فريق من الباحثين اليمنيين، كشفت عن تزايد النزاعات القبلية وضحاياها في ثلاث محافظات يمنية: شبوة، مأرب، الجوف، خلال الفترة 2000 إلى 2005، بسبب الثارات والنزاع على الأراضي. وتؤكد نتائج الدراسة نفسها، وجود وعي وإدراك عميق لدى قيادات المجتمع القبلي، ورغبة قوية عند المشائخ «بأن يزيد دور الدولة في توفير الأمن وتحقيق العدالة».

الدراسة التي أعدت لصالح المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، وأجريت على 149 شيخاً يمثلون 35 مديرية و221 قبيلة، أفادت أن هذه النزاعات، البالغ عددها 158 نزاعاً، إضافة إلى الثارات راح ضحيتها 212 قتيلاً، وجرح 1360 مواطناً. إضافة إلى تسببها في نزوح أسراً من مناطقها.

فضلاً عن ذلك: «حرمان التلاميذ من الذهاب إلى مدارسهم والمرضى من الحصول على العناية الطبية». وألحقت هذه النزاعات أضراراً بالزراعة والمشاريع التنموية والخدمات «على محدوديتها».

الدراسة أوضحت إلى أن 40٪ من هذه النزاعات تعود إلى ما قبل عام 1985، وأن عمر بعضها يصل إلى أكثر من 100 سنة.

وشهدت الفترة 2001 إلى 2005 أعلا معدل نزاعات جديدة (35 نزاعا)، ومع كثرتها فإنه لم يحل منها سوى 6٪. في المقابل فإن الأعوام الخمسة الأولى من العقد الفائت: 1991، 92، 93، 94، 95 كانت نسبة النزاع فيها منخفضة. إذ لم تحدث فيها سوى 13 نزاعاً أي بنسبة 9٪ من إجمالي عدد النزاعات البالغة 158.

وإذ ترتفع النزاعات في محافظتي الجوف وشبوة، حيث بلغت في الأولى 65 نزاعاً، وفي الثانية 53، فإن محافظة مأرب بدت أحسن حالاً. حيث شهدت 11 مديرية فيها 38 نزاعا ما يعني إن إمكانية إيجاد حل لهذه الظاهرة فيها.

وتفيد نتائج الدراسة إلى أن هناك رغبة جامحة لدى المشائخ وأعضاء المجالس المحلية في المحافظات الثلاث، لتهجير عدداً من المرافق الخدمية كالمدارس والجامعات والأسوق والمستشفيات ودور العبادة.

وعلى خلاف الاعتقاد الشائع عند أوساط مختلفة في المناطق الحضرية، فقد كشفت الدراسة رغبة قوية لدى المبحوثين (المشائخ) بأن يكون لأدوات الدولة دور فاعل في مناطقهم. فقد كانت نسب إجابات المبحوثين على سؤال الدراسة: ماهي الإجراءات التي ينبغي على الدولة أن تتخذها للحد من الثار؟ على النحو التالي: 61٪ يرون أن الحل يبدأ بتشكيل لجان خاصة لمعالجة الثار.

44٪ تثبيت الأمن.

34٪: إنشاء المحاكم وتفعيل دور المحاكم القائمة.

20٪: توفير فرص عمل.

21٪: دفع التعويضات.

9٪: تنفيذ مشاريع تنموية.

8٪: معاقبة مرتكبي أعمال العنف.

وكشفت مؤشرات الدراسة الميدانية عن معدل مرتفع للصراعات القبلية في إطار القبيلة الواحدة أو بينها وأخرى، مؤكدة أن هذا العنف مرتبط بنزاعات عنيفة وقديمة. وذكرت إن الدولة وكذا النظم القبلية لم تستطع إيجاد حلول لها. كما تفيد المؤشرات إن حوادث عنف جديدة «تنشب دون أن يكون لها أي ارتباط بالنزاعات العنيفة السابقة بين القبائل». وأن تزايداً مضطرداً في عدد النزاعات القبلية منذ عام 1990 على مستوى الثلاث المحافظات التي شملتها الدراسة.

وأظهرت هذه النتائج أسباباً متعددة للنزاعات. أكدت أن أقواها على الإطلاق «كان على الأراضي وبالذت فيما يتعلق بالرغبة في السيطرة والسيادة».

الدراسة دللّت على ضعف أو عدم جدوى الآليات التقليدية المتبعة حالياً لمعالجة موضوع الثار، بمؤشرات عدد القتلى خلال الفترة -2000 2005 المرتبط بنزاعات قدمية وأخرى حديثة. وإذ توصلت نتائجها إلى إن الثأر يمثل المظهر الأبرز للصراع، قالت إن تفاقمه وارتفاع معدل النزاع يؤكد «قصوراً كبيراً في الآليات التقليدية (القبلية) التي تتبعها القبائل للإحتواء والحل». منوهةً إن هذه الآليات «مكلفة وتفتقر إلى الإستدامة كما أنها تنطوي على مخاطر شديدة في بعض الحالات».

وبالإضافة إلى ما يتعلق بالخسائر البشرية والجرحى من الرجال والنساء والأطفال، فإن النزاعات- كما تقول النتائج- تضاعف أعباء كثيرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المحافظات المذكورة. وقالت إن سوء الأوضاع الاقتصادية، فيها، وتحديداً محدودي الدخل والمصادر، يؤدي إلى ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة «وهو ما يشكل ببيئة خصبة جداً لاندلاع وتجدد النزاعات». ويشكل إرتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب بصورة خاصة «سبباً لانخراطهم في الصراعات».

وفي ضوء ما توصلت اليه النتائج والمؤشرات الميدانية، أوصى فريق البحث بإيجاد وتفعيل آليات واستراتيجيات لحل النزاع.

ودعت التوصيات إلى تفعيل دور اللجنة الوطنية العليا لمعالجة قضايا الثأر وإيجاد آليات على مستوى كل محافظة لمعالجة قضايا الثار والنزاعات. وإلى أن تعيد الدولة إعداد إستراتيجية شاملة لمعالجة قضايا النزاع. كما أوصت بإدماج مفهوم حل النزاعات في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية والخطط التنموية بما يراعي ظروف النزاع ويسهم في حل بعضها من خلال إشراك شرائح وقيادات من المجتمع القبلي أثناء مرحلتي الإعداد والتنفيذ.

كما ضمنت التوصيات إشراك المجتمع المحلي في جهود حل النزاعات. وقالت إن كثير من المنظمات الدولية خلصت إلى إن ظاهرة النزاعات تشكل عائقاً كبيراً لجهود تحقيق التنمية والتحول الديمقراطي، وبالتالي- كما جاء في التوصيات- يفترض تنسيق الجهود بين هذه المنظمات، موكدة على أن أي تنسيق بين المانحين من شأنه أن يؤدي «إلى تنفيذ برامج أكثر واقعية تحدث أكبر أثر ممكن».

■ ع. ض

عميد كلية التربية والآداب والعلوم بمأرب الدكتور عبدالله النجار لـ«النداء»:

التعامل مع الحاسوب أمر ضروري، لكن الثأر: أم الكوارث

● عبدالله النجار

أسس الدكتور عبدالله النجار كلية التربية في محافظة المحويت أواخر التسعينيات، ثم عُين لاحقاً عميداً لكلية التربية عمران، وحالياً ينوء بمسؤولية تأسيس هذه الكلية (التربية والآداب والعلوم - مأرب).

وهو إذ يتواجد يومياً فيها ويسكن في صنعاء، يلقي محاضراته على طلاب الدراسات العليا بكلية التربية صنعاء بشكل منتظم.

ورغم هذه الزحمة في الوقت والشغل تلاحظ الدكتور النجار في تجمعات الطلاب يداعبهم ويناقش قضاياهم. إنه ممتع للغاية وأستاذ جامعي كفاءته ذائعة الصيت.

ظهر الاثنين قبل الفائت، كان يتحدث لـ«النداء» في مأرب عن مشاكل التعليم وهموم كليته الناشئة.

الكلية العارية من الإلكترونيات (بما فيها الكمبيوتر) إلاّ من طابعة صغيرة وفاكس وتليفون، وبدا مكتبه مفتقراً لجهاز كمبيوتر ليس فيه سوى طابعة صغيرة.

في هذا اللقاء كشف عميد كلية التربية والآداب والعلوم بمأرب عن معاناة شديدة تعيشها هذه الكلية الناشئة والطموحة. وعن عوامل اجتماعية وعرفية تشوِّش وتكدر المحيط الجامعي، بل وتصيب التعليم بالعطب.

إلى الحوار:

■ لقاء: علي الضبيبي
ali.dhubaybi@yahoo.com

نحاول قدر الامكان مساعدة الطلاب الذين حال النزاع دونهم، لكن عند الإمتحان لا نستطيع؟!

■ الكلية حديثة النشأة وأنت العميد المؤسس. ماهي المشاكل التربوية والتعليمية التي تواجهكم، هل تعترضكم معوقات اجتماعية من شأنها أن تنعكس سلباً على العملية التعليمية؟

– بداية نرحب بكم ونشكركم على الزيارة وعلى اهتمامكم. ونحن نحس أن «مأرب» خارج إطار الجمهورية ونكون سعيدين جداً عندما نحظى بأي شخص يسمع منا. في العام الماضي 2006/2007 تأسست كلية تربية وآداب وعلوم، وتضم 15 قسماً علمياً في إطار هذه الثلاث الكليات. مشاكلنا مشاكل تأسيس، وهي مشاكل تحتاج لأشياء كثيرة، أهمها الكادر الدراسي، حيث لدينا عجز كبير في (المدرسين). وليس عندنا العدد الكافي، ولهذا نستعين بأساتذة بنظام الساعات يأتون من كليات من صنعاء ومن خارج الجامعة بالباص.

المشكلة الثانية هي مشكلة المعامل فالمعامل مهمة جداً وضرورية خصوصاً للأقسام العلمية كالحاسوب والكيمياء والفيزياء والاحياء. إلى الآن لم يتم تجهيز هذه المعامل. ولدينا أيضاً مشكلة المعمل فالمبنى هذا الذي نحن فيه ليس مبنى للكلية بل ورثنا بالأساس من المعهد العالي للتربية. وجزء آخر من نفس المبنى كان يشغله المعهد المهني، وبالتالي فالقاعات صغيرة ولا تكفي عدداً ولا سعة للمحاضرات. قضية أخرى قضية المكتبة وهذا شيء مؤلم جداً لأن جامعة بدون مكتبة لا يمكن نسميها جامعة. وهي ضرورية كما تعلمون لتوفير المراجع والمصادر والكتب للطلاب وللبحوث العملية والتكاليف. وهناك قضية مهمة هي أنه ليس لنا ميزانية حتى تشغيلية لتلبية الأشياء الضرورية لتسيير أمور الكلية. اعتمدت لنا العام الماضي 9 مليون ريال في السنة كميزانية تشغيلية لثلاث كليات تحت التأسيس. ما الذي يمكن أن تعمله بمبلغ كهذا؟!

للأسف السنة هذه وحتى هذه اللحظة ليس معنا حتى ريال واحد. لم يُرصد لنا حتى ريال واحد كميزانية ونحن الآن انتهينا من الفصل الأول. الأمور مؤسفة ومن الصعب أن نتحدث عنها ولكن نحن موجودون وحاضرون ونبذل كل جهودنا من أجل أن تستمر الدراسة. وسنصمد بإذن الله وإن شاء نخرج من عنق الزجاجة وتنفرج.

■ كيف أنشأتم قسماً للحاسوب ولم تعملوا حساب الأجهزة؟

– امتلاك مهارات الحاسوب ضرورية الآن وقد دخل في كل شيء هذا الأمر، والأمية لم تعد تقتصر على عدم تعلم القراءة والكتابة ولكن الأمية اليوم تشمل التعامل مع الحاسوب ومع الانترنت. وبوسع الانسان أن يعلم نفسه بنفسه ولا يكون ذلك إلا بالحاسوب. ولذلك كنا حريصين على إيجاد هذا القسم في هذه المحافظة بالذات لكي نمكن أبناءها من امتلاك مثل هذه المهارات والتعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة. وكيف يمكن للناس، الذين ينظرون لهذا الجهاز (الحاسوب) على أنه معجزة، أن يتعلموه وأن يستخدموه في حياتهم العملية.

كان أملنا أن تتوفر لنا الحد الأدنى من الامكانيات لإيجاد المعمل، ولكن للأسف لا يوجد معمل حاسوب، وكل التدريس نظري وهذا لا يكفي بالطبع. وفي اثناء زيارة الاخ علي محمد مجور رئيس الوزراء تكرم مشكوراً برصد مبلغ عن طريق النفط مبلغ 50 مليون ريال. سيتم استخدام هذا المبلغ لتجهيزات المعامل وعلى رأسها معمل الحاسوب. وإن شاء الله يفي المبلغ بالتجهيزات الأساسية الضرورية، لكن المسألة الآن مسألة الوقت. الآن الدراسة مستمرة والمادة (الحاسوب) داخلة ضمن إطار المقررات الأساسية.

■ أنتم الآن في عامكم الثاني، كيف مرت السنة الفائته مع طلاب الحاسوب؟

– ركزنا في العام الماضي على المقررات النظرية التي لا تحتاج إلى تطبيقات. لكن هذه السنة لابد من وجود حاسوب والجامعة وافقت على صرف 14 جهاز كنواة للمعمل إلى أن يأتي المدد من المبلغ المذكور.

■ أنت في مأرب، وهناك قضايا كثيرة تعكس نفسها على العملية التربية وعلى التعليم الجامعي، وأنت متخصص في مجال الإدارة التربوية، ما مدى تأثير النزاعات والثأر على واقع التعليم في مأرب؟

– لاشك لها تأثير. أذكر في بداية العام جاءتني طالبة وقالت: يادكتور أنا ما استطيع أحضر. وعندما سألتها لماذا يا ابنتي، قالت: لابد ما يرافقني أبي أو أخي أو زوجي، وأنت عارف يا دكتور إن عندنا مشكلة ثأر مع ناس هنا في مأرب، لن أستطيع آتي لأن الذي سيرافقني لن يستطيع أن يأتي نتيجة وجود ثأر. فهذه واحدة من عشرات القضايا التي ظهرت. الطالب أو الطالبة لا يستطيع أن يحضر ويتعلم وينال حقه من العلم بسبب النزاع والثأر ولأن حياته قد أصبحت مهددة، للأسف الثأر له تأثير وأحياناً بطريقة لا ندركها نحن ولا نعلمها. غالباً ما يأتي طالب ويقول: أنا لا أستطيع الحضور لأتعلم لأني خائف. كثيرون لا يسجلوا في الكلية لأنهم خائفون من أن يترصد لهم آخرون في قضايا ثأر. قضية الثأر للأمانة مأساة بكل ما تحمل الكلية من معنى، مع انتشار الوعي والتعليم والثقافة يمكن الحد من هذه الظاهرة السيئة. هذه الظاهرة لا يمكن التخلص منها بقرار سياسي أو إجتماعي، إنما يمكن أن تنتهي من خلال إدراك الناس ووعيهم بأن هذه القضية تتنافى مع الدين ومع كل القيم الانيانية لأن الكثير من الأبرياء يسقطون قتلى بسبب أحد الناس في تلك القبيلة قتل ابن عمك أو قريبك والمسلسل الدموي مستمر. الموضوع بحاجة الى تكاتف الكثير من الجهات: خطباء المساجد والمؤسسات الدينية والأحزاب والتنظيمات، الدولة، الجامعات ودور العلم، كل الناس. لابد أن يتعاون الجميع من أجل تقليص الظاهرة لأن القضاء عليها بحاجة إلى وقت وجهود. والمشكلة أيضا أن هذه القضية تستخدم لخدمة أغراض أخرى.

■ موضوع الطالبة الذي ذكرت، ومثلها طلاب وطالبات كثر لا يستطيعون حتى حضور الامتحانات. أقصد كيف تتعاملون أنتم ككلية مع مثل هذه الطوارئ؟

– نحن أولاً نتأكد من الحقيقة، إذا كانت هذه هي الحقيقة فعلاً من أن طالباً لا يستطيع أن يأتي إلى المحاضرات كل المحاضرات، نحاول بقدر الامكان مساعدته ونكون مرنين ونقول له حاول بقدر ما تستطيع ونحن لن نكون عاملاً آخراً على حرمانكم من المواصلة، واذا ما تأكدنا من حقيقة الأمر وأنه من الصعب الحضور نقول لهم: كونوا على اتصال ببعض زملائكم للحصول على بعض المقررات وأي شيء في اطار قدرتنا على المساعدة نحن مستعدون، وعلى هذا الأساس.

■ وماذا بشأن أداء الامتحانات؟

– لا نستطيع المساعدة في الامتحانات كيف يمكن أن نساعده هنا؟ نقول لهم حاولوا بقدر الإمكان أن تصلوا إلى الجامعة بأي طريقة. المهم الأمن وسلامة الطالب وحين يدخل بوابة الجامعة هذه مسئوليتنا كاملة ولم ولن يتضرر أي طالب وقد تمكن من الدخول.

■ هل واجهتكم أنتم واعضاء هيئة التدريس مشاكل من هذا القبيل؟

– نحن لا نحب ولا نرغب أن نتحدث عن مشاكل من هذا القبيل، حتى لا يترتب خوف وتكبر الشائعة عند من نأمل أن يأتوا ليدرسوا.

في الفصل الدراسي الماضي كانت مجموعة مسلحة مترصدة لباص الجامعة في طريقهم من مأرب إلى صنعاء، أوقفوا الباص وأنزلوا من كان فيه من الأساتذة، ونهبوه. وقالوا: لنا مطالب عند الدولة. اتصل بي الزملاء في العصر، وفي الحال وفرّنا لهم وسيلة مواصلات أوصلتهم إلى صنعاء، وتواصلنا مع الجهات المختصة، والأمن والمحافظة والمجلس المحلي ومع مشائخ وأعيان هذه المنطقة التي يتبعها هؤلاء الناس.

طبعاً كل الناس كانوا مستائين، وأقولها بصدق أن الاخ المحافظ هو الداعم الأول لنا. ولولا المحافظ لما وجدت الكلية. والحق يقال إن الرجل هو وراء افتتاح الجامعة في مأرب ولايزال الداعم الأول. وحينما حصل هذا الحادث تصرف وأصدر توجيهاته بوجوب ضبط هؤلاء الناس وأن يعاد الباص في أسرع وقت مهما تطلب الأمر. وهو الذي وقف معنا في بداية التأسيس لأنه كان لابد من اجراء ترميمات ولم نحصل على ريال واحد من أي جهة، ولكن المحافظ بادر ودعم الكلية بإجراء الترميمات الأساسية. في موضوع الباص حدثت المشكلة وتكررت مرة أخرى وبصراحة الناس استاءت مما دفع بمن أقدموا على هذا الفعل إلى أن يأتوا ويعتذروا، ولأول مرة يأتوا يعتذروا من شيء فعلوه ضد (باص حكومي). وقد أمضى الباص الأول 3 أسابيع وباصي 3 أيام فقط.

■ وحتى باصك اعترضت طريقه...!

– نعم أعترضوه ولكن تم استعادته وتم الأعتذار. وهذه أمور متوقعة، وكما تعرف هناك بعض الطائشين. أنا متأكد أن الجامعة بعد أن تستقر وتتعمق جذورها لن تشهد مثل هذا، وسيكون لها دور كبير لأن الطلاب، كل الطلاب، كانوا مستائين وخجلانين، طبعاً لولا وجودهم في الجامعة. والوعي الذي حصل خلال سنة واحدة كبير. بعض الطلاب كان يمارس مثل هذه الأشياء والآن يعتبرها «عيب» وشيء غير حضاري وغير إنساني وغير اسلامي، فإن شاء الله ومع الوقت يكون الوعي أكثر وأوسع.

■ كيف يمكن للمجتمع في مأرب، وغيره من المجتمعات التي تحدث فيها مثل هذه المشاكل، أن يتخلص من هذه الظاهرة، وكيف يمكن أن يجنبوا الجامعة ومؤسسات العمل النزاع والثأر؟

– أريد أن أقول: الشخص الذي لا يساعد نفسه لا يمكن أن يساعده الآخرون. يجب أولاً إن تساعد نفسك حتى يتمكن الآخرون من مساعدتك. نحن نقول في مأرب: «ولتكن منكم أمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر». لابد من وجود أشخاص على قدر من المسئولية سواءً كانوا مشائخ أو أعيان أو شخصيات إجتماعية أو علماء، لأنهم هم من سيتصدون لمثل هذه الأعمال: وانصر أخاك ظالماً أو مظلوم بمعنى أن يأخذوا على يد الظالم. فأي إضرار بالعلم أو المصلحة العامة أو بمصلحة المحافظة يجب على الناس أن يتصدوا له ويهبوا ضده ويتخلوا عنه. حتى الدولة عندما تتخذ إجراء ضد هذا الشخص الذي يتقطع مثلاً في الطريق أو يختطف باصاً أو يهدد طالباً أو أستاذاً يجب على الآخرين أن يتخلوا عنه ويقولوا له أنت لست منا أبداً. ويجب أن لا يدافعوا عنه ابداً. نحن تبنينا وثيقة على أن يقف الكل ضد من يقدم على أي عمل فيه إضرار بمصلحة الجامعة أو بحياة الاستاذ أو طالب أو موظف... الخ. وقد وقع عليها كبار المشائخ ولازلنا بصدد توقيعها، وعندما نستكمل التوقيعات سنرسلها للصحف والمجلات والجهات المعنية، وإن شاء الله تخلق التزام أدبي على الأقل لدى الآخرين حتي يفكر أياً كان ألف مرة قبل أن يمس حياة طالب أو أستاذ أو موظف في الجامعة.

■ إذاً أنتم تواجهون تحديات على مستوى التجهيزات وعلى مستوى المجتمع. هل تتوقع أن يتحقق هدف الوثيقة وتصبح الجامعة مهجرة؟

– إذا تعاون الناس وأدركوا مصلحة أنفسهم ومجتمعهم وتعاون معنا الأخ المحافظ، وأنتم ايضاً سيتحقق كل شيء. واعتقد أننا قادرون. وهناك ناس على قدر من المسئولية ويريدوا أن يختفي الثأر تماماً.

■ كيف تلاحظ مخرجات التعليم الأساسي والثانوي في المحافظة؟

– مؤسفة ومحزنة. يأتونا طلاب ونجد مستواهم ضعيفاً أكثر مما تتصور. لا يجيدون مهارة الكتابة والقراءة. هذه إحدى المشكلات التي نواجهها في اللغة العربية ما بالكم باللغة الانجليزية. ولذلك نحن نحاول الآن أن نفكر في محاضرات أو مقررات تقوية في اللغة ليتمكن الطالب أن يكتب ويقرأ بصورة سليمة. الطالب في الأساس هو ضحية لأن التعليم الأساسي والثانوي مترد إلى أبعد درجة نتيجة عدم وفرة المعلم الكفؤ والإمكانيات الأخرى. وهناك عوامل أخرى لعل أهمها غياب ضبط العملية التعليمية في هذه المدارس. حيث يفترض أن يحصل الطالب على الحصص المقررة والمنهج المقرر بطريقة صحيحة وسليمة، يتلقاها في التعليم وبالتالي يخرج مؤهلاً، لكن للأسف هذا غير موجود: لا متابعة للغياب ولا متابعة للأساتذة في المدارس، ولا معرفة بنوعية المعلمين ومستوياتهم.

■ اذا كان الوضع قائماً بهذه الصورة، كيف هو الحال بالنسبة للفتيات؟

– في المحافظة لايزال أقل مما يتمنى الشخص. في بعض المناطق لا توجد حتى الآن مدارس للبنات وبعض الأماكن للأسف لا توجد حتى مدارس ثانوية. واريد أن أقول وبصدق إن الطالبات عندنا ممتازات ومستواهن واداءهن أفضل من أداء الطلاب، طبعاً بعضهم.

■ كيف تنظر لهذا التحالف من منظمات مدنية وإعلام وجمعيات وجهات رسمية وقبلية في موضوع الحد في قضايا الثأر والنزاع وتهجير الجامعة؟

– شيء طيب أن نجد إهتمام بمثل هذه القضايا. ونتمنى أن تسهم (هذه الجهود) في التوعية بخطورة النزاع على التعليم بكل مستوياته، ومادام العمل من أجل المجتمع والتنمية ونشر الوعي فلن يعترضه أحد.

■ هل يحب الأستاذ الدكتور عبدالله النجار أن يقول شيئاً لأبناء محافظة مأرب؟

– أقول لأبناء محافظتي عليكم أنتم أن تتحملوا مسئوليتكم لتوفير أجواء آمنة ومستقرة للجامعة ولكل مشاريع التنمية. واذا كان لأي شخص مطالب فلتكن وسائله سلمية خالية من قطع الطريق أو اختطاف باص أو تفجير أنبوب أو غيره. وأدعوهم إلى التخلي عن الدعوات المناطقية.

■ هذه الظاهرة لا يمكن الخلاص منها بقرار سياسي، وإنما من خلال الناس أنفسهم

● الكلية

«السمسرة» موطن من يُغضب الشيخ

إزدهار السجون الخاصة في إب

■ إبراهيم البعداني

ماتزال السجون الخاصة تزدهر في محافظ إب، و تنافس السجون القانونية بقوة.

في مديرية القفر 50- كم ش/ غ محافظة إب- يوجد سجن خاص يتبع الأمين العام للمجلس المحلي. توارثته المملكة المتوكلية عن الأتراك، وأصبح سجن «رحاب القفر» السجن الرسمي لدولة الامام يحيى ومن بعده ابنه أحمد.

والآن بعد مضي أكثر من أربعين عاماً على الثورة، لا يزال سجن رحاب المسمى «بالسمسرة» قابعاً في مكانه يحتضن ضحاياه المخالفين والخارجين عن سلطة الشيخ.

● سجن القفر المعروف باسم «السمسرة».. هنا يودع الرعية!

● الصهباني

الأسبوع الماضي أثيرت قضية السجن الخاص في منطقة رحاب (مركز مديرية القفر) من قبل محمد غالب الصهباني 50 عاماً أحد المغتربين الذين وقعوا ضحية شيخ المنطقة أمين عام مجلسها المحلي حمود نعمان البرح -نجل عضو مجلس النواب في رحاب.

أنشأ الصهباني منذ سنوات مصنعاً لقص الأحجار (منشار حجر) فضلاً عن فتح ثلاث محلات تجارية في سوق رحاب. بدأ الرجل حياته العملية بشكل طبيعي. وبعد مرور سنوات من العمل والكد في المنطقة؛ بدأت المنغصات، عندما اختلف مع أحد جيرانه قبل نصف شهر.

توجه الصهباني إلى أمن المنطقة لتقديم بلاغ ضد خصمه. وفي اليوم التالي تم استدعاء الصهباني من قبل أمين عام المجلس المحلي، وحين وصل، وجهت له تهمة الخروج عن قانون الشيخ! وتقديمه شكوى إلى جهة غير رسمية لا تخضع للشيخ. فالكل هنا يحتكم لسلطته وسجن السمسرة خاص به.

أمر الشيخ رجاله بسجن الصهباني، وإغلاق منشار الأحجار والمحلات التابعة له. تمكن الصهباني من إرسال بلاغ عبر الهاتف إلى مكتب منظمة هود بإب بخصوص احتجازه.

بعد التواصل مع الجهات الرسمية بالمحافظة، أمر الشيخ بإطلاق سراح الصهباني بعد مرور 8 ساعات من لحظة احتجازه.

صباح الاحد 30 مارس توجهت «النداء» إلى مديرية القفر بصحبة فريق من منظمة هود وعضو نيابة القفر والمخادر عبدالوهاب الوائلي، والضحية محمد غالب الصهباني.

وصلنا رحاب الساعة الـ11 ظهراً وفوراً توجهنا إلى «السمسرة». السجن الخاص بالشيخ وهناك وجدنا أحد الحراس يحمل بندقية وعند إقترابنا من بوابة السجن نهض الحارس وسأل «أيش معاكم؟ من تدورو؟». رد عليه عضو النيابة: «هذا هو السجن». «أيوه السجن.. السجن حق الشيخ حمود.. من أنتم؟». في هذه الأثناء تسللت إلى داخل السجن. شاهدت غرفة صغيرة داخل حوش ضيق. الغرفة عبارة عن إسطبل قديم، تنبعث منه روائح كريهة.. السجن مظلم وموحش وتوجد حفرة عميقة وسط الغرفة مغطاه بكرتون، حين فتحتها انبعثت منها روائح منفرة، اتضح لي أنها حمام نزلاء السجن.

ساعتها كان عضو نيابة القفر يقوم بكتابة محضر المعاينة. وبعد دقائق كان الشيخ حمود البرح برفقة أكثر من 15 مسلح بجورانا. وأول ما قام به طرد الصهباني: «أخرج أطلع برع، أيش جابك برع».

سأل عن هويتنا، وسبب مجيئنا إلى هنا. أخبرناه أننا من النيابة ومعنا فريق من «هود».

ومن منظمة هود:؟ نظر الشيخ إلى عضو النيابة وقال: «لا تصدقوش هود الكذابين هؤلاء يهود...» المحامي علي السنحاني- سكرتير منظمة هود بإب رد عليه قائلاً: «كنت سأصدقك لو جئت بمفردك.. لكن ومعك كل هؤلاء المسلحين وطردك للصهباني أمام عضو النيابة. قاطعه البرح: «لو كنت عايش بالقفر لعملت أكثر مني».

تواصل الحوار بيننا والشيخ بخصوص عدم قانونية السجن الخاص إلى أن قال البرح: «أنا الدولة هنا وهذا سجن قديم من زمان».

حين سألته عن سبب حجزه للصهباني، بدأ يعدد لي سلبيات الصهباني إبتداءً بكونه يعمل للخارج ويستلم أموالاً مشبوهة.. ومحتال.. ليضيف أحد مرافقيه: «بصراحة أحنا ما نقبلش أي واحد ملتحي بيننا».

وعندما أشرنا لزملائه و أن معظمهم ملتحين، رد: «هذه لحي صادقة مش مثل حق الصهباني».

قبل انصرافنا، طلبنا من الشيخ معرفة سبب إغلاقه لمنشار الأحجار الخاص بالصهباني ومحلاته التجارية. فاعترف أنه فعل ذلك وأضاف: «سوف أحبسه في سجن أخس (أشد) من هذا». وهنا نتساءل عن وجود سجون أخرى لا نعلم عنها شيئاً.. الغريب أنه حين طلب عضو النيابة من الشيخ التوقيع على المحضر لم يرفض، أخذ القلم ووقع على المحضر.

ساعتها توجهنا إلى إدارة أمن المديرية، كان مدير الأمن غائباً. ولا غرابة من ذلك فالأمن لا يستقبل أحداً؛ كون الشيخ هو القائم بالأعمال. وحسب تصريح مدير الأمن، فإن الصهباني هو أول شخص جاء يشتكي للأمن!

عندما طلب عضو النيابة من الضابط المناوب فتح محلات الصهباني في حالة عدم وجود سبب قانوني، تم الاتفاق على خروج لجنة من الأمن لمعاينة المحلات وفتحها بموجب محضر موثق. وفعلاً فتحت المحلات يوم الجمعة الماضية، إلا أن الشيخ عاد مرة أخرى وأغلقها بأقفال كبيرة.

قبل خروجنا من منطقة رحاب، استوقفنا بعض المواطنين الذين أخبرونا بأننا أول ناس جاءوا يكشفوا سجن الشيخ. قال أحدهم: أنا أشكركم على مجيئكم من أجل تعرفوا كم في ظلم هنا». وأضاف: أنه كان أحد ضحايا الشيخ. أخبرنا أن في السجن ثعباناً كبيراً. لكنه رفض الحضور إلى النيابة للإدلاء بشهادته. وتوسل إلينا أن لا نخبر أحداً، وأن نعتبر أننا لم نقابله أو نسمع منه شيئاً.

أمن أب أعتدي عليه ووضعوه في السجن لرفضه دفع الرشوة

حلمي.. نموذج مرفوض

قبل أسبعين كان حلمي عبده ثابت 20 عاماً يقود سيارته في مفرق جبلة محافظة إب عائداً إلى منزله، غير أنه لم يصل إلى منزلة؛ لقد أعترضه رجل مرور وضابط في الأمن المركزي، وطلب منه أوراقه.

أخرج حلمي من جيبه محفضه صغيرة بها الأوراق: رخصة قيادة، بطاقة شخصية، أوراق ملكية، لكنهم أصروا على رؤية كرت السيارة.

حاول حلمي البحث عن الكرت في محفظة وفي ادراج السيارة، دون جدوى.

لحظتها انتهز الضابطين الفرصة وطلبوا منه التحرك إلى إدارة مرور المحافظة، وصعدوا إلى السيارة.

فشلت كل محاولات حلمي لإقناعهم ومرافقته إلى بيته لإحضار الكرت أو تسديدهم قيمة قسيمة المخالفة دون الذهاب إلي الإدارة.

في شارع العدين وعلى بعد 300 متر تقريباً طلب الجنود من حلمي التوقف؛ وأبلغوه بأنهم مستعدون للتفاهم معه، رأفة به من إدخاله حوش المرور، "داخل في سين وجيم وطلعه ونزله.. أدي حق القات ورحلك" بهذا أوصل الجنود غايتهم لحلمي.

حينها قال لهم حلمي مش الحسن نذهب إلى البيت أدي لكم الكرت البيت قريب من ها وعندما لاحظ أنهم مصرين على طلبهم طلع من جيبه إلف ريال وأعطاهم إياه.

■ ايش هذا (ألف؟) حي ايش إحنا ثلاثة؟

– طيب أنا مامعيش إلا هذا المبلغ.

محاولات حلمي إقناع الجنود بعدم أمتلكه غير الإلف،قوبلت برفض وإصرارهم على اخذ ثلاثة إلف.

بعد لحظات قام احد الجنود بتوجيه ضربة في وجه حلمي.وسبه،الأخر مسكه برقبته لمنعه من النزول من السيارة،وضربه بمؤخرة المسدس على رأسه حتى سالت الدماء من رأسه.

نزل حلمي من السيارة والدماء تسيل من رأسه وأنفه ورقبته يركضاً نحو المستشفى لإسعاف نفسه لكن الجنود لحقوه وأمسكوه ورميه أعلى الأرض وقاموا بضربه متتابعة بعقاب البندقية في الظهر والبطن.

وإثناء الاعتداء على حلمي تجمع الناس،لكن لم يتجرا احد الأقتراب بعد أن هددهم الجنود بإطلاق النار إن حاولوا الاقتراب: «روحوا لكم محد يدخل.. خلونا نأدب هذا إبن الكلب الـ(...)»

ثم أخذوه إلى إدارة المرور. وعند وصلوا وعندما أدخلوه إلى غرفة الضابط المناوب: «يا فندم هذا مخالف –عاكس خط.. سب الدولة والمرور... إلخ». بدأوا يلفقون له التهم.

«رموني داخل الحجز وما رضوش يسعفوني» يقول حلمي، وبعد نصف ساعة دخل الضابط المناوب برتبة نقيب، طلب مني أغسل وجهي، لكني رفضت. فغضب وقال لي: شوف تغسل وجهك بأدب وإلا والله لاستخدم معك أسلوب ثاني.. والله لأهين كرامتك.. وانصرف.وجلست داخل الحجز أكثر من ثلاث ساعات.

حلمي وهو يتحدث لـ«النداء». بصعوبة واضعاً يده على رقبته من شدة الألم،قال طلبت منهم نقلي إلى المستشفى كنت أتألم ورأسي ينزف بشكل كبير.

« منير ثابت 35 عاماً تحدث لـ«النداء»عن مأساته ابن أخيه مع مرور إب قائلاً: تلقيت اتصالاً من أحد الأشخاص يخبرني أن المرور أخذ حلمي إلى الادارة. لم أكن أعلم أنهم اعتدو عليه ووصلت إلى أمام بوابة الادارة وطلبت من حراسة البوابة الدخول لكنه رفض بحجة أن الدوام قد انتهى فأخبرته بأن سيارة ابن أخي محجوزة عندهم.. بعدها ذهب الحارس إلى الضابط المناوب يستأذن لي بالدخول. فعاد إليَّ وقال: الفندم يقلك ارجع بعد ساعة.

عندها اتصلت بأحد معارفي يعمل ضابطاً في الداخلية للتوسط لي عند الضابط المناوب بالدخول وبعد خمس دقائق أستدعاني الضابط المناوب، ودخلت إلى مكتبه وقبل أن أدخل المكتب أستقبلني ثلاثة جنود اثنين مرور وواحد أمن مركزي وبدأ الثلاثة بصوت واحد يشتكو حلمي: «شوف صاحبك هذا مخالف سب الدولة وهان البدلة العسكرية (البزة) مد يده علينا.. الخ»..

واضاف منير بعد دقائق أطل حلمي إلى غرفة الضابط المناوب بجسمه النحيل ملطخاً بالدماء وعند دخوله والله ما عرفته كان كله دم انظرت إلى الضابط وقلت له أنت متأكد أن هذا ابن أخي.. أنت متأكد أن حلمي ضرب حقك العسكر».

في هذه الأثناء عرفت أن الجنود قد تورطوا من خلال الاعتداء على ابن أخيه من خلال قيامهم بسبه أمامه وتوعدهم له بالانتقام خارج الادارة.. واتهامهم له بأنه اعتدى عليهم.

فطلبت من الضابط بأخذ حلمي لأسعفه إلى المستشفى وقلت له مش كان يفترض عليك أن تقوم بإسعافه بدلاً من إدخاله الحجز.

وأضاف منير عند سماعهم النيابة جن جنونهم،قائلين

● حلمي

عد فيها نيابة يا أخ منير عاد الحجة علينا إبن أخوك هو الذي أعتدي علينا وسبنا وبهذل بنا وبالبدلة العسكرية (البزة) أبداً القانون لازم يأخذ مجراه.. بالله يا حلمي هات أيدك.. يا رجال حرام عليك إحنا تنازلنا عن حقنا وأنت تشتي نيابة والله ما تخرج إلا وقد قبلت الصلح.

وقال منير وجدت من كلامه أنه لا فائدة معهم، فقلت لهم أسعف إبن أخي وبعدين نتفاهم، إلا أنهم رفضوا إخراجه إلا بضمانة حضورية. اتصل حلمي بأحد معارفه الذي وصل إلى إدارة المرور وقام بضمانة حلمي وصل إلى مستشفى الثورة ومعي حلمي،ويلقى العلاج،وطلبت من الطبيب تقريراً طبياً عن حالة حلمي.

وابعد أن اطلعت على التقرير، عرفت أن حلمي مصاب بجرح بطول 5 سم وعمق 2ونصف سم، إلا أن إدارة المستشفى رفضت تسليمي صورة من التقرير. توجهت إلى قسم الشرطة لتحرير بلاغ ضد الجنود المعتدين إلا أنهم رفضوا بحجة أنهم ليسوا جهة أختصاص فتوجهت إلى إدارة الأمن العام بدورهم طلبوا مني العودة إلى المرور بحجة أن هناك شخص منتظرلي هناك سوف يصلح بيننا.

جمعية المستقبل بمأرب تنفذ زيارات ميدانية للتعريف بمبادرة الجمعية حول تجريم المساس بطلاب الجامعة

■ مأرب - علي الغليسي

قامت الهيئة الإدارية لجمعية المستقبل للتنمية والسلم الاجتماعي بمحافظة مأرب الأربعاء الماضي في إطار زياراتها الميدانية إلى مختلف مديريات المحافظة للتعريف بمبادرة الجمعية المتعلقة بالحد من آثار النزاعات القبلية على التعليم وبالذات التعليم الجامعي والعمل على تجريم المساس بالطلاب وعدم المساس بالحرم الجامعي، بزيارة إلى مديرية مدغل بمنطقة الجدعان. وخلال اللقاء الذي حضره عدد من الشخصيات الاجتماعية والطلاب تطرق الشريف سالم بن سعود رئيس الجمعية في كلمته إلى آثار النزاعات القبلية ومعاناة القبائل منها في مختلف المجالات، ودورها المباشر في تأخر التنمية في مناطق النزاعات.

وأشار الشريف إلى أن تلك النزاعات قد ساهمت في إضعاف التعليم نظراً لاهتمام القبائل بالثارات، وعد النظر إلى التعليم على أنه القوة الحقيقة للقبيلة، مشيرا إلى مبادرة الجمعية المتعلقة بضرورة إبعاد الطلاب وخاصة الجامعيين عن الثارات وتهجيرهم، واعتبار استهدافهم حرام بين كل القبائل، آملاً أن تلقى مبادرة الجمعية قبولا في أوساط القبائل وكافة أبناء محافظة مأرب.

بدوره قام سعد اليوسفي المدير التنفيذي للجمعية بشرح تفاصيل حملة الجمعية للحاضرين، وعقب ذلك تم فتح باب النقاش وتم استعراض وجهات نظر الحضور حول تلك القضية، حيث أكد الشيخ أحمد الباشا بن زبع استعداده وقبائله لدعم مبادرة الجمعية كونها تصب في صميم المصلحة العامة، مثمنا جهود الجمعية في ذلك السبيل، وشدد على ضرورة الاستمرار في طرق تلك القضية وإنجاح المبادرة. كما اعتبر الشيخ ناجي شرهان المبادرة خطوة جيدة كونها تلامس موضوع مهم يصب في قلب معاناة المحافظة وأبنائها، مشيرا إلى ضرورة تضافر الجهود الرسمية والشعبية لإنجاح مبادرة الجمعية وتعميمها، متطرقا إلى نجاح تحييد العاملين في الشركات النفطية من أبناء القبائل وعدم الوصول إليهم من أطراف النزاعات بعد التوقيع في فترة سابقة على وثيقة بهذا الخصوص.

هذا وقد تحدث عدد من الطلاب عن معاناتهم وحرمانهم من التعليم في الجامعة والمعاهد الصحية والمهنية المتخصصة بسبب الثارات، مشيرين إلى حرمان أكثر من 25 طالباً من الامتحانات الفصلية في مكتب جامعة العلوم والتكنولوجيا بمأرب بسبب النزاعات القبلية. الجدير بالذكر أن الجمعية ستقوم خلال الأيام القادمة بتنفيذ عدد من الزيارات الميدانية في مديريتي صرواح والجوبة وذلك للتعريف بمبادرة الجمعية والاستماع إلى وجهات النظر حولها.

الاربعاء 25 ربيع أول 1429هـ الموافق 2 ابريل 2008 العدد (145)
Wed. 25/3/1429 - 2 April 2008

■ الجوف - مبخوت محمد

يمضي عبدالحميد محمود، شهره الخامس وحيداً في بنايتين، إحداهما تحتوي على 30 سريراً، والأخرى عبارة عن مجموعة شقق موزعة على طابقين.

لكنه قرر الآن وضع حد لعزلته والإلتحاق بمن سبقوه، وهجر البنايتين وباحتهما المترامية الأطراف، المطوقة بسور حديث، مفسحاً للخواء، التفرد والإستيطان في مستشفى الحزم بمحافظة الجوف.

طبقاً لكشف الراتب، فإن عبد الحميد يعمل حارساً للمستشفى براتب 15 ألف ريال، غير أنه لم يعد كذلك «أحرس الأشباح»، قال الرجل الباحث عن الخلاص.

منذ شهر تقريباً، قدم عبدالحميد مرات عدة طلبات بنقله من المستشفى، آخرها قدمت إلى محافظ محافظة الجوف، أحاطه فيها بضرورة إنتقاله «وجودي من عدمه لا يقدم ولا يؤخر في حل مشكلة المستشفى، وأنا لوحدي هنا».

مستشفى عاطل عن العمل!

طيلة الأشهر الأربعة الفائتة زاول عبدالحميد عملاً إضافياً رافقة حراسة الأشباح: «مافيش عمل أجلس بالبوابة ويجي المرضى وسيارات فيها مصابين ونساء حوامل ويستغربوا لما يشفوا بوابة المستشفى مغلقة، أرجع أقلهم الحقيقة: في مشاكل».

حتى نوفمبر الماضي، كان مستشفى الحزم يضج بالحياة، وإن كان جمهوره من المرضى، كان دوي أناتهم في الممرات، وخليط الملامح المرسومة على وجوه أقربائهم ومرافقيهم: قلق، فزع، تضرع... الخ، فضلاً عن حركة الاطباء والممرضين، وفوح رائحة المطهرات، جميعها توحي بالحياة، رغم ترهل الخدمات الصحية المقدمة.

والآن لا شيء سوى الخواء وخيوط العنكبوت حتى المحلات المحيطة بالمستشفى هجرت. أغلقت البقالات، الصيدليات، والمطاعم بعد أسبوعين من اغلاق المستشفى، لقد انتقل جميع طاقم المستشفى إلى المديريات.

وكان الكادر الطبي يتكون من 49 موظفاً منهم 25 طبيباً وصحيا.

وحين قرروا هجر المستشفى إلى مراكز صحية أخرى تسلحوا بحجج مقنعة: إنعدام المستلزمات الطبية من ادوية ومحاليل واسعة، وشحة النفقات التشغيلية، وغياب التغذية، وتأخر صرف مرتباتهم إلى أكثر من ثلاثة أشهر، وعدم مساواتهم بزملائهم في بقية المحافظات من بدل الكادر وبدل ريف فضلاً عن الخلافات المستمرة حول إدارة المستشفى وهذه الأخيرة لها قصة اسطورية، فمنذ إنشاء مستشفى الحزم عام 1986 حافظ على وصفه كمثال للعبثية والفوضى، وزادت عقب تقديم جمهورية ألمانيا منحة مالية لترميم المستشفى في 1995 بلغت مليونين ومئتي ألف يورو.

قبيل الشروع في الترميم، تبرع أحد وجهاء المنطقة بالمساحة المحيطة بالبنايتين شريطة أن تكون عملية التوظيف وإدارة المستشفى حكراً عليه وأولاده؛ وعليه وافقه مسؤولو مكتب الصحة بالمحافظة. وطبقاً لتقرير برلماني خصص المنحة الألمانية لتسوير أرضيته المحيطة بالمستشفى وبناء سكن للاطباء واربع غرف للرقود.

مذاك، غدت الأسرة المتبرعة بالأرض، الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحية التوظيف في كل درجاته ابتداء من الفراش وصولاً إلى مدير المستشفى.

إنها خصخصة من طراز جديد. لكن الشكل الأخير الناظم لأعمال المستشفى، لم يقدم تجربة ناجحة إذ إن صراع الأبناء ورغبة كل واحد منهم الاستفراد بسلطة التعيينات؛ أفرز عراقيل أمام استمرار خدماته.

وبحسب أبناء مديرية الحزم، فإن الفترة التي شهدت استقراراً حقيقاً للمستشفى لا تتجاوز 3 سنوات منذ إنشائه وتحديداً من -2001 2004 وهي الفترة التي تولى إدارته جراح مصري الجنسية.

الأمين العام للمجلس المحلي بالحزم قال إنه وأمام الحالة التي وصل إليها المستشفى قام المجلس بطرحها في جميع اجتماعاته، وأن الهيئة الادارية جلست مع مدير مكتب الصحة السابق عبدالملك الصنعاني الذي أخبرنا أنه سوف يقوم بتشغيله وتوفير الكادر وحل الخلافات في إدارة المستشفى.

وأضاف الأمين العام أنه لم ينفذ شيئاً من الالتزامات التي وعد بها مدير الصحة.

● في مواجهة الفراغ

● مستشفى متروك لوحشته

وقال إن موضوع المستشفى طرحناه مع مدير الصحة الجديد حاتم ابو حاتم ووعدنا هو أيضا بإعادة العمل في المستشفى وتجهيزه بالمعدات الطبية. ومع هذا وبعد وعود المدير السابق والحالي لا يزال المستشفى مغلقاً. الأمر الذي زاد من معاناة المواطنين.

خلال 2004 شهد المستشفى حدوث أخطاء طبية أدت إلى وفاة امرأة وطفلة بسبب أن الأطباء أعطوهما غاز لحام الأكسجين اعتقاداً منهم أنه صالح للاستخدام.

وحسب تقرير أعدته وزارتا الصحة والداخلية التين حققتا في الحادثة أوضحت أن نسبة السموم الموجود في الغاز الذي أعطى للمريضتين بنسبة 70٪ ومنذ الحادثة وإلى الآن لم يحاسب المتسببون، برغم أوامر من وزارة الداخلية والنائب العام ومجلس النواب.

شاجع المكرمي مدير عام المستشفى، قال إن الاسباب للحالة التي وصل اليها المستشفى أنهم سبق وأن أعدوا هيكلاً ادارياً وطبياً وقدمتها إلى مكتب الصحة بالمحافظة، لكنه ظل يماطل في قضية اعتمادها، كما أن هناك مستلزمات طبية وأدوية محجوزة لدى ادارة مكتب الصحة، وكذا توقيف النفقات التشغيلية للمستشفى لمدة ثلاثة أشهر.

وأضاف أن من أسباب تدهور المستشفى: العنصرية والحزبية والمناطقية التي يتعامل بها بعض المسؤولين مع قضايا تخص المستشفى.

منذ إنشاء المستشفى، لم يشهد حالة استقرار وتحسن في العمل سوى أثناء وجود الطبيب المصري من 2001-2004، وفترة البعثة الروسية من -2004 2005.

عرفات سعيد، أحد العاملين في المستشفى، قال لـ«النداء» إنه وأثناء وجود الطبيب المصري، كان يلاحظ على جميع الاقسام العمل بشكل دؤوب وأن والخدمات الصحية التي كانت تقدم خففت الكثير من معاناة المرضى.

وزاد: كان المستشفى خلال هذه الفترة يستقبل 60 حالة مرضية في اليوم، وتُجرى ما بين عمليتين إلى ثلاث في اليوم. وحسب مدير المستشفى قال: «لكثرة المضايقات التي كانت تحصل للطبيب المصري من قبل مدير مكتب الصحة في ذلك الوقت، ومن إدارة المستشفى- وكنت حينها مديراً للشؤون المالية والإدارية إلى خفض راتبه. الأمر الذي اظطر المصري إلى المغادره».

لجنة الصحة والسكان في مجلس النواب وفي زيارتها للمرافق الصحية في المحافظة، قبل أكثر من عامين قالت في تقريرها: إن الوضع الصحي في المحافظة في وضع خطير ومترد.

وبخصوص مستشفى الحزم، أشار التقرير إلى أن المعدات الطبية فيه متهالكة وتنعدم فيه المحاليل الطبية والأشعة، وأثاث قديم، وفشل في الإدارة. وأضاف أن المنحة الألمانية لترميم المستشفى البالغة مليوناً ومائتي ألف يورو، لم ينفذ منها سوى السور وبعض المعالجات غير السليمة.

كما أضاف أن الادوية التي وصلت من صنعاء إلى المحافظة وقيمتها 50.000 دولار تم تخزينها في بدروم المجمع الحكومي، تنعدم فيه التهوية؛ الأمر الذي أدى إلى انتهاء صلاحيتها.

وأشار إلى أنه في عام 2003 حدثت عملية اختلاس في صندوق الدواء؛ إذ تم استلام ادوية ومستلزمات طبية من المخزن الإقليمي بصنعاء، بما قيمته 59.000 دولار، فيما الواصل إلى المحافظة بقيمة 25.000 دولار.

أحد مدراء مكتب الصحة بالمحافظة السابقين (محسن الشدادي) قال لـ«النداء»: «مما لاشك فيه أن الوضع الصحي في المحافظة سيء ويعاني الكثير من القصور فلا إدارة ولا كادر صحي موجود ويقابله استشراء الفساد وغياب دور الجهات المختصة في عملية الرقابة».

اسباب توقف العمل في مستشفى الحزم، حملها الشدادي ادارة المستشفى ومكتب الصحة في المديرية والمحافظة، وأيضاً غياب دور قيادة المحافظة والمجلس المحلي في إعادة تشغيله.

واقترح أن يحول إلى مستشفى عسكري تابع لوزارة الدفاع خاصة وأنه في عام 1995 تم الاتفاق بين وزارتي الصحة والدفاع على ذلك.

أصدقاء الرصيف

■ عدن- مرزوق ياسين

لم يبق في القادم يتقاسموه، سوى الرصيف بيتاً ومسكناً، وقطع الكارتون فرشاً يلتحفونها أمام مجلس محلي الشيخ عثمان. صداقة حميمة في ما تبقى من العمر في منزلهم المفتوح.

ثلاثتهم، محاربون قدامى عملوا في سلك الدولة، أما الرابع فلم يكتب له الحظ في الوظيفة، لكنه جاء قبل أسبوعين ليشاركهم التقاعد، رغم ذلك.

عبدالله السكري، والحساني، وإدريس حنبلة، وغيرهم، نهاية كل شهر يحملون أجسادهم، من بنيت على أكتافهم دولة إلى البريد، لكن هؤلاء ثمة خطوات ليست بالبعيدة، إلى بريد الشيخ عثمان، ثم يعودون ليقسموا معاشاتهم التقاعدية قسمة ثلاثين وكثيراً لا تقبل القسمة.

قبل ثمانية أعوام افتتح إدريس عبدالرحمن حنبلة الشيباني، 65 عاماً، بيته المفتوح وهو على يقين أنه ليس الوحيد ضاق به مسكنه، إثر خلافات أسرية، بعد قدومه من المعلا. ثمة أناس كثيرون شاركوه البوح، سرعان ما يختفون بعد أن يألفهم، ويألفوه، قليل منهم يعودون ويتذكرونه.

في العام 2001 أحيل إلى التقاعد وسنه فيما يبدو إلى الرصيف يبش بابتسامة طفولية: «جابوا لنا لمبة إنارة من شان الناس». يمضي في سرد ذكريات الزمن الجميل في الخدمة العسكرية مستعرضاً الشخوص والأماكن والارقام، حينما كان كاتباً في الكلية العسكرية، يبتسم مرة أخرى: «شوف إدريس حنبلة إبن جدي».

عبدالله العسكري، 69 عاماً، هو الآخر لديه منزل، لكن خلافاته هو الآخر عصفت به إلى الرصيف حيث ضوضاء خارجية ربما أقل من وجع القلب والداخل: «أنا يا ابني خدمت ثلاثين عام في الشرطة أيام ما كانت العسكرة عسكرة». طبيعة عبدالله العسكرية وربما الاسم جعلته يتحفظ، معتبراً ذالك من أسرار الدولة رغم مكوثه قرابة 6 أشهر ضمن أسرة البيت المفتوح، جملة واحدة أطلقها تكفي لمعرفة الحال: «أكثر الناس ضباحى هم من يستلمون راتبهم من البريد». على العكس منه تماماً سعيد غالب وادي، العاطل عن العمل القادم مؤخراً 65 عاماً جاء مشاركاً طقوس التقاعد خارج أسوار روتين الوظيفة أسوة بزملائه.

سعيد وادي، والاسم لا يعبر بالضرورة كما يؤكد، فالاسم في واد وهو في وادٍ آخر: «طفشوني عملت في الجامعة وبعدها في المحطة البخارية ماحد بيخليك حالك»، عبارة أطلقها، أتبعها بتأوهات مكتومة منذ عقود.

«شوف يا ابني أنا من مواليد دار سعد تعرف حافة السمبل بيت الطاهري هناك أنا ولدت. جاؤا ناس وهدموه وبنوا فيه وخلونا ضائعين مافيش معانا فلوس نتابع بعده.

لسنوات عدة ظل الرجل الستيني يمارس طقوس ضياعه متنقلاً يبحث عن وطن دون جدوى. لم يتسع له حتى الرصيف قبل أن يستقر بين زملائه. ليس له راتب وليس له بيت ولم يتزوج. يطارده النحس دوما في صفحات أيامه والآن منكفئ على نفسه يمد يديه للعابرين، بعد أن تقعطت به السبل في الحصول على «شوية فلوس».

الضمان الاجتماعي منذ عامين وهو يتابع حد اليأس حيث يقولون له تعال شهر سبعة، وعندما يحضر يكررون القصة تعالى شهر ثمانية وهكذا.

– لم يكن وادي موظفاً قدر أنه ثوري ومناضل لم يحصل حتى مجرد شهادة «مشيت يا ابني زمان من صنعاء إلى أرحب تطوعنا بعد الدبابات والمصاريا (المصريين) كانوا يمنعوننا ركوب تكاسي (سيارات أجرة)».

بعد أن انتقل إلى تعز ومنها إلى صنعاء، أيام الثورة عاد سعيد وادي، هزيل البنية من صنعاء إلى عدن حيث استقر به المقام في السجن يقول: «كنت كذة (هكذا) يشير بسبابته (ضعيف البنية) وتم الإفراج عنه. يضيف: «عندما خرجت أدركت بعدين قصة العودة إلى البئر».

أما الحسَّاني علي 75 عاماً فهو أكبرهم لسناً، لديه منزل في البساتين. تطوع زملاؤه في الحديث عنه ويبدو أن مشاكل في السمع يعانيها، بحسب إدريس مؤسس الدار فإنه إلى جانب الراتب يمارس عمله الروتيني يومياً: يجمع بقايا العلب الفارغة ليبيعها ليسد ثغرة راتبه التقاعدي. الحساني كان قدم قبل أشهر بعد خلافات بينه وبين أبنائه جعلته يترك ضوضاء المنزل صوب ضوضاء الرصيف.

● استسلم لمصيره وأخذ يحدق في الكاميرا بلا حذاء

قعطبة.. طافحة بالمجاري

■ الضالع - فؤاد مسعد

قعطبة كانت تتبع إداريا محافظة إب قبل صدور القرار الجمهوري رقم 23 لعام 1998م الذي نشأت بموجبه محافظة الضالع، وصارت قعطبة إحدى مديرياتها وأكبرها من حيث الكثافة السكانية واتساع رقعتها الجغرافية.

المدينة التي نشأ فيها الزعيم الراحل إبراهيم الحمدي تعاني إهمالاً، يمكن ملاحظته دون عناء، كونه بادياً للعيان، ولكون المدينة تقع على الخط العام الذي يربط بين صنعاء وعدن. وفيما يتعلق بوضعها البيئي فقد صارت ابرز المدن اليمنية إهمالا. حيث تنعدم فيها شبكة الصرف الصحي، وتتكدس القمامة أمام البيوت والمحلات في كل شارع من شوارعها غير المسفلتة. مما انعكس على المنظر العام للمدينة التي تعد من أقدم المدن وأعرقها وأكثرها حضورا في الذاكرة، بحكم أنها كانت إحدى المناطق الحدودية إبان مرحلة التشطير. وتعيش المدينة بكافة أحيائها وشوارعها وضعاً بالغ الصعوبة، بما فيها المرافق الحيوية الهامة التي تطل هي الأخرى على بيارات طافحة بمياه المجاري وعلى بعد أمتار قليلة منها، ومثلها الطرقات الداخلية تحيا وضعاً لا تحسد عليه، حيث المجاري ومياهها وروائحها سيدة الموقف بلا منازع.

أسواق قعطبة ليست أحسن حالاً، كما محلات بيع الدجاج تتكدس فيها مخلفات الذباحة بروائح منتنة. والبعوض في مختلف أنحاء المدينة،صار شيئا من معالمها ولا يمكن التخلص منه إلا عند أقصى حدود قعطبة دخولاً وخروجاً.

يرى " نبوي هاشم" كما غيره من سكان المدينة. أنها منذ زمن بعيد تعاني من عدم وجود شبكة مجاري وصرف صحي، ولا تزال هذه هي المشكلة الأساسية التي دائما ما يشكو منها أبناء المدينة كما زوارها. ومع ذلك فهم لا يزالون يطالبون السلطة المحلية بالعمل على حل هذه المشكلة جذرياً.

وكما يرى عبد الفتاح حيدرة،مدرس، أن ذلك سيكون من خلال المتابعة المستمرة للجهات ذات العلاقة لاعتماد مشروع صرف صحي.ويقول آخرون إنه إلى الآن لم يتم توفيرغطاءات حديدية لغرف التفتيش الخاصة التي صارت مليئة بالأحجار والقمامة بفعل الإهمال.

يقول صالح المنصوب إن السلطة المحلية تريد أن توثق العلاقة بين المجاري وأبناء مدينة قعطبة، بدلا من توثيق علاقتهم بالقانون. حتى حرمة القبور والموتى لم تراع من قبل القائمين على المجاري في إدارة المياه والصرف الصحي.وبالقرب من بيوت الله(المساجد)، كما قال صالح قاسم الحداد.

أما يحيى محمد حميدان، فإن منزله المحاصر بالمجاري قد زاد من طفحه نتيجة المعاناة وعبر عن المشكلة بالقول:"إنه كالبحر الأسود العفن". ما يخشاه أبناء مدينة قعطبة: أن بقاء الحال على ما هو عليه يهددهم بكارثة بيئية وأمراض مخيفة

المجاري هي قضية أبناء قعطبة الأولى، فهم يحتجون على الوعود ويطالبون بمشروع إصلاح المجاري وإنجازه في أقرب وقت ممكن.

ويعتبون على السلطة المحلية التي منحوها ثقتهم بوعودها، وعدم وفائها بما وعدت حيث لا تزال القمامة مكدسة لتبدو معها المدينة كلوحة مخزية لا تبعث المسرة، وتمثل مشهد عاصمة المديرية الذي يجب أن يكون نظيفا.يختصر أحدهم قائلا:إنها تثير تساؤل أبناء المدينة: أين تذهب مخصصات النظافة والتحسين!!

في الدور الثاني على يمين إدارة الأمن ترابط المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي، بينما يشكو المواطنون: أن مكتب الصحة في المديرية غير معروف لديهم، باستثناء حملات التطعيم..

بإيجاز...

هذه هي قعطبة التي شهدت فصول عرس الوحدة ونشأ فيها واحد من أعظم رواد نهضة اليمن تناشدكم. فهي غارقة في طفح المجاري والفوضى و العبث.هل من مجيب؟

توضيح

الأخ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم

بعد التحية:

بالإشارة إلى الشكوى المرفوعة في صحيفتكم العدد 142 بتاريخ 3/12/ 2008، من المواطن حميد الجشوبي، المرفوعة إلى فضيلة العلامة القاضي/ عصام عبد الوهاب السماوي رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى. فقد تم رفع الموضوع إلى فضيلة رئيس مجلس القضاء ووجه بتحرير هذا إليكم وإفادتكم بأن مثل هذه الطلبات تقدم أمام المحكمة المختصة والنيابة المختصة بإدارة السجن. شاكرين أهتمامكم.

وتقبلو تحياتنا،،،

مدير العلاقات والإعلام
- المحلمة العليا
القاضي/ صادق عبده محمد النواري
2008/3/30.

العشاء الأخير رفقة قاتل في زنجبار

النيابة ترفض الإفراج عن «حسين» رغم انتهاء مدة محكوميته

■ زنجبار - «النداء»

في السجون.. يمكن ارتكاب الكثير دون أن يكترث أحد.

في سجن زنجبار بمحافظة أبين يبدو حسين رمضان عديم الحيلة أمام أسلحة العسكر وتأويلات النيابة وشكوك الشهود.

كان حسين أحمد رمضان، 23 عاماً، يتشوق لموعد الإفراج عنه، هو الذي قاده خطأ اقترفه إلى وراء القضبان. ليجرب هناك العيش مع الحراس والجناة، العسكر والحرامية.

وفي ليلة 15 ديسمبر الماضي فرَّ أحد القتلة المحكوم عليهم بالقصاص. واتهم أربعة من الحراس في التورط بعملية تهريب السجين (ع. م.ن) ووضع حسين رمضان في دائرة الإشتباه لمجرد أنه تناول العشاء الأخير رفقة السجين الفار، لم يكن «حسين رمضان» حارساً، بل مجرد نزيل انتهت مدة محكوميته. وفي حين اعترف أربعة من الحراس بتورطهم في تهريب القاتل (ع. م.ن)، فإن النيابة تصر على إضافة حسين إلى قائمة المتورطين. وبحسب اقارب حسين، فإن متنفذين في السجن يتوجسون من إمكان ان يكشف حسين عن مخالفات وألاعيب تورط بها موظفون ذووصلة بالسجناء.

السجين الفار (ع.م.ن) أدين بقتل المجني عليه نايف محمد محبوب. واتهم أولياء الدم متنفذين في السجن مساعدته على الفرار، قبل تنفيذ حكم القصاص عليه.

وكان فضيلة القاضي عصام السماوي اطلع على شكوى أولياء الدم المنشورة في صحيفة الثور في عددها 1989 بتاريخ 2008/1/10،التي تفيد بأن متنفذين في الجهات الأمنية بمحافظة أبين سهلوا عملية هروب قاتل المجني عليه من السجن.

ووجه السماوي النائب العام بالتحقيق.

أسرة حسين واثقة من عدم تورطه، وإذ قدمت ضمانة للإفراج عنه، لكنها رُفضت من قبل النيابة. وإلى أحد الشهود قال حينها عند استجوابه: أشك في ضلوع حسين حين شاهدته يتناول العشاء مع (ع. م.ن) ولأنه كان يعرف جيداً مبنى السجن وتخطيطاته.

وإذا كان هذا كل ما تملكه النيابة ضد حسين رمضان، فإن السجون اليمنية لن تتسع للآلاف ممن يتعشون يومياً مع جناة من كل صنف.

خالص العزاء وعظيم المواساة نتقدم بها للأستاذ/
عمر محسن العمودي
في وفاة المغفور لها والدته
تغمدها الله بواسع رحمته ومغفرته
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
محمد الغباري، سالم باحبيشي

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بخالص العزاء والمواساة إلى:
الاستاذ محمد أحمد صالح،
والدكتور عبده أحمد صالح،
والاستاذ مهدي أحمد صالح
بأصدق التعازي في وفاة والدتهم الفاضلة
تغمد الله الفقيدة بواسع الرحمة، وألهم
أهلها جميعاً الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
عبدالرحمن المسني، نبيل المحمدي، محمد الغباري، منير ماجد،
نبيل عبدالحفيظ، مصطفى راجح العزعزي، خالد علوي، عبيد الحظا،
جمال معجم، د. درهم أحمد شمسان، وطارق السامعي

أحر التهاني للأستاذ
المحامي محمد المداني
بزفاف نجله الشاب «خالد»
عبدالكريم الخيواني، جمال أنعم، نبيل الوزير،
نبيل سبيع، أسرة «النداء»

اجمل التهاني للزميل
باسم الشعبي
لارتزاقه مولودة هي البكر والتي أسماها «أمل» جعلها الله قرة عين والديها وأنبتها نباتاً حسناً.
أسرة «النداء»

ببالغ الاسى والحزن نتقدم
بأصدق التعازي إلى
الشيخ نايف عبدالقادر دماج
بوفاة والدته.
تقبل الله الفقيدة بواسع رحمته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.
إنا لله وإنا إليه راجعون.
الأسيفون:
محمد عبدالقوي المجيدي
عبدالقوي سيف المجيدي
مارش سيف المجيدي

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
تلقينا نبأ وفاة المغفور لها
بإذن الله تعالى زوجة الصديق
أحمد راجح «الرماح»
تقبل الله الفقيدة بواسع رحمته
وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
علي الصراري، محمد المقالح، محمد الغباري،
عبدالكريم سلام، سامي غالب، شرف قاسم.

عز الدين الاصبحي لـ "النداء":

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لن تكون مؤسسة أمنية أو بوليسية أو أداة انتقامية

منذ أُنشئت الهيئة العليا لمكافحة الفساد والرأي العام اليمني يترقب ما قد تفعله، مدفوعاً بتوقعات منخفضة جراء خبرة عقود مع الهيئات الدستورية والأدوات المساعدة التي وقفت على الدوام عاجزة عن لجم «حصان» الفساد، وترويضه.

تشكلت الهيئة العام الماضي من ممثلين لهيئات وقطاعات مختلفة. ويمثل الناشط الحقوقي والمدني عز الدين سعيد الأصبحي المجتمع المدني في الهيئة. وهو يتحدث هنا لـ«النداء». عن العوائق التي تواجه الهيئة، والأولويات التي رسمها أعضاؤها، والتحديات التي يُفترض بها تجاوزها، مفصلاً الدور الذي يتوجب على المجتمع المدني والاعلام الاضطلاع به من أجل تعزيز أداء الهيئة، باعتبار أن مكافحة الفساد مهمة مجتمعية ينبغي لكل مكونات المجتمع اليمني أن تتكامل من أجل انجازها.

● عز الدين سعيد

■ حوار: عبدالهادي ناجي

■ لماذا قبلت المشاركة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رغم حضورك القوي في منظمات المجتمع المدني؟

– المشاركة من وجهة نظري أتت لتعزز خطوة هامة جداً نحن بحاجة إليها في المجتمع المدني، لأنه لأول مرة يصدر قانون (أوكل مسؤولية)اختيار هيئة على مستوى هيئة عليا لمكافحة الفساد الى مجلس النواب، هذه خطوة متقدمة، القانون اشترط أيضاً أن يكون هناك ممثلون للقطاع الخاص وممثلة عن النساء وممثل عن المجتمع المدني داخل قوام الهيئة، بالتالي فإن مسالة المشاركة في إطار الهيئة هي تأكيد لهذا الحق وتأكيد لشراكة المجتمع المدني في أن يكون ليس مجرد مشاهد عن بعد لما يجري في القضايا العامة ولكن مشاركاً جاداً في مسألة صنع القرار وفي الإسهام في مسألة التغيير الديمقراطي إن أمكن. كانت المبادرة بأننا يجب أن نسير مع هذا القرار إلى آخر مدى حتى نضمن مسألة أن يكون هناك مقعد دائم للمجتمع المدني في مختلف الهيئات الهامة (ذات الصلة) بالقرار السياسي وهذا حق للمجتمع المدني،وأرجوأن أكون صوت المجتمع المدني، وهذا ما وعدت به داخل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

■ كيف ستعبرون عن دور المجتمع المدني؟

– أولا من ضمن العمل داخل الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تم إقرار أن يكون هناك قطاع متكامل اسمه قطاع المجتمع المدني، وقدمت رؤية وخطة بإستراتيجية لعمل هذا القطاع داخل الهيئة. هذه الرؤية ترتكز على ضرورة جعل المجتمع المدني في اليمن شريكا أساسياً في عملية مكافحة الفساد وفي اتخاذ القرار وشريك أساسي في مسالة مراقبة الحالة العامة وفي رفع تقارير مكافحة الفساد ومتابعة وملاحقة الفاسدين أينما كانوا. الخطة تعتمد على العديد من الأنشطة والفعاليات التي تؤكد على ضرورة أن يكون المجتمع المدني فاعلاً في مكافحة الفساد. أتمنى أن يكون عام 2008 – 2009 هو عام مكافحة الفساد واطمح من خلال هذه الخطة وبمساعدة منظمات دولية مساندة في مسالة الدعم وأيضا بدعم الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في جعل المجتمع المدني والإعلام هو الصوت الحقيقي الذي يعمل على كشف الفساد وملاحقة الفاسدين ومتابعتهم أينما كانوا.

■ ماهي أهم الخطوات التي ستتم في هذا الجانب؟

– أول خطوة ظهرنا بها على مستوى الجمهور كانت في ديسمبر الماضي من خلال إطلاق كتلة التحالف الوطني من أجل النزاهة ومن أجل مكافحة الفساد. هذه الإطلالة الأولى للهيئة على مستوى الجمهو، وتمت من نافذة المجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام. اعتقد بأنها ضرورية في تدعيم هذا الدور للمجتمع المدني. وخلال الأشهر القادمة هناك برنامج عمل (يتوخى) نشر الوعي بضرورة مكافحة الفساد باعتبارها قضية مجتمع سيتبناها المجتمع المدني والإعلام.

النقطة الثانية في جعل المجتمع المدني صاحب دور فاعل في مكافحة الفساد من خلال تقارير المتابعة وتقارير النزاهة وعمل تقرير وطني شامل حول حالة الفساد في اليمن وقضية متابعتها وملاحقة الفاسدين. اعتقد انه دور المجتمع المدني أكثر من دور المؤسسات العامة. بهذا الصدد نحن بحاجة إلى وضع برامج تقوية للمجتمع المدني ذاته، أولا في كيفية جعل هذا المجتمع المدني قادر على رصد حالات الفساد ومتابعتها وملاحقتها بشكل منهجي وموضوعي وعلمي، وجعله قوياً ومترابطاً وقادراً على إيصال صوته، وأن يكون لديه أدوات ناجحة في مسألة نشر الوعي في قضية مكافحة الفساد. والهيئة في هذا الأمر ملزمة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد والتي صادقت عليها بلادنا ومن خلال القانون الخاص بإنشاء الهيئة بتقديم العون الفني والمادي الكامل للمجتمع المدني ليقوم بدوره مستقلاً ورائداً في هذا المجال.

■ قد يمارس الفساد من قبل منظمات المجتمع المدني نفسها، كيف سيكون دوركم الرقابي عليها من قبلكم؟

– أعي تماما هذا الأمر. دائماً ما أطرح بأن الفساد هو قضية مجتمع. ولكن علينا أن نضع في الاعتبار ما نسميه سلم الأولويات: أين أكثر الأماكن خطراً وتأثيرا على المجتمع في مسالة ممارسة الفساد؟ قد تجد في هذا البلد أو ذاك ممارسة فساد من مكونات مختلفة، لكن الضرر القوي والمؤثر والقاسي على المجتمع ينجم عن فساد المؤسسات الرسمية والخدمية. قد تجد فساد في أماكن أخرى رغم انه فساد لكنه ليس بالضرر الكبير والعام الذي ينتج عن مؤسسة خدمية عامة. لهذا أرى بأن الهيئة في مسالة الرقابة حتماً ستكون خطوتها الأولى في مسالة الرقابة والمتابعة في أعلى المؤسسات العامة لكن في مسالة التوعية وفي مسالة الوقاية من الفساد، وهو الأهم في الموضوع، يجب أن تكون شاملة وتكون رؤية الهيئة شاملة وخطوطها شاملة. يجب أن تكون لدينا ما نسميه ثقافة مكافحة الفساد وثقافة النزاهة، جعل الفساد مرفوض مجتمعياً وليس فقط مرفوض قانونياً. الناس تنظر إلى الفاسد بأنه رجل متميز وإلى منتهك القانون بأنه شجاع وإلى السالب للمال العام بأنه احمر عين، وإلى الذي يعمل على مخالفة اللوائح والأنظمة بأنه أكثر قوة من الإنسان المتبع للأنظمة، هذا الأمر انعكس على كل المستويات بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وهذا شيء خطير.

■ ماهي الآلية لتحقيق هذا الهدف على ارض الواقع؟

– أمام الهيئة من وجهة نظري أن تعمل على شيئين: الأول إنجاز الخطة الوطنية أو الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهذا يعني أن تعطي لكل جهة من الجهات دورها الكامل. عندما أقول إستراتيجية وطنية وخطة وطنية لمكافحة الفساد اعني بان أعمدة النزاهة يجب أن تكون كاملة وهي الأعمدة التي تحمل قاعدة رؤيتنا لمكافحة الفساد وأعنى بها قضاء مستقل ونزيه، برلمان رقابي مستقل وقادر على أداء دوره الرقابي على الحكومة، إعلام مستقل وحر وحرية امتلاك الوسائل الإعلامية، وأيضا قطاع خاص ومجتمع محلي ومجتمع مدني مع مساعدة دولية. أذا تحقق ذلك تكون الهيئة عبارة عن رأس الحربة أو المنظم الأساسي لتفاعل هذه الأدوار المتكاملة بين الجميع ؛الثاني يجب على الهيئة وهي مؤسسة جديدة أن تقدم نموذجا ايجابيا يمكن أن يحتذي به من خلال العمل بنزاهة وشفافية وبإنصاف حقيقي للعاملين، وجعل الحصول على المعلومات والحصول على الحقوق داخل هذه الهيئة واضحاً وحقيقياً.إذا أردت أن تدفع المجتمع خطوة للإمام يجب أن تكون نموذجاً في المجتمع، واعتقد أن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عليها عبء أن تقدم نفسها كنموذج ايجابي داخل المجتمع.

■ هل بدأتم العمل في هذه الخطة؟

– دعني أقول بأننا حريصون أن تكون لدينا خطوة رائدة في هذا الموضوع. رأينا أن نعمل بصبر رغم كل الضغط اليومي من الملفات والشكاوى والبلاغات التي توصل إلى الهيئة. نعمل على تصميم خطة متكاملة منذ شهور بجدية تامة، واسترشدنا بخطط ورؤى دول قطعت أشواطا متقدمة في هذا المجال مثل سنغافورا وماليزيا، والتقينا بخبراء من اندونيسيا وألمانيا. نعمل على أن نسترشد بخبرات دولية تساعدنا في وضع حجر الزاوية لخطة وطنية متكاملة لمكافحة الفساد لأننا نريد أن ننشئ هيئة تترك اثراً وبصمة وعندما يذهب الأعضاء(الحاليون) إلى حال سبيلهم (يكونون قد) تركوا مؤسسة متكاملة قادرة على أن تعمل، بعدهم، بجدية حقيقية.

■ المواطن الآن يطالب الهيئة بسرعة إظهار قراراتها بينما يظهر أن الجهود حتى الآن موجهة إلى وضع لبنات مؤسسة للمستقبل فكيف يمكن إقناع المواطن بعدم استعجال ثمار هذه الهيئة؟

– نحن نعيش تحت مايسمى ضغط الواقع اليومي والمتابعة اليومية سواء للإعلام أو للمواطن. الناس لديهم مانسميه حالة طفح، فاض الكيل في كثير من القضايا العامة خاصة مع وجود فشل تنموي عام في البلاد. الناس لديها ترقب وتطلع كبير جدا بان تكون الهيئة عصا سحرية وتحل القضايا بين يوم وليلة. هذا التطلع العالي وهذا الترقب الكبير من قبل الناس ربما يضع الهيئة تحت ضغط يومي شديد وقد يدفعها إلى اتخاذ بعض القرارات غير السليمة. نحن مدركون لهذا الأمر وعلينا أن نعمل في مسارين:الأول، تلقى ومتابعة القضايا اليومية والملحة في قضايا مكافحة الفساد،وأمام الهيئة الآن عشرات الملفات على مستوى العديد من المؤسسات والوزارات، وبالفعل بدأت الهيئة اتخاذ خطوات كبيرة عملت على فرملة وتوقيف كثير(من العبث) بالمال العام ؛الثاني،تصميم استراتيجية بعيدة المدى تمكن من العمل المؤسسي. لا نريد أن نقع في مطب الملاحقة اليومية لمتابعة قضايا دون أن يكون لدينا بناء مؤسسي. ولا نريد أيضاً أن نبقى معزولين عن المجتمع ونعمل برؤية وإستراتيجية بعيدة تفقد الناس الأمل والتطلع الكبيرتجاه هذه الهيئة. نحاول أن نوفق بين المسارين، لكن لنتفق بأنه يجب أن تكون لدينا رؤية مشتركة داخل المجتمع والهيئة. لمكافحة الفساد؟ أنا مع الرأي الذي يذهب إلى أننا لا نريد أن نجعل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مؤسسة أمنية أو بوليسية إضافية تعمل على إثارة القمع داخل المجتمع نحن من البداية قررنا أن نكون عند مستوى المسئولية في مواجهة أي فساد بشجاعة وقوة ولدينا الإرادة الكاملة في هذا الموضوع. ليس لدينا أي تردد في مواجهة أي ملف من ملفات الفساد داخل البلد بشجاعة وبقوة وبموضوعية. النقطةالأهم هي أننا لن ننزلق(باتجاه أن تكون الهيئة) هيئة انتقامية تعمل على انتقاء ملفات بعينها والانتقام من أشخاص أو من مؤسسات ولكننا نريد تحقيق مبدأ العدالة. أنت لا تعمل لوحدك بمعزل عن الآخرين، وأنت لا تريد أن تكون مجرد أداة قمع انتقامية بل أداة إنصاف حقيقية.هذه المسالة تتطلب الكثير من التوازن والصبر والعمل بجدية. أتمنى من الإعلام ومن المجتمع المدني ومن الناس أن يدركوا ضرورة أن يدعموا الهيئة في جعلها أكثر استقلالية، في جعلها أكثرقوة،في النظر إليها بتقدير حقيقي لأنها تواجه تحديات كبيرة، فهي ليست مزحة ولم تأت للاستهلاك الإعلامي أولاسترضاء الخارج.

■ كيف سيتم التواصل مع المؤسسات المعنية، وهل سيكون للهيئة في كل مؤسسة ممثل على غرارالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة؟

– ضمن رؤيتنا الإستراتيجية هناك ما نسميه بمذكرات التفاهم مع الجهات الأخرى: مع مجلس القضاء الأعلى و الرقابة والمحاسبة، ونيابات ومحاكم الأموال العامة، ومع الإعلام أيضا.والهدف أن نصل سوية لتحقيق الهدف المشترك. النقطة الثانية(هي تصميم) آلية تلقى الشكاوي والبلاغات وفحصها والتحري حول هذه القضايا. النقطة الثالثة هي إكمال البناء المؤسسي داخل الهيئة: بإكمال البناء المؤسسي داخل الهيئة على مستوى أمانة العاصمة ثم العمل في المحافظات الأخرى في تلقى الشكاوي والتحري حولها. نحن نعمل من الصفر، 11 شخصا وجدوا أنفسهم في حيز مكاني محدود بدون أي إدارة مسبقة، بدون أي مؤسسة سابقة، لم نرث أي عمل مؤسسي سابق. علينا أن نتلمس تجارب الآخرين في هذا الموضوع ونبني جهازا فيه كثير من القوة والموضوعية. وبالتالي اعتقد بان الخطوة القادمة هي البناء المؤسسي للهيئة على مستوى الأمانة ثم الإنتقال للمحافظات.

■ هل تشعرون إن هناك تقبلاً من المؤسسات الرسمية لوجود هيئة وطنية لمكافحة الفساد؟

– نعم. لمسنا،نوعاً ما، نظرة جدية للهيئة وقراراتها. ومن جانبنا نحرص على أن لا يصدر قرار من الهيئة إلا بعد أن تتوافر له شروط الموضوعية والجدية والفاعلية. عندما نشعر بأن ليس هناك قبول لهذه الهيئة أو عدم احترام أو عدم تنفيذ لقراراتها سيتوجب علينا أن نرحل.

■ أين تنتهي سلطة الهيئة؟

– سلطتنا حددها القانون. ليس هناك أحد فوق القانون، وبالتالي للهيئة كثير من الصلاحيات الهامة التي حددها القانون وعليها أن تعمل على تنظيمها لائحياً.

■ ما أبرز الملفات التي قدمت للهيئة حتى الآن؟

– معظم المؤسسات والجهات الخدمية لديها ملفات. هناك اندفاع من الناس في تقديم الشكاوي أوالبلاغات. ونحن نعمل على التحري بدقة حول هذه الشكاوي والبلاغات. نعتبر كل ما نشر في الصحافة هو بلاغ، ونعتبر كل ما يأتي إلينا، حتى من مصدر مجهول، بلاغاً نتعامل معه بنفس الجدية. يوجد مانسمية التدفق الواسع للبلاغات على مستوى المؤسسات الخدمية، وهذا ظاهرة ايجابية، ورائع أن يتفاعل الناس بهذه الايجابية ولكن عليهم أن يدركوا بان التحري والدقةهما أيضا لصالحهم ولصالح الحق والإنصاف. لا اعتقد أن هناك تأخيراً. علينا أن نتعامل مع القضايا القانونية بكثير من الموضوعية والتاني لأن القرار الذي (سيصدر)قد يتضمن عقوبات تفضي،مثلاً، إلى فقدان الوظيفة وإلى حرمان الأشخاص من حرياتهم وحقوقهم.مسالة التحري والدقة في هذا المجال هي مسالة أخلاقية وقانونية تلزم الهيئة قبل أي،وكل، شيء آخر.

■ إلى أين وصلت عملية تقديم استمارة الذمة المالية من المعنيين في جهاز الدولة؟

– قطاع الذمم المالية من أنشط القطاعات التي عملت في الهيئة خلال الأشهر الماضية ولديه خطة أن يكمل كافة المسئولين الذين شملهم القانون في الإبلاغ عن ذمتهم المالية. واعتقد انه في الشهر القادم ومع انتقال الهيئة إلى المقر الجديد ستكون الخطوة القادمة لمتابعة من تبقى من المسئولين في تقديم اقرارتهم للذمة المالية.

■ ومن لا يقدم ما يطلب منه هل ستكون هناك عقوبة معينة ضده؟

– القانون حدد عقوبات والهيئة ستعمل بجدية على إبلاغهم والإبلاغ عنهم إلى الجهات القضائية. كما هو في معظم الدول العربية لدينا ثقافة السرية في مسألة الخصوصية والتبليغ عما تمتلكه من أموال ومنقولات. توقعنا الكثير من الممانعة لكن حقيقة هناك تجاوب معقول. وأرى أن أهمية هذا القرار في كونه يعزز مبدأ الشفافية.

■ مامدى الاستفادة من جهاز التلفاز في نشر الوعي بدور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد؟

– الإعلام شريك أساسي ليس فقط فيما يخص التعريف بالهيئة ودورها ولكن في عملية مكافحة الفساد. في قلب رؤيتنا الإستراتيجية نحن نؤمن بان يكون لدينا إعلام حر ومستقل وان يكون لدينا قانون خاص بحرية المعلومات وتداول المعلومات في اليمن لان هذه من اللبنات الأساسية التي تعمل على تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد. لا يمكن أن تكافح الفساد وانت تعمل في الظلام.

■ ما يقدمه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هل يتعارض مع دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أم أن هناك توافق وتكامل في الأدوار؟

– اعتقد أن الأدوار تتكامل وليس هناك أي تعارض مابين الأجهزة المختلفة ولكن نحن بحاجة إلى وضع ما يسمى اتفاقية تفاهم لتفعيل الأدوار وتكاملها بشكل أقوى. الجهاز المركزي بحاجة إلى أن يعيد النظر بتشريعاته وبما يضمن له صلاحية اكبر وتوسع اكبر في أداء مهامه.نحن بحاجة إلى تكامل ادوار: أين ينتهي الجهازالمركزي للرقابة والمحاسبة وأين تبدأ الهيئة في اتخاذ القرار بعد أن يكون الملف قد أكتمل من قبل الرقابة والمحاسبة.

■ ماهي أبرز الملفات التي قدمت للهيئة وكان وراءها متاعب لكم أو تعرضتم بسببها لضغوط معينة؟

– كل القضايا في نظري بنفس المستوى من الأهمية. في مسالة المتاعب وتوقع المخاطر اعتقد أن الكل أتى للعمل ولديه قناعة كاملة بأنه يؤدي مهام وطنية. هناك ضريبة يجب أن تدفع ولكننا لدينا ثقة تامة بأننا مدعومون بإرادة سياسية وبإرادة مجتمعية وأن الفاسدين مهما بدوا من القوة والجبروت هم اضعف من أن يشكلوا خطراً حقيقياً.

■ مامدى انسجام أعضاء الهيئة في العمل وإصدار القرارات؟

– هناك تنوع في الخبرات والقدرات بين أعضاء الهيئة. أتمنى أن يكون ذلك هو عامل ايجابي لعمل الهيئة.

■ هل هناك خروج عن الإجماع في قضايا معينة؟

– هناك اتفاق على أننا نؤدي مهمة وطنية مشتركة وعلينا أن نؤدي هذه المهمة بنوع من التكاملية.

عن حاجتنا للقراءة والحياد

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

قد تكون الشفافية بحد ذاتها كفيلة بكشف قضايا الفساد في بلدان كثيرة، إلا أنها غير كافية في بلد مثل اليمن، لا لكشف الفساد ولا لمعالجة الخطأ كون مشكلتنا تتمثل في انعدام المسؤولية والمساءلة القانونية لمرتكبي تلك الأخطاء. ومن جانب آخر عدم قراءة البعض القراءة الكافية للمواضيع التي يريدون تناولها، وعدم السعي وراء الحقيقة وتوضيحها للعامة دون تحيز.

مبدأ الشفافية يجب أن يقترن بالمساءلة وتحقيق العقاب والثواب، فقد تكبدت الخزينة العامة مبالغ طائلة كتعويضات لشركات محلية ودولية، وتعثرت مشاريع اقتصادية نتيجة أن المسؤولين في بلادنا لا يقرأون الاتفاقيات التي يوقعون عليها ولا يخشون المحاسبة. ومن جهة ثانية فإن معارضي تلك الاتفاقات لا يعارضون بتحيز وقراءة مستفيضة للاتفاقات المراد مناقشتها و مقارنتها مع ما يجري في بلدان أخرى. وفي المقابل فإن الانتقاء في التعامل مع القضايا وعدم التحيز في الطرح والنقاش يجعل المتلقي في حالة اضطراب وشك في الآخرين، وبهذا تكون كلفة إستعادة ثقة الناس ببعضهم البعض كبيرة جداً، فالمجتمعات التي تفتقد الثقة بين أعضائها تظهر فيها الكثير من المشاكل في عدة مجالات ابتداء من العلاقات الاجتماعية، وانتهاء بالعلاقات التجارية. وتتكرر الأخطاء دون أن تجد من يصلحها.

وإذا ما أخذنا الندوة التي نظمها موقع التغيير حول إدارة موانى دبي، كنموذج، سنجد أن جميع معدي أوراق الندوة أشاروا إلي عدم معرفتهم لبنود الاتفاق. إلا أنهم عادوا وقالوا إن الاتفاق مجحف في حق اليمن و كان الدكتور عبدالله الفقيه الأكثر مبالغة في نقد الاتفاق بتشبيهه بمعاهدة سايكس بيكو، في حين كانت ورقة أيمن ناصر –رغم تحيزها– أفضل الأوراق كونه تطرق الي الجوانب القانونية من حيث عرض الاتفاقية على مجلس النواب من عدمه..ولكن كارثة الكثير من قضايانا هي الخلط بين المواقف ومتطلبات الدراسة العلمية المحايدة، ولهذا فقد جاءت ورقة الدكتور احمد الدهي على شكل أسئلة امتحانات لطلاب في المرحلة الإعدادية أو الثانوية، يستلزم الإجابة عليها بعلامة صح أو خطأ. فقد ظل الرجل يكرر ما يعرفه الجميع، وما أصبح راسخاً لديهم من فساد في نظام الحكم، ومزايا يتمتع بها ميناء عدن، فيما لم يتناول القضايا الاقتصادية ووضع مقارنات مع دول أخرى دخلت في شراكة مماثلة للاتفاق الأخير. وتحول الأمر لديه إلى محاكمة لنوايا موانى دبي. كما أن الدكتور الدهي قد ناقض نفسه بنفسه بعد أن اعترف بالقدرة المالية والكفاءة الإدارية لموانى دبي وقدرتها على تعطيل ومحاربة ميناء عدن من خلال الموانى التي تديرها في جيبوتي والسعودية ومصر، وهناء أسائل الدكتور الدهي: هل من المفترض الدخول في اتفاق مع شريك قوي مثل موانى دبي؟أم الدخول معها كخصم ومنافس؟! وإذا كان ميناء جبل علي غير قادر على الوصول إلى الطموح الذي تحدث عنه الدهي لأسباب تتعلق بالجغرافيا،حسب وصفه، فهذا يعني أن موانى دبي ستضطر إلى تنشيط وتوسيع ميناء عدن كونها شريكاً فيه بنسبة 50%.

وإن كانت الأوراق المقدمة في الندوة متحيزة بشكل لافت ضد موانى دبي، كان الأمر كذلك فيما يخص المداخلات التي طرحت في الندوة فقد تم الخروج عن مناقشة القضايا الاقتصادية إلى كشف الأهداف الخفية لمنظمي الندوة والتحيز للاتفاق الأخير. وكشفت الندوة عن الحرب المناطقية بين رؤوس الأموال من خلال أعضاء في البرلمان او من خلال استخدام الصحافة.

فؤاد بامطرف.. ذلك الذي تمدد بحضوره في العقول والقلوب

عمر عبدالعزيز

تتضاعف المسافة بين الذاكرة والزمان وأنا أحاول مُغالبة مشاعري المتشظية، فيما أكتب عن الاخ والصديق العزيز فؤاد بامطرف. فالمرحوم فؤاد لم يكن صديقاً على درب التداعيات اليومية التقليدية فحسب، بل أيضا على درب المعاني والرؤى.

ولهذا السبب لم يكن يتعاطى مع الآني اليومي على حساب الرؤية والموقف، ولم يكن براغماتيا خالياً من المبادئ والقيم الاخلاقية، بل كانت مرونته وروحه الشعبية التلقائية محكومة بالإباء والرفض المعلن للرزايا والأخطاء. هكذا عرفته منذ أن وطأت قدماه مدينة عدن صباح يوم بعيد من زمن كان وغرب. فقد شاءت الاقدار أن تجمعنا مهنة المتاعب يوم أن كنت معنياً بأمر التلفزيون في عدن، وكان المرحوم فؤاد معنياً بأمر الإذاعة في المكلا. وحالما تخاطرت أفكارنا،انطلقنا وبرفقتنا كوكبة الاصدقاء المعاضدين والساهرين معنا على درب الإنجازات المتتالية، وفي مقدمتهم الصديق الكريم صاحب القلب الكبير الاستاذ صالح المضي، ومعه أيضا وعلى الدرب ذاته الأصدقاء صالح يمين الذي كان بمثابة الدينامو المتحرك دون توقف، والمرحوم هادي كراشيم الذي ألفنا معه البحار ولحظات الاسترخاء المفعمة بمزيد من التداولات حد الجدل، والصديق العزيز الرائي محمد الحداد صاحب الفكر الثاقب والتلمسات البديعة لأحوال الزمان والمكان، ورجل المهام الدؤوبة سعيد بريك الذي كان يكمل تلك المنظومة بسياقاته الفريدة صداقة ومحبة وصبرا، والرواقي الاستثناء سعيد سبتي الذي كان اعتمرت لياليه الباذخة بتداعياتنا المتناغمة، والأديب الأريب سالم العبد الذي كان بمثابة "مفتاح صول" أيامنا البحرية، يموسق ليالينا ويُدوزن نهاراتنا.

وكان المرحوم فؤاد بامطرف في القلب من كل هذه السجايا، يتخاطر مع الفنون والجنون، كما الروية والصبر والدربة، ويتمدد بأقدامه على كل المرابع بقدر الصداقة النظيفة، والعطاء المحكوم بالفكرة والمغامرة معا. هكذا تمكنّا معه وخلال زمن قياسي من إنجاز منظومة من معيدات الإرسال في مدن الساحل والداخل بحضرموت، ثم شرعنا في إقامة استوديو البث الخاص بالمكلا، وتحركت عربة النقل الخارجي من عدن لتضع حضرموت في قلب المعطى الإعلامي التلفزيوني بحضور واقتدار مشهودين.

ولا أنسى الاشارة هنا إلى الدور الحاسم للقيادات السياسية الداعمة لفكرة نشر الإعلام افقيا والذين منحونا قوة دفع استمرت طوال الفترة ما بين 1980–1985.

تلك كانت محطة أساسية وضعت المرحوم فؤاد في أساس خياراته البناءة. وشاءت الأقدار أن يكون في زيارة لعدن قبيل اندلاع أحداث يناير الخسيسة،وكنت حينها معيناً بمعهد الفنون الجميلة وتصادف أن ذهب بسيارتي إلى التواهي ليستمتع بعاداتها الإفطارية الصباحية الموشاة بالتنبل والشاي، وكان كعادته ابقوريا شعبوياً محباً للمرح والحياة. وكان يومها بصدد الذهاب إلى مطار عدن قبل أن نفاجأ جميعا بانفجار الموقف؛ويعود فؤاد أدراجه تاركا موعد أحلامه بالمطار..يعود إلى المعهد وبرفقته الصديق العزيز صالح يمين.

تاليا:وجدنا أنفسنا معاً في بيت زميل كريم ولمدة عشرة أيام، يصعب ذكر مغازيها وتفصيلها في هذة العجالة،لكن تلك الأيام كانت شاهداً على ما يتجاوز الصداقة المهنية الفكرية إلى أقاليم الغيب السامية.

وتوالت الأيام في المكلا وعدن وصنعاء على ذات الدرب. لقد بدأت مرحلة جديدة تماماً في حياتنا المشتركة،بل وفي حيوات الجميع،وأصبحنا أمام الحصاد المر للحروب. فالزمن يمضي بإيقاع مختلف،والتوازن السابق يختل وفق نواميس جديدة لم يعهدها الجنوب،والانتشاء المزيف بالظفر العسكري حرك بعض العابرين الصغار من صناع "أمجاد" الاستباحة والنهب باسم الدولة والقانون،ويكثر الجدل واللغط، ويتموضع فؤاد بامطرف في مربعه الذي أختاره بثبات، وقرر تحمل المكاره والمتاعب مهما كانت الظروف، ودفع أثماناً مؤكدة من صحته قبل روحه، وسار على طريق المناجزة والمبارزة البطولية حتى جاءه الأجل في لحظة باردة من لحظات

● فؤاد بامطرف

استرخائه الأثير في أزمنة الطمأنينة الواثقة من مستقبل مشرق.

هكذا عرفت فؤاد بامطرف، ولكم تمنيت أن أراه قبل غيابه الأبدي عن الفانية،ولكم قبلت بعتابه الناعم، وهو الذي عرفني في محكات الصبر والعمل والضنى، ولقد كنت دوماً إلى جواره حتى في غيابي الفيزيائي عن الوطن، وكانت صداقته لي،ومازالت، ذات قيمة خاصة عندما يطال الأمر تلك الكوكبة النبيلة من الأسماء التي ذكرت.

رحم الله الأخ الصديق فؤاد بامطرف، وأسكنه فسيح جناته، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

هذا ما كنا نخشاه!!

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

إذا ما استطاع الأخ الرئيس تحقيق أي انجاز ولو كان في أبعد نقطة على الكوكب الذي نعيش عليه. بحيث يتزامن هذا الانجاز مع أكثر من حل لمشكلاتنا ومعضلاتنا الداخلية. فإن أحداً لن يتردد في مباركة ذلك، بل والتفاعل معه سيما لو كان ذاك التوجه يتعلق بحقن دماء الأخوة الأعداء من كوادر فتح وحماس بغية التخفيف من معاناتهم. إذ لم تعد تنقصهم إعمال حرابهم وفؤوسهم في أجساد ورؤوس بعضهم. فالآلام والأوجاع ونزيف الدم المراق يومياً بفعل آلة الحرب الصهيونية كافية ما لم تكن فوق طاقاتهم وتحملهم على مدار ستين عاماً. لا أحد إلا وكان مشدوداً لهذا الحدث كحالة استثنائية تقتضيها قيمنا وعروبتنا وأخلاقياتنا حتى وإن تقدمت على كثير من مشاكلنا. إذ وجد البعض في هذه المبادرة وميض أمل في أن يشكل نجاحها فاتحة خير وعامل تحول نحو معالجة قضايا الداخل من منطلق اعتقاد هذا البعض أن العائق الأساسي أمام حل مثل هذه المشكلات، يكمن ببقاء الحاجز النفسي للأخ الرئيس على ما هو عليه؛ نتيجة تعثر العديد من مبادراته التي طالما أطلقها في عدة اتجاهات مقابل كل صراع أو خلاف ينشب بين لفرقاء العرب. الربط بين صراع الخارج ومعضلات الداخل شجع البعض لأن يذهب بعيداً في تصوراته وربما معتقداته لدرجة الجزم بان مشاكلنا لن تحل ما لم تكلل إحدى مبادرات الأخ/ الرئيس بالنجاح، مستندين في ذلك لرؤية بعض المنجمين الذين يقرأون الكف ويبحرون في الفنجان. إذ يرى هؤلاء أنه لا خروج لهذا البلد من أنفاقه المتعددة ولا نهوض لتعثراته التي لا تحصى، ما لم تترجم ولو واحدة من مبادرات الأخ/ الرئيس إلى واقع عملي بحيث يمكن عندها بدءاً زحزحة بعض قضايا الداخل كمقدمة لحل الكثير من مشاكله العالقة منذُ زمن ليس بالقصير.

الأخذ بهذا الاعتقاد وبهذا الربط هو عامل إحباط يضاف إلى إحباطاتنا المتراكمة خاصة في ظل قراءتنا للواقع العربي المتشظي غير القابل للوساطات والحلول، قدر قابليته للمؤامرات وتجاوبه مع أي تصعيد يقوده إلى الاحتراب والضياع. مشكلة السلطة فيما يتعلق بتعثراتها وعدم قدرتها على النهوض من كبواتها والتي من أهم مظاهرها الوضع الاقتصادي المتدهور والوضع المعيشي المنهار، إذا صح التعبير، لا يكمن في العامل النفسي ولا بالبحث عن انتصارات خارجية، كما هو الاعتقاد السائد في أوساط البعض ممن يحلوا لهم مثل هذا التحليل، وإنما بعوامل أخرى أبرزها حالة الفساد المستشري، والذي صعب على الدولة مواجهته أو بالحد الأدنى التصدي لتمدده. إذ أصبحت هذه الظاهرة كما لو أنها حالة مشروعة ومُسلم بها نتيجة تجسيدها في كل مرفق من مرافق الدولة دون أي استثناء ما كنا نخشاه أولاً ونحن نتابع تفاصيل التوقيع على ورقة الحوار من قبل الأشقاء الفلسطينيين أن يتبخر حبر توقيعهم كما تبخر حبرهم سابقاً في اتفاقية "مكة"، رغم تبركهم "بالكعبة"، وبرغم التوقيع آنذاك من قبل قمتي هرمي فتح، وحماس. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أننا نعيش في زمن المؤامرات والاحتراب الذي لن تقبل بغيرهما الإدارة الأمريكية. وإن الدم العربي هو الأرخص بين دماء البشر، وإن معاناة الأخوة الأعداء لم يحن لها أن تتوقف.

خشيتنا ثانياً مردها فيما لو صدق المنجمون بحيث تستمر معاناة الداخل في وقت لم يعد فيه أحد قادراً على تحمل أي معاناة إضافية، بعد أن أصبحت لقمة العيش هي الشغل الشاغل للكثير من الناس. بل وسقف الطموح الذي يطمح الكثير في الوصول إليه.

ما كنا نخشاه ثالثاً، وهو الأهم، أن يأتي اليوم الذي لا نرى فيه الأخ/ الرئيس، وهو في المقعد الرئاسي المخصص لتمثيل الجمهورية اليمنية في القمة الـ(20) التي عقدت في دمشق. خاصة وأن الأخ/ الرئيس، هو واحد من الزعماء العرب القلائل الذين لم يتغيبوا قط في مثل هذه القمم. كما أنه واحد من السائرين في الخط العروبي والداعمين لقضايا أمتهم حتى وإن كانت على حساب رفاهية واستقرار شعوبهم؛ من موقفه ضد غزو العراق، مروراً بمبادراته العربية، وصولاً إلى مبادرته للأشقاء الفلسطينيين، التي ربما تعد سبباً مباشراً لعدم حضوره، في وقت كانت أنظار العالم الحر مصوبة نحو قاعة هذه القمة، لا لشيء، كون مخرجاتها لن تختلف عن سابقاتها، التي حضرها معظم رؤساء وملوك العرب، وإنما لإجراء عملية فرز لا علاقة لبلدنا به إطلاقاً، على اعتبار أن خطنا الذي هو خط الأخ/ الرئيس معروف لكل متابعي الوضع العربي المتأزم والمتدهور منذُ عقود.

ما يتمناه الجميع ممن عقدوا الأمل على نجاح مبادرة الأخ/ الرئيس سواء ممن كانوا يربطون بين نجاح المبادرة وحل مشاكلهم أو ممن لا علاقة لهم بهذا الربط، أن تتحول مبادرات الأخ الرئيس إلى الداخل بحيث يتم من خلالها اجتثاث الفساد والفاسدين من جذورهم، وإلى وقف نزيف وإهدار المال العام الذي لم يتوقف منذُ عقود، إلى إصلاح التعليم وتنقية الشوائب العالقة به، إلى الاهتمام بصحة المواطن من خلال تمكينه من العلاج والرعاية الصحية مجاناً، إلى إنصاف المظلومين بتصحيح المحاكم وتنقية القضاء، إلى ما هو أهم من كل ذلك: تمكين الناس من لقمة العيش، وتأمين حياتهم. بعد ذلك لا حرج على الأخ/ الرئيس إذا ما أطلق مبادراته في أي اتجاه طالما وهذا التوجه لا يتناقض واهتماماته بالداخل.

صمت البيض وكلام علي ناصر

اسكندر شاهر سعد
eskandarsh@yahoo.com

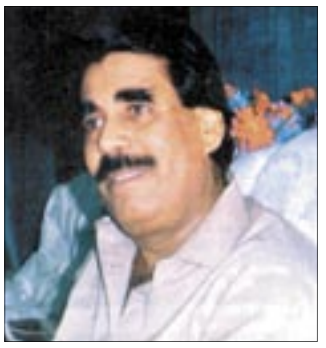

● علي سالم البيض

● علي ناصر محمد

لفتني تقرير "غير تحليلي" نشرته مؤخراً "الشموع" التي تُتحفنا على الدوام بتقارير خارقة للعادة، والتقرير الذي كرسته الصحيفة لإظهار وحدوية علي سالم البيض وعمالة علي ناصر محمد يتضمن الكثير مما يدعو البيض لكسر حاجز الصمت والاعتذار لشعب الجنوب واليمن عموماً تأييداً للاعتذار الذي قدمه نجله عدنان البيض والمنشور في موقع "عدن برس" الكتروني والذي جاء فيه صراحةً استنكار البيض الإبن وإخوانه ما قام به البيض الأب وزوجته الأخرى من احتفال مهيب وصاخب لزواج ابنته على المغني اللبناني ملحم زين في وقت لا يزال فيه الجنوبيون يتساقطون بين قتلى وجرحى في حراك جماهيري تعود جزء من المسؤولية التاريخية فيه على البيض الذي تفرّد بقرار الوحدة الإندماجية، وقد كان قراراً مهرولاً ومتهوراً وغير مدروس -بإجماع القيادات الجنوبية- وما تبعه من حرب صيف 94م المأساوية لم يُسمع للبيض بعدها صوت حتى الآن وهو ما اعتبره تقرير الصحيفة الدليل القاطع والبرهان الجلي على وحدوية ووطنية البيض، وقد استنتجت "الشموع" في قنبلتها المسيلة للدموع أن البيض من خلال الحفلة المهيبة لكريمته والتي صرف فيها مبلغ مليوني دولار! بريء من الحراك الجنوبي الذي ترفع فيه صوره من باب الإقحام وترفع فيه صور الرئيس الأسبق علي ناصر من باب الإفهام والإعلام الذي يؤكد تورط الثاني وبراءة الأول.

واللافت أن التقرير الذي يُهاجم علي ناصر بشدة وينسب إليه تهم العمالة والارتهان لمحاور نفوذ لا يفهم أحد ممن يعي أبجديات السياسة صلته بها كنفوذ إيراني وأميركي وهو الذي يتزعم لجنة لمقاومة المشروع الصهيوني يعتبر أن كلام الرئيس علي ناصر وتصريحاته المؤيدة للحراك الجنوبي ولعودة الحقوق والأراضي المنهوبة منذ حرب 94م هو الدليل على عمالته وارتهانه المزعوم والبرهان على انفصاليته وعدم وحدويته، وأن صمت البيض وانعزاله الذي كان يفترض أن يكون عليه علي ناصر -بحسب الصحيفة- هو "الحسنة" الوحيدة التي يمكن أن تُذكر للبيض، وأنه في المقابل فإن علي ناصر الذي لا يريد هذه الحسنة المتبقية لمن يخرج من الحكم سواء من أجل الوحدة (ناصر) أو من أجل الانفصال(البيض)، لايرغب بأن يُنهي تاريخه السياسي بغير فضيحة تجعله محل سخط الذاكرة الوطنية وتندرها وسخريتها. وكأن الصحيفة الخارقة للعادة لم تتندر ولم تسخر من صمت البيض وانعزاله ومن حفل زواج كريمته الذي ذهبت إصداؤه إلى كل بيت جنوبي يموت جوعاً أو يقاوم ليستعيد كرامته ووظيفته وحقوقه وأرضه المنهوبة.

وهذه ليست المرة الأولى التي نقرأ فيها ما يُكرس لتأييد صمت البيض وربطِ هذا الصمت بوحدويته ووطنيته ربطاً عضوياً سافراً وساخراً. فثمة الكثير مما كُتب ويكتب في نفس الاتجاه ولم يعد خافياً على أحد أنه تكريس ممجوج يعبر عن قلق كبير من كلام البيض وخوف شديد من انضمام صوته إلى صوت علي ناصر والعطاس وغيرهم من قيادات الجنوب المؤثرين. وهي مساع ضحلة يفترض -منطقياً- أنها لا تحرض على الصمت بقدر ما تحرض على الكلام.

وذلك ينتظم مع الأساليب التي تستخدم للاستخفاف برموز وقيادات الجنوب إلى هذه الدرجة المقيتة إصراراً على إلغاء التاريخ وعلى مصادرة كل قيم المواطنة المتساوية والعيش المشترك والسلم الاجتماعي، ومُضي بلا هوادة في طريق الفتنة وسعي دائم لعدم توفير أية وسيلة معقولة وغير معقولة لإحداث الشرخ في الحراك الجنوبي وإفراغه من مضمونه وتحويله عن مساره ليتأتى للسلطة قمعه بالقوة، وهي السلطة التي بات من علائمها الواضحة والتاريخية أنها سلطة تعتمد الفتنة منهجاً، وترى في إبقاظها المستمر السبيل الوحيد للبقاء بغية التموضع في عالم ماقبل الدولة الذي ألفته منذ عقود، والذي بحسب كل المؤشرات لن تألف غيره ما يجعل زوالها السبيل الأوحد للتغيير.

وأخيراً: فإن البيض، الذي تحول من مشروع وحدوي يمني كبير إلى مشروع حضاري صغير في الشارقة -كما قال صديق صحفي ومحلل سياسي- والذي تختزل السلطة تاريخه كله بحسنة واحدة هي حسنة "صمته"،إن لم يخرج عن صمته استجابةً لإرادة شعبه ولنصائح الكثير من القيادات السياسية الجنوبية والشمالية، فإنه يُنهي تاريخه بفضيحة ربما تكون هذه الفضيحة الأخيرة التي جرحت مشاعر الجنوبيين المقهورين والتي اعتذر نجله عنها. وأما علي ناصر فإنّ رفضه الصمت وإصراره على تأييد مطالب شعبه، هو عنوان استمراره كرمز تاريخي له، وإذا استجاب لهذه الدعوات الملغومة ومعروفة الهواجس التي تتمنى صمته، فإنه هو الآخر سيكون قد أنهى تاريخه بفضيحة.

وعلى ذلك فإن صمت البيض فضيحة قائمة ومتحققة حتى هذه "اللحظة" نأمل أن يتخلص منها، وصمت علي ناصر فضيحة مفترضة لا نتوقع حدوثها طال الوقت أم قصُر؛ وفي ذلك جزء يسير من سر ذعر وخوف السلطة من علي ناصر والتي تحاول عبثاً دفعه إلى التخلي عن سلاح الوحدة ويبادلها العبث بحكمة زعيم.

لقاءات التصالح، وجمعيات المتقاعدين ظلت صامتة، أمام جمهور التكسير والفوضى

هل يفرط الجنوبيون بميزة احتجاجاتهم: النضال السلمي المدني؟

مصطفى راجح

السمة الأساسية الأولى لحركة الاحتجاجات في الجنوب، هي أنها حركة سلمية، اتخذت من أساليب النضال المدني السلمي منهجاً لها.

والنضال السلمي، إلى جانب روح التضامن، هما المنجزان الأساسيان لهذه الحركة.

هذه السمة الأساسية هي التي حافظت على الحراك الجنوبي، وهي في المديين: القريب والبعيد، الصيغة المثلى التي تحافظ على الكيان اليمني موحداً، وبنفس الوقت تفتح المجال واسعاً لإعادة صياغة هذه الوحدة وفق مطالب الجنوبيين أولا، واليمنيين عموماً بما يعطي الوحدة مضامين عادلة، ومنصفة، تستجيب لحاجات جميع اليمنيين في الدولة الوطنية، والمواطنة المتساوية.

وعندما نقول «النضال السلمي» فذلك يحيل إلى قدرة الحركة الاحتجاجية ليس فقط على تجنب الدعوة إلى العنف والقيام به، بل وقدرتها على السيطرة على الجماهير التي تشارك في الاعتصامات والمسيرات لتجنب الشغب والفوضى والتكسير، وثالثاً، قدرتها (أي الحركة الاحتجاجية) على إفشال أي محاولات من خارج جمهورها لمندسين أو أي أطراف أخرى، تحاول أن تدفع جمهور المحتجين إلى العنف والتكسير، وغيره.

وخلال عام كامل من الاحتجاجات الجنوبية شاهدنا قدرة فائقة وحضارية في أداء سلمي مدني لهذه الجماهير. وهذه الفترة تعتبر طويلة وقياسية لحركة ديمقراطية سلمية في الوطن العربي، وبإمكانها لو استمرت هكذا أن تؤسس لأهم حركة ديمقراطية تؤثر في السلطة والمكونات الأخرى للمجتمع، باتجاه ترسيخ وسائل النضال، وتمكنت هذه الحركة من الحفاظ على سمتها السلمية (مصدر قوتها) في ظل دواع، وظروف مختلفة، منها تعرض بعض الاعتصامات للقمع بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص، والإعتقالات. وهي تؤشر إلى تفوق مدني، من الصعب مثلاً مجاراته من قبل اللقاء المشترك: أن تخرج مسيرة وتضبط إيقاعها، وتسيطر على الجمهور، وعلى ردود أفعاله حتى في ظل القمع، منعاً لأي رد فعل عنيف.

خلافاً لهذا التوجه، بدت الصورة مختلفة في الضالع وردفان خلال الثلاثة الأيام الأولى من هذا الاسبوع. أدى قبول البعض في التجنيد، ورفض البعض الآخر، إلى موجة من الغضب والفوضى والتكسير واقتحام المقار الحكومية والمحلات التجارية والمفرشين! وإجمالاً: خرجت الأمور عن السيطرة، وبدت معها الاحتجاجات الجنوبية كلها في مهب الفوضى.

كان يمكن أن ينظر لهذه الحالة أنها لا تعبر عن مكونات الحراك الجنوبي كلها، لو أنها «بعد اليوم الأول» توقفت. غير أنها استمرت. وخلال هذه الأيام الثلاثة لم يصدر أي رد فعل من قبل أهم كيانين، وهما: لقاءات التصالح والتسامح، وجمعيات المتقاعدين، يدين هذه الأفعال ويضع مسافة كافية معها. بل أكثر من ذلك يمكن القول أنه باستثناء فوضى اليوم الأول، فإن لجمعيات المتقاعدين، وملتقيات التصالح - لوأرادتا- القدرة على ضبط الشارع الهائج وإرجاعه إلى المجرى النضالي المؤثر والمتحضر، وهو النضال السلمي المدني. غير أن مكونات الحراك الجنوبي لم تفعل شيئاً.

أما السلطة فلا مجال أن نخاطبها هنا، لأنها تنتظر مثل هكذا «جنان» لتنفذ أجندتها في الاعتقالات والقمع. وهي أجندة تتجاوز بالفعل مساحة هذا الشغب لنضال الحراك الجنوبي كله.

المؤتمر الشعبي العام والقضية الجنوبية

ميفع عبدالرحمن

أكتب هنا عما يُفترض أنه: محور الثقل الجماهيري والقرار السياسي في اليمن.

أعني به (حزب) المؤتمر الشعبي العام، فقط في حالة تمسكه وتماسكه بالعوامل الأربعة الأساسية لمعادلة وجوده الحي والحيوي: قاعدته الجماهيرية -الشعبية، بنيته الداخلية -التنظيمية، أدبياته الفكرية -النظرية وإرادته السياسية -الوطنية، دون التركيز على الجوهر الاجتماعي لأي منها.

أعني (حزب) المؤتمر الشعبي العام، لا حزب «مُخضرِمة» أو «حَبَّ مجذوب». كما يَتندّر الساخرون في تهكم لا يخلو من السخط والشماته.

أعني (حزب) المؤتمر الشعبي العام، سليماً من كل نزغات الإعلام الرسمي/ القمعي/ جلاد الرأي العام -خصوصاً المحلي- بسياط التضليل والكذب وتزييف الحقائق والوعي. وهو، الإعلام الرسمي، غارق حتى ذقنه في بالوعة الفساد وأوهامه المُختلة عن ذاته هو- هذا الإعلام القائم مقام وزارة الداخلية- أجهزةً وأفراداً، إلا من رحمه الله.

أعني (حزب) المؤتمر الشعبي العام، ليس في حالته الراهنة من انعدام الوزن والتوازن، برزوحه القهري تحت وطأة هذا الحصار المريع، المتطاول، الكثيف، المُبرْمَج وغير المرئي الذي تضربه على البلاد كلها قوة ثالثة هجين، عاتية وشبه خفية: تتكون من خليط غريب، مريب وغير متجانس من أطراف داخلية في السلطة -بأشكالها المختلفة وضمنها الشكل القبيلي- وفي المعارضة- بما فيها اللقاء المشترك- وداخل بعض الشرائح الاجتماعية- أبرزها شريحة رجال المال والأعمال- وأطراف خارجية -إقليمية/عربية/ وأخرى دولية- عُتوُها يضاهي العتو الصهيوني وتتحرك بأساليب وأدوات (المافيا) التقليدية، هي قوة التنظيم والتطبيع والتكريس المؤسسي للفساد: رأسياً على كافة مستويات السلطة الحاكمة - من أعلى أعلاها إلى أدنى أدناها- وأفقياً في كافة مجالات الحياة العامة -من الباطن وعلى الضد تماماً من القول الهزل، المضحك جداً، عن «تاكسي (!) الفساد»، بصرف النظر عن سطحية وسماجة التشبيه فيه.

فالمؤتمر الشعبي العام في الوضع الكارثي لليمن، اليوم، على حافة هاوية التمزق، وفي وضعه هو -على وجه الخصوص- تحت وطأة حصار الفساد العاتي، يبدو أعجز حتى عن أن يدرأ عن نفسه بهتان ما يُشاع عنه -باطلاً- بأنه (أل) حزب «الحاكم».

وهو في الواقع (حزب الحاكم) ليس إلا.

سيّان، برضاه الصامت، المشين أصلاً، أو بواحد من «صميلين» اثنين: الترغيب أو الترهيب. بل لكأن في هذا الرضا المشين ما يكفي المؤتمر الشعبي ويزيده (سعادة وفخراً)! في حين أن القوة الثالثة قد سلبته أداة التعريف (أل) في صفته المحددة -كحزب حقيقي- وبالنتيجة، سلبته كلياً ونهائياً وظيفته الرئيسية- كحاكم فعلي. أي أن تلك القوة العاتية قد قابضت المؤتمر الشعبي على وجوده المُجَرَّد بخنوعه المطلق. ولأن المقايضة تمت بصورة مجازية، كان من البدهي أن يغدو المؤتمر الشعبي (حزباً) مجازياً بدوره.

هكذا لن يكون من المرارة ولا الغرابة -بتاتاً في شيء- بالنسبة لملايين اليمنيين البسطاء، داخل وخارج المؤتمر، أن ترتكب تلك القوة جرائمها بحقهم وحق وطنهم ليس فحسب تحت سمع وبصر (أل) حزب الحاكم. إنما باسمه وتحت رايته قبل أي شيء آخر، طالما بقيت قاعدته الجماهيرية مجرد كثرة عددية- تكاد تكون سرطانية للأسف الشديد- بين السكان، على طول البلاد وعرضها، يجري اللعب بها -عند الحاجة- كورقة رخيصة ورابحة، لاسيما في الدورات الانتخابية دون استثناء: من رئاسة الجمهورية إلي منظمات المجتمع المدني، وفق مصالح وتوجهات أطراف القوة الثالثة وحدها.

أما البنية الداخلية للمؤتمر وأدبياته الفكرية وإرادته السياسية، فدعْك منها.. فهذه لا تعدو أن تكون سوى أورام حميدة، تحتاج القوة الهجين لبقائها على حالها، كوسيلة مباشرة لاختبار مقدرة الفساد المنظم على ممارسة إشفاقه وأريحيته نحو المؤتمر، الذي ما عاد شعبياً ولا عاماً حتى في نطاق دوره (الحاسم) في تزييف إرادة الناخبين، برشوتهم أو ابتزازهم أو تزوير أصواتهم.

على أني شخصياً -ولعَلّيَ لن أكون مخطئاً- مع كل ما سبق وبالرغم منه وربما بسببه، أعتقد أن الذين لا يزالون يتنفسون - في المؤتمر- برئة الوطن هواءَ شرف الانتماء والولاء النقي له وحده، لن يطول مكوثهم داخل منطقتهم الرمادية بين رأس حربة الفساد الحاكم وبين القضية الوطنية الأولى والكبرى في الظروف الراهنة: قضية الجنوب- اليمني بالطبع، كما أفهم وأثق حتى اللحظة.

من دون الدخول في التفاصيل المعلومة بالضرورة -على الأقل عبر الشارع الشعبي- عن هذه القضية الاستثنائية: واقعياً وموضوعياً، شرعاً وعدلاً، بما هي قضية أخلاقية، حقوقية، سياسية، وطنية وإنسانية بجداره -وسواء طال الوقت أو قصر- فإن التسلط الحاكم لن يلبث أن يرضخ للقضية الجنوبية وضغوطها شديدة التسارع في الاتساع والتنامي على الصعيد الشعبي بدرجة رئيسة، كي يذهب إلى الاعتراف بها.. وحتماً من وراء ظهر قاعدة المؤتمر، إن هي أثرت سلامتها على سلامة الوطن -وبالذات في جنوبه- مستمرئة رضاها الصامت حتى إزاء تمترس الحاكم (الذي بات مرعوباً جداً من قضية الجنوب إلى مخ العظم، كما تُعبِّر عودته المرتجفة- بوضوح كاف- لشعاره الانتحاري: السلطة أو الموت، وإن حاول التواري خلف أصبع الوحدة المهَشّمة -بين الجنوب والشمال- والتي تحولت على يديه إلى عبوة ديناميت قابلة للانفجار بين يوم وآخر) داخل مستنقع تعاطيه الأمني الصرف، المسلح والدموي، تجاه أهل الجنوب وحركة احتجاجهم النضالي السلمي الجسور، الدؤوب، المنظم، الواعي والمتصاعد ضد التسلط الحاكم- كتجسيد مباشر لهيمنة القوة الثالثة على الوطن ومقدراته المادية والروحية.

فهل ومتى؟؟ (عسى قبل حلول الخراب الأخير).. سيبادر آلاف الوطنيين الشرفاء والعقلاء، من الرجال والنساء والشباب، أعضاء المؤتمر إلى اتخاذ خطوة ما: عملية، شجاعة وتاريخية حقاً، تجبر الحاكم على مغادرة متراسه داخل مستنقع قتل وسفك دماء اليمنيين الأبَاة في الجنوب وملاحقتهم والتضييق عليهم في معيشتهم ونشاطهم السياسي المدني، الديمقراطي والحضاري.

إن الأمل الجنوبي كبير في ألاّ يتأخر كثيراً حسم الآخرين لاختيارهم بين الشرب من منابع القضية الجنوبية العذبة الزلال أو الشرب من ماء الفساد الآسن القاتل في الاستئثار بالسلطة ونهب ثروات الجنوب والتنكيل بأهله وتدمير وحدة ومستقبل الشعب اليمني ووطنه، في جنوبه وشماله على حد سواء.

ضمائر رخوة

نبيلة الزبير
nabilah_z@hotmail.com

● المتوكل

● ناجي

● المفلحي

(1)

استغربت البكائية التي نشرها الزميل "محمد ناجي أحمد" بعنوان: "المتوكل وضميرنا المتواطئ" في صحيفة "النداء" بتاريخ 2008/2/21م. والتي اطلعت عليها متأخرة، بسبب سفري لمرتين متتاليتين. كان من حقه أن ينتصر للزميلة المتوكل، وأن يندد بالصمت الذي قوبلت به في قضيتها، كلنا نندد به، إنه ظاهرة، ووضع يطالنا جميعاً! ليست ظاهرة تخصها وحدها، كلنا لدينا ما يتستر عليه الصمت، وننطلق رغماً عنه، قابضين على الجمر. أقول؛ كان يمكنه أن يفعل هذا، دون أن يشير لآخرين بالاسم، ويجرمهم..!!

لقد عدد أسماء كثيرة.. لم يقل لنا لماذا هذه الأسماء بالتحديد؟ ثم لماذا، ما دام شجاعا، لم يعدد، ويحاكم الأسماء ذات الصلة؟، على أن ما يستحق المحاكمة، في عرفي الشخصي، ليس الأسماء، وإن كانت لموظفين متخصصين. في كتابة مسؤولة، وواعية، في كتابة من موقع الرائي، لا المدعي العام. وحسب ما أعرفه، وما أفعله في الكتابة، نقدر أن أسماء الموظفين، تتبدل وتتغير، لهذا نعالج في كتاباتنا النقدية، لا شخص الموظفين، بل شخص الوظيفة: محدداتها، وحدودها، وما يترتب على التجاوز، أو الإهمال فيها، وفي السياق نخص شيئا أو أحداً وقع عليه الضرر! هذا في الكتابة التي ليست تمترساً مع أحد، ضد أحد..!

بينما زميلنا، وبكل كرم، عدد أسماء، لم يكتف بأنه استدعاها في كتابته تلك من "خارج الضمير"، حسب عنوان مقالته، وهو في متنها، يضيف اسمه لعداد المشتبه في ضمائرهم، وإن كان قد نوه في موضع سابق إلى جهوده التي تدل على وجود "ضمير"، سيكون هذا الذي يكتب به، يبرئ جرح أحد، بإيلام آخرين، ويندد، ممعنا في التباكي: " أسوأ ما في الأمر أن تجدهم يصافحونها –بعد عودتها مكللة بالنجاح (...) كم هو سيئ أن تكون شاهداً على نفسك بالخذلان". أسماء يجرم فيها حتى عفويتها، ومبادأتها بالمصافحة..! أكثر من ذلك لقد أجزل عليها عطاء التبكيت، واللوم، والتقريع، والاتهام أحيانا...

من ذلك التعريض والاتهام ما يتوجب على كاتب المقال المذكور، إثباته، والبرهنة عليه، وإلا يكون قد دخل في المحظور، ويصبح معتديا، في الحين الذي فيه، يتمثل "صحوة ضمير"، ويلعب فيه، كذلك، دور الانتصار للزملاء. سؤالي: لمن كان ينتصر بجملته التي خص بها "نبيلة الزبير" والتي يقول فيها بالنص: " نبيلة الزبير مشغولة بهجاء "الحاكم" إلى درجة يصبح فيه الهجاء رديف المدح، من زاوية انشغال المادح والقادح بـ"الذات" الحاكمة".

زميلي العزيز، لنعتبر أن هذا القول، هو من قبيل الافتراض، الذي يحق للناقد، لكنه لا يصبح كذلك، إلا إذا اشتغل على تحقيقه، من داخل النصوص أو الكتابة التي ينتقدها. إنك ملزم ببرهنة ما ذهبت إليه، ومن داخل نصوص وكتابة "الزبير" التي تنتقص منها. وهي الكتابة التي لزمت الموضوعية في النقد والمعالجة، وإن كان موضوعها: "الرئيس" لا بشخصه، لكن بوظيفته، بل وظائفه التي تترامى بذاتها، وتترامى بظلها، لتطغى على مختلف أوجه حياتنا. بما في ذلك الأدب..!! لست هنا بصدد شرح ماهية كتابة نبيلة الزبير! بل أنت المضطر لأن تقدم قراءة، تبرهن لنا، هذا "الحكم" الذي وصلت إليه. وثق أنني سأصغي إليك، وإذا ثبت ما ذهبت إليه، فسأتوقف فورا عن مثل هذه الكتابة المخجلة، وسأعبر عن خجلي، على الأقل لأنني لم أكن بذكاء، وبالتالي بترف الذين يكتبون الهجاء والمديح. فيأمنون ضد الهزات والأعاصير المالية. برهن لي، ومن داخل كتابتي المنتقدة من قبلك، هذه الوصمة المخجلة! ما لم اسمح لي يا صديقي؛ عدالتك التي تنتصر بها للزميلة "المتوكل" مشكوك بها..! وما فعلته، والغريب أنك فعلته تحت عنوان: الضمير، يستوجب التوقف والسؤال: لمن كنت تنتقم؟ هل للمتوكل فعلاً؟ وهل بعد انتصارا لها أن تنتقص من زملاء وزميلات لها، ولك، منهم؛ من لم يمسها، أو يمسسك بسوء..!؟ وسواء كنت تنتصر أم تنتقم، إلا أن السؤال الحري هو: ممن؟!!

أخاف عليك يا صديقي، ما دمت صاحب ضمير يصحو، من احتمال أن يصحو ضميرك، إزاء هذه التي بجرة قلم، وصمتها بالهجاءة/ المداحة!! أخاف عليك، إن عرفتَ، ما الذي تكابده، لأجل كلمة حرة تكتبها، يتأكد لك: أن ضميرك ميت منذ زمن، ميت تأخر دفنه..!

(2)

وما دمت بصدد مقالك، فلأواصل النقد الموضوعي كما ترى في الجزء الثاني من نفس المقال، اعتذرت لوزير الثقافة، بخصوص البيان الذي وقعت عليه، بمعية زملاء آخرين في الساحة الإبداعية. اسمح لي: ضميرك حين يصحو يفعل أشياء عجيبة!:

أولا: أدنت، ومرة أخرى، زملاءك في البيان، والبيانَ، بأنه كان " تخندقاً مع وزير سابق تم ترحيله إلى مجلس الشورى" أنت "تخندقت" وعارف حالك، فما ذنب الآخرين، تدين نواياهم، وتشكك في جهدهم، وحقهم الديمقراطي والسلمي في الاحتجاج على وضع، كلنا ينال منا ضرره!

ثانيا: أنت تسمي حقوق المبدعين والكتاب، التي أؤتمن عليها، وعلى إدارتها، كل من وزارة الثقافة، وصندوق التراث وتنمية الثقافة (أو كما يسمونه) تسميها "كرم" وزير سابق، يوزع الهبات من صندوق التراث وميزانية الوزارة"، وهنا كان عليك أن تنوه بأنه استحقاق ينبغي أن يُقر به للمبدعين/ات، ثم تعترض على شكل التمكين منه، ومدى هذا التمكين، أي تعترض على غياب لائحة تنفيذية تنظمه. أهمية هذه اللائحة، أنها تحفظ للمبدع كرامته، ولا تجعله عرضة لمزاج الكرماء، والبخلاء في آن.

ثالثا: واصلت نفس آلية التمترس، أو التخندق كما أسميته في مقالك، في الكتابة مع أحد، ضد أحد.. وهكذا أسأت للوزير السابق في الموضوع الذي ينبغي، مع التحفظ على الآلية، أن يحسب له، وليس عليه: يكفي أنه الوزير الوحيد من بين وزراء الثقافة أجمعين، الذي أشرع أبواب الوزارة للأدباء والفنانين، خاصة الشباب، وعني برفد، وتجديد المشهد الإبداعي، عبر التنقيب عما أمكن من مواهب صاعدة أو مغمورة ودعم تجربتها؛ بأن أقام لها فعاليات، وبشراء بعض نتاجها. أقول هذا على سبيل الأمانة، على أن لي تحفظات كثيرة على شكل أدائه، خاصة ما يتعلق بالإدارة.

رابعا: ربما كنت منصفا للوزير الحالي، بتبرير عدم إنجازه أي شيء ملموس، بسبب أنه لم يمر به وقت يذكر..! لكن كيف تغاضيت عما "ينجزه" في المقابل، ويضر بالمبدعين واستحقاقاتهم، من ذلك:

1 – إنه ينتقص من دور المبدع، في تمثيل اليمن إبداعيا، في الخارج، ويشترط كي "يهبه" بدل التمثيل، أن يكون موظفاً في وزارته..! ما هذا "الإنجاز" الذي لا يعترف بالمبدع، ولا بتمثيله بلاده، إلا إذا كان موظفاً في وزارة الثقافة؟ بالذات الذي ليس لديه "جهة عمل" تلزم بتغطية بدل تمثيله، فإن وزارة الثقافة هي المسؤولة عن تمكين هذا المبدع من هذا الاستحقاق، سواء من ميزانيتها أم من الصندوق الذي يضخ فيه الناس من قوتهم يومياً. وهي المسؤولية التي أقرت بها اليمن عند توقيعها لأكثر من اتفاقية من اتفاقيات منظمة "اليونسكو"، خاصة اتفاقية "التنوع الثقافي" التي حرصت على حقوق "الآخر المختلف" الذي قد يتنافى نتاجه الفكري، مع مطامح، وتجاوز السلطات الحاكمة، والمتنفذين، وصناع القرار. فهي اتفاقية تقر بهذا الآخر، وبالأقليات أية كانت مسميات شرائحها؛ إقرارا بالهوية، ودفاعا عن التعدد، ودفعا بالتنوع الثقافي.. اتفاقيات عنيت بالإبداع، بالمجتمعي ككل، وبالإنساني، أيا كان مكان إنتاجه، وموقع منتجه. حتى وإن كان هذا المنتج المبدع، كما يوصّفه الوزير، باللعجب: غير موظف. أحرى بهذا التوصيف أن يجعله، أكثر استحقاقا، فهو الذي لن يقوى بمفرده، وبدخله الشخصي "المعدوم" على الإنفاق على مشروعه الإبداعي، وينبغي الاعتراف به، وبمشروعه، كجزء لا يتجزأ من الإنتاج الثقافي الوطني، في المحلي وفي الخارج.!!

2 – إنه، وفي أحايين كثيرة، معلن بعضها، ومصمت البعض الآخر، يقوم بنفسه بمثل هذا التمثيل للخارج بمعية ثلة من موظفيه، كما حدث، شهر شباط/ فبراير، في فعالية تمثيل ثقافي وإبداعي يمنية في الدوحة.

3 – ومؤخرا، في فعالية الأسبوع الثقافي اليمني في السعودية، تم حشد ما يزيد عن "220" مشاركا/ة، فلا تدري ما هي آلية الاختيار، ولماذا، ما دامت الفعالية، تحتمل حشدا بهذه السعة، لماذا استبعدت أسماء، لم يعد من المقبول، ولا المعقول نكرانها..! والأهم في هذا كله؛ أنه وفي هذا العدد الهائل، كان ما يزيد عن (70%) من المشاركين من هم من موظفي الوزارة، ومنهم ما لا صلة له بالإبداع! أسألك هل ما أسميته "كرم الوزير السابق" مع المبدعين، هل كان تبديدا، بينما كرم هذا الوزير مع موظفيه، على حساب المبدعين، هو إنجاز ثقافي!؟

خامسا، وأخيرا: كان من حقك أن تعتذر لمن تشاء، وتهجو من تشاء، أو كما جاء في مقالك: "أجدني أعتذر لوزير الثقافة أبو بكر المفلحي على توقيعي لبيان لا أعرف حتى هذه اللحظة تفسيراً حقيقياً له سوى أنه بكاء على "كرم" وزير سابق، يوزع الهبات من صندوق التراث وميزانية الوزارة، على ثلة من المريدين!!!"، هذه الجملة الأخيرة بتوصيف: " المريدين"، كان ينبغي أن تقف عليها بكثير من التردد، كي تكون عادلا، ينتصر للقضايا. لقد كان في أولئك الذين نالوا بعض استحقاقهم، عبر هذا الوزير "السابق"، من كان على حد نقيض، وربما خلاف معه..! لم يكونوا "مريدين"!! ما لها حقوقك في التعبير، تتعارض مع اعتبار الآخرين، واحترامهم..!؟

وختاما، إنه حقنا الذي ينبغي ألا تحول بيننا وبينه وزارة، ولا حتى حكومة بأسرها. والذي من أجله كان ينبغي أن "تدبج" البيانات، وتصعد، كأية قضية استحقاق عادلة.. لكن ما الذي أقوله أمام هذا الوضع المزري، الذي فيه، نمرر بيانات تؤدي بشعب إلى الهاوية، بينما؛ بيان ربما كان الأول من نوعه، لصالح الأدب والأدباء، هنالك من يتراجع عنه، كأنه فضيحة..!

غلاف «النظم الإسلامية»

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «النظم الإسلامية» للدكتور عبدالعزيز الدوري.

هذا هو المجلد السادس من سلسلة الأعمال الكاملة للمؤرخ العربي الدكتور عبدالعزيز الدوري التي يقدمها مركز دراسات الوحدة العربية في طبعتها الأولى الصادرة عنه.

وكان قد أصدر المجلد الأول في حزيران/ يونيو 2005 بعنوان «مقدمة في تاريخ صدر الإسلام»، والمجلد الثاني في أيلول/ سبتمبر 2005 بعنوان «نشأة علم التاريخ عند العرب»، والمجلد الثالث في تموز/ يوليو 2006 بعنوان «العصر العباسي الأول– دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي»، والمجلد الرابع في كانون الثاني/ يناير 2007 بعنوان «دراسات في العصور العباسية المتأخرة»، والمجلد الخامس في أيار/ مايو 2007 بعنوان «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي».

أما في المجلد الدي بين أيدينا «النُظُم الإسلامية»، فيبحث المؤلف في ثلاثة فصول النظم السياسية، والمالية، والإدراية، بدءاً بمرحلة الرسالة فالعصر الراشدي، ثم الأموي، وانتهاء بالعصور العباسية، وبكثير من الموضوعية العلمية يظهر الكاتب شخصية الأمّة في النظم التي تسير عليها، ويكشف حيوية الدولة الإسلامية ومقدرتها على البقاء والنمو بتطور أنظمتها خلال تاريخها، ففي النظم والمؤسسات تتبين –برأي الكاتب– الحلول التي وضعتها الأمة لتدبير شؤونها ولمجابهة أزماتها وحاجاتها، كما أن هذه النظم تكشف عن جوهر الأمة وعبقريتها.

«عصر رأس المال (1848 - 1875)»

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «عصر رأس المال (1848 1875–)» تأليف إريك هو بْز بَاوْم، ترجمة د. فايز الصُيّاغ، تقديم د. محمد المصري.

في كتابه عصر الثورة عرض هو بْز بَاوْم تحولات الحياة الأوروبية بين عامي 1789 و1848. إلا أن نيران الثورة خبت في الأعوام اللاحقة وحل محلها نظام جديد من القيم والمعايير والخلقيات صنعت كلها معاً ما أسماه «عصر رأس المال».

في عصر رأس المال (1848 1875–) يواصل هو بْز بَاوْم تحليله الثاقب والعميق لصعود الرأسمالية الصناعية ولترسّخ الثقافة البورجوازية. إنّ امتداد الاقتصاد الرأسمالي وتوسعه ليشمل كل بقاع الأرض، وكذلك تمركز الثروة، والهجرات البشرية، وسيطرة أوروبا وثقافتها، قد جعلت من الفترة المذكورة حداً فاصلاً، لا في تاريخ أوروبا فحسب، بل في تاريخ العالم.

ويربط هو بْز بَاوْم الاقتصاد بالتطورات السياسية والفكرية ليعطينا تاريخاً واقعياً عن الثورة وعن فشلها، وعن الاقتصاد الرأسمالي ودوراته، وعن انتصارات القيم البورجوازية وضحاياها.

إريك هو بْز بَاوْم: ولد في الإسكندرية عام 1917 وتابع دراسته في فيينا وبرلين ولندن وكامبريدج. عضو في الأكاديمية البريطانية والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. كان أستاذاً في جامعة بيربك وجامعة لندن ثم في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك. من مؤلفاته التي تُرجمت إلى لغات عديدة: the Age of REVOlution.the Age of Empire.th Age of Extremes.primitve Rebels.Labouring Men and worlds of Labour. lndustry and Empire and Bandits

فايز الصُيّاغ: عالم اجتماع من الأردن، زميل زائر في مركز الدراسات الاستراتيجية –الجامعة الأردنية، عمل أستاذاً لعدة سنوات، في جامعة تورنتو الكندية. له مؤلفات ومترجمات بالعربية والإنجليزية في المجالات الاجتماعية والتنموية والثقافية.

يقع الكتاب في 627 صفحة، وثمنة 20 دولاراص أو ما يعادلها.

ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

الاربعاء 25 ربيع أول 1429هـ الموافق 2 ابريل 2008 العدد (145)
Wed. 25/3/1429 - 2 April 2008

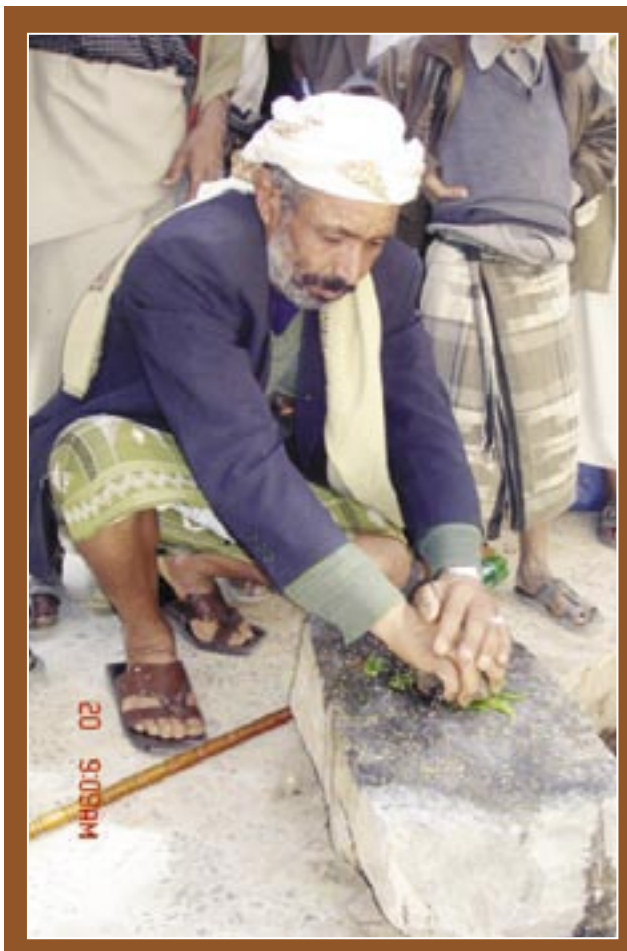

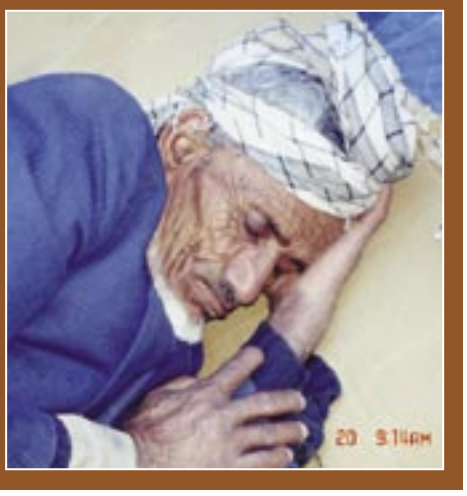

الفاشست الصغار.. أركولوجيا «الجعشنة»

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

(1)

الجعشنة أو الجعشنية: ليست مذهباً فلسفياً أو دينياً أو سياسياً، وغيره من مذاهب الفكر الإنساني، ولكنها آتية من كلمة "يَذهب"، ويذهب في اللغة الدارجة بمعنى يَخرب، فتدعو الأم على ابنها في فورة غضبها. " الله يذهبك"، أي "الله يخربك،ويقال: فلان " مذهوب" أي خارب.

و" الجشعنية " أخطر وأفتك المذاهب، فإلى جانب أنها تخرب الروح والجسد والعقل والشجر والحجر والنمل والقمل والكُتن، تمرض الكائن مرضاً تخرج لحمه ودمه من بين أصابعها أو بالأحرى، مخالبها. إنها "المرصة الجعشنية " القاتلة التي لا يضاهيها أي مرض على مدى تاريخ مرض الطغاة والمستبدين.

تشتد شراهة مرض "الجعشنة" للبقر والأجدي وخصوصاً البقر الحوامل(المرازن) حيث تمرض "البقري" مرضاً يتفرق دمها في لقوف وشفاه فيالق المرض الجعشني. ويقال حتى الكتن والقمل خصوصاً "المرزنات" لم يخلوا حالهن مرصوا لحمهن على عظامهن.

(2)

لأركولوجيا الجعشنة تقاليد مرصوية معروفة للكائنات الحية وغير الحية، وبنفس المرض يسري على قوافي وبحور الشعر "مفاعيل فعولن " مباشرة للحاكم الأعلى الذي تعود أيضا دهن شفاهه بدلاً عن فتة الموز، بفتة جعشنية تعلقه في صدر الصحف بيتاً بيتاً.

(3)

يقال إذا مالفحتك ريح جعشنية خصوصاً "ريح أحمر" لأي كائن كان: "بقري مرزن"، تيوس، أرض، جبل، شجر، حجر، تصيبه "حكللة" مزمنة تيبس جسده، ثم تعمل على نهشه فتأتي على لحمة وعظامه، وإذا ما هرب المواطن أو أية دابة من الفتك الجعشني تظل ريحهم تحافر حتى تهرشهم، وتجذمهم، وتفنيهم.

(4)

وتقول الأساطير والحفريات الاركيولوجية، أن "طاهش الحوبان" نزح جده الأول من الجعاشن، ومن بيت الجعشنية، ويقال إن المرض الأدمي والشعري جار في دمهم. ويضيفون أن "الجعش الأكبر" رحل إلى الحوبان لينهش بشكل أوسع، ولأن مجاعة كانت تلوح في الأفق، حيث استقر مقامه هناك وأسس مملكة طهاشة الحوبان فخصب تناسله المقدس في كل أرجاء اليمن، فكل قرية تملك جعش فاشستي صغير يقرط الأخضر واليابس ويتجشأ بقوافي الغواني ومدح السلطان.

أحد أحفاده أخذ راية "الطهبشة"،هو مؤسس الجعشنية الحديثة في الجعاشن تحت شعار:لا "للرزن "، نعم للجدب والدمار.

(5)

لكن هل هناك علاقة بين الجعشنية وشخصية الجرجوف الأسطورية في الوعي الشعبي اليمني؟ تقول الجدات: هو "بشحمه ولحمه" ويقولن إنه"الدجرة"[1]، متخف بملابس شيخ معمم "مجنبي" أي يلبس جنبية، يقرض الشعر، والشعر "جعد وسلس". جدات أخريات يحلفن بحالهن ومالهن (قبل أن يمرض حالهن ومالهن جنود الشيخ) إنه عفروت البئر، وضبع الجبل، وهارش الديمة، وأحد الأسماع الوحشية التي تسكن الجبال.

وبالرجوع إلى ذاكرة الناس، يرجح أن الجرجوف، أو الجعش المارص، قد خير

مواطني الجعاشن عند تسلقهم شجرة الدوم (السدر) ورفضوا أن يتحولوا إلى قطيع، يتعبث بهم كيفما شاء، وكيفما أراد، تبعاً لنزواته السادية المريضة، خصوصاً بالحيوانات الحوامل. فذات يوم شمهم عن بعد – لأن الجراجيف يعتمد وجودها وافتراس ضحاياها على حاسة الشم القوية – فأتاهم من طرف الوادي، قال بصوت شرخ جبل الجعاشن: "شم عرماني بقرطه على ظرسي وأسناني". جاول أهل الجعاشن، رجالاً ونساء وأطفالاً، أن يعملوا مثل بطلة شجرة الدوم، فقالوا: "تحنا واعم جرجوف". علّه يتانسن. لكن كرر: "بقرطكم على ظرسي وأسناني"، وسابتدي بكل ماهو "مرزن" حتى لوكان حجراً، وأردف قائلاً: أنا جرجوف بعدي جرجوف، بعدي جرجوف بعدي جرجوف، بعدي جرجوف، وبطني سع قبة الصوف. لم يفتجعوا منه. ولا من أتباعه الجراجيف المارصين، وظلوا عالقين في شجرة "العلبة" عل وعسى منظمة حقوق إنسان أو مناصرين دوليين أو حتى الحكومة وإن تجرجفت بعده بمخبزة القوافي العصماء الشعر والمعلقات التي تنز دماً، يمكن تستحي أو تخبز مبادرة على غرار مبادرة الأشقاء في فلسطين أو الصومال أو مدغشقر أو "تنكا بلاد النامس"[2] لكنها متخمة وملجومة بالأقراص الدسمة للقصائد الجعشنية.

قال جرجوف الجعاشن ملوحاً بسبابته الخازقة: معكم أمر واحد لتنجوا: أن تتساقطوا جميعكم على أصابعي. رفض الجميع، لأن أصابعه كلها تنذر بالموت، فهم يعرفون أصابعه: مخالبه. فما كان منه إلا أن هاج ونفث جعشنيته النارية، وشردهم. لا خلى فاطمة، ولا حسن، ولا سعيدة، ولا الرضيع، ولا الحبلى، ولا النفاس، ولا العاقر، ولا جدار، ولا تراب، ولا بركة، ولا بلسة، ولا مجول ريحان.

(6)

أحد المؤرخين اللغويين في معجمه الذي يشبه لسان العرب (لسان الجعشنة): إن كلمة "جعشن" حرفت من الأصل "عَجَش"، فجدهم الأكبر عجش ودبش البشر والشجر والحجر، وصمخ ركبته بزبدتها، ويقال إن كلمة "جعش" أصلها "جعث" فتجعث الكائنات جعثاً، فتفرق أعضاء جسمه كل في جهة: الرأس مكان الركب، والركب محل الرقبة، والرقبة في جهة الظهر، وهكذا...

أصل الحكاية

أن الجعش الجعث الأكبر طاهش اليمن والجعاشن الملقب ببطل الشعر المجعوث/ المجعوش – سيان،جمع رهطاً من المواطنين حوله، يتسامرون، ويبلغونه عن أي خزق لم تمشطه أو " تشظفه " رعيته بالبنادق والرشاشات والفؤوس والأطقم، وبينما هو يتحدث بفورة حماسة، ضرط.

"ارتبش " من الخجل. ومن المفروض ألا يرتبش، ولا يخجل لأنه وسلالته التاريخية أباً عن جد ضرطوا فوق الناس من زمن بعيد، وكانوا يغطون على فعائلهم ليس بـ "النحنحة" ولكن بفتة القوافي والمعلقات.

المهم، نظر الأمير الجعش إلى جلسائه فرآهم صامتين، ولا نخس، فأتته فكرة أن يتخلص من الجميع الذين سمعوا ضرطته، فانتفض وأصدر أمره الجعشني: حيث كلف كل مواطن بأفعال إعجازية، وأمر بأن يعطي لكل واحد منهم كبشاً(مرزناً) على أن يقسمه المواطن إلى أرباع. ومن لا يقدر على ذلك سيقتله.

عملوا بما أمر وقسّموا الكبش إلى أرباع. ولكن الأمير الجعشني رفض قسمتهم؛ فأمر بذبحهم... إلخ الحكاية (انظر حكاية الأمير السفاح محمد أحمد شهاب).

وهذه حكاية الجعشنية لم يسلم مواطنيه من أذيته وتقتيلهم بضرطته أو بدونها.

الذاكرة لا تنسى

فما عليكم يا أصحاب الجعاشن برجالها ونسائها وأطفالها المعتصمين في نادي الإعلاميات أو النازحين إلى مدينة "إب" ومناطق اليمن أمام الفاشية الجديدة في اليمن في الألفية الثالثة، إلا أن تلملموا همومكم وتدفنوها في "مشقار" كما فعلت بطلة شجرة "العلبة "في حكاية" الجرجوف" عندما التهم الجرجوف أخاها. ستساعدكم "الصرورة" ستنقل أصابعكم المغدور بها والمشيرة إلى الجرائم البشعة التي يرتكبها جرجوف الجعاشن بسادية متضخمة كفيلة بأن تدخله هو وطاقم الدمار في مصحة نفسية، و"ساني" ترسلهم إلى محكمة مجرمي الحرب بجانب أصحابه من مجرمي الحرب في العالم.

وما عليكم يا أهل الجعاشن إلا أن تغرسوا كل ذلك في مشقار، وأن تسكبوا عليها أغانيكم ومهاجلكم، وتمتامتكم، نهاداتكم، وحكاياتكم: حكايا البيوت والنوافذ والردجان ومجاول الريحان، حكايا أبقاركم ومواشيكم، وحكايات الجعف، والحقين، حكايا السمر، سيزهر المشقار من يضعون حداً لسعار الجراجيف حتى لو كانت تكتب شعراً وقصائد، حتى لو ارتدت ملابس الإنسان، وان تلونت بزي الملائكة. ولكن انتبهوا عندما يشتد غضبكم أن يخدعكم المارص بتلونه، سيقول لكم وهو ممدد على فراش الفناء:

"اتفلوني".لترتد روحه، لا تصدقوه، لأنه سيحيا من جديد وسيضرط من جديد، مثله مثل " ميدوزا"، وإذا قال لكم:اخطوني حسكم عينكم، تصدقوه سيولد جراجيف أخرى، قولوا له: لا، لا. لا ثنى أبي ولا أمي، وستكون نهاية المرص الجعشنية، نهاية الجعشنية.

مرة أخرى لا تصدقوا حكم الجراجيف في أعمدة الصحف والعمدة الروح: " من عاند السلطان أصبح حزين باكي".عاندوه، وعاندوه، فما يحمل الجور إلا الذليل، فأنتم ونساؤكم وأطفالكم أشجع منا جميعاً، لأننا أذلاء لكل جعشنية مارصة في بلادنا.

الغرفة السابعة:

الغرفة السابعة قد فتحت، برغم تهديد الجرجوف بعدم فتحها، فتحها أبناء الجعاشن الذين قالوا: لا. فتحت لأجل أن نعرف وعرفنا، وعرفنا.

فـ" احكم سوقك ياعلي، واعقل جراجيفك"، كم دولتك ياعُقبة، قالت:حوية الذري ".

قاح.. قراح[3]

أشكو من الجعشني

آه من الجعش كم غموا الأرواح

كم يصنجوا بالمدافع: قاح قراح، قاح، قاح

كم خربوا من معاقل، كل يوم قلفاح

ماردهم جدر في الدنيا ولا صرواح.

●●●

سبعين خلوا الجعاشن تضرط نار

جُو بالكوافي، ولبسان جوخ فوق الأحجار

والفرق بين السبيلين مبلغ المجعار

إذلوا الناس، لا قناف ولا معصار.

ولا كيف تشوفووووووووووووووووو ووووا؟

■ هوامش:

(1) انظر حكايتي: الجرجوف + الدجرة، حكايات وأساطير يمنية للأستاذ/ علي محمد عبده.

(2) انظر قصة: يحدث في تنكا بلاد النامس، للكاتبة.

(3) قصيدة عامية – بتصرف– قيلت قديماً في الطغاة الأتراك.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 25 ربيع أول 1429هـ الموافق 2 ابريل 2008 العدد (145) Wed. 25/3/1429 - 2 April 2008

عنوان النداء على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

أغلبية ساحقة تؤيد إخضاع البنك المركزي لرقابة الأحزاب في المواسم الانتخابية

استطلاع رأي: تشكيل لجنة الانتخابات من أحزاب البرلمان هو الخيار المفضل لدى النخبة

أفاد استطلاع جديد لرأي النخبة اليمنية أن الخيار الأنسب لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات هو تشكيلها من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بنسب متساوية.

ومعلوم أن مجلس النواب الحالي يضم 5 أحزاب سياسية فقط من أصل 22 حزباً مرخصاً، والأحزاب الخمسة هي: المؤتمر الشعبي العام (الحاكم)، والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي.

الاستطلاع الذي أجراه المركز اليمني لقياس الرأي، وأعلنت نتائجه صباح الأحد، أوضح بأن 29٪ من أفراد العينة فضلوا خيار التمثيل المتساوي للأحزاب الممثلة في البرلمان، فيما اختار 20٪ خيار تشكيل اللجنة من القضاة، ورأى 17٪ أن تتشكل اللجنة بالتوافق بين المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك، وفضل 15٪ أن تتشكل من الأحزاب الممثلة في البرلمان ولكن بحسب عدد مقاعدها النيابية.

وتضم العينة التي استطلع المركز رأيها 400 شخصية من فئات سياسية وإعلامية ومدنية وأكاديمية ونقابية، فضلاً عن رجال أعمال وطلاب جامعات. وطبق المركز فإن 50٪ من أعضاء العينة ينتمون إلى المؤتمر الشعبي مقابل 25٪ (إصلاح) و14٪ (اشتراكي) و9٪ ناصري، و2٪ (أحزاب أخرى).

وأعلنت نتائج الاستطلاع مع بدء النظر في مشروع تعديلات دستورية، في مجلس النواب يشمل بنوداً تتعلق بالانتخابات، بينها تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة.

ويظهر الاستطلاع معالم مواقف الأحزاب السياسية من تمثيل المرأة في اللجان الانتخابية الأساسية والإشرافية والأصلية، ففي حين أيد بالمطلق اتحاد القوى الشعبية تخصيص نسبة معينة للنساء في هذه اللجان، فقد عارض نحو 46 من أفراد العينة ممن ينتمون إلى الإصلاح. وتظهر النتائج تقارب مواقف الاشتراكي والناصري والمؤتمر والمستقلين من تخصيص نسبة للنساء في اللجان، حيث أيدت هذه الأحزاب ذلك بقوة.

وبشأن السجل الانتخابي أيد 80٪ من أفراد العينة حصر الموطن الإنتخابي في مقر السكن أو مقر سكن العائلة فقط، ما يعني أن التعديل المقترح على القانون بإلغاء مقر العمل كموطن انتخابي يحظى بتأييد واسع في أوساط النخب السياسية في الحكم والمعارضة.

ولغرض ضبط السجل الانتخابي وسد منافذ التلاعب ببياناته، أيد 91٪ إلغاء اعتماد ما يسمى بتعريف أو تزكية عاقل الحارة أو العدل أو الشيخ للمتقدمين لقيد أسمائهم في جداول الناخبين.

وبخصوص تحييد المال العام، أيد نحو 88٪ وضع البنك المركزي اليمني أثناء الانتخابات أو الاستفتاء، تحت رقابة وطنية تتفق حولها الأحزاب.

المركز الذي يديره الزميل حافظ البكاري، كان قد أجرى استطلاعات عديدة خلال العامين الماضيين عرضت لتوجهات النخب السياسية والمواطنين حيال العديد من القضايا التي تشغل الرأي العام أو تتعلق بتطوير التجربة الديمقراطية.

نافذة

طريق الإجماع مقطوع

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

وصلت فجر يوم أمس إلى عدن من طريق الضالع وتشهد بذلك تذكرة السفر على حافلة «الرويشان» وصديق كان برفقتي وراكب تعرفت عليه وتبادلت معه الحديث إلى الدرجة التي تسمح لي باللجوء إلي كشاهد إثبات على وصولي عن طريق الضالع- ردفان -العند... عدن.

وبعد وصولي بوقت وجيز ذهبت اتسكع في الأرصفة التي شربت وجهي وأكلت ربيع العمر وزهرات الصبا والشباب، وتقابلت مع أصدقاء أحباء أخبروني بأن الطريق الذي يصل عدن بصنعاء مقطوع من الضالع، ودحضت أقاويلهم بواقعة وصولي من ذات الطريق فكذبوني.

وتحيرت عندما لحظت أن بعضهم صدقوني على سبيل المجاملة وأصروا على التمسك بقناعتهم أن الطريق مقطوع.

ثم سمعت أن خط اللهب امتد من الضالع إلى ردفان وطاول منطقة «كرش»، اعتباراً من يوم السبت، وأن احتقانات الناس تفجرت واندفعوا لإحراق السيارات وتكسير وتحطيم مقرات البلدية والاتصالات والأمن وبعض المحلات التجارية، وداهموا البنك الأهلي، وهشموا الزجاج أمام العديد من المنشآت.

وسمعت عن حملة اعتقالات واسعة طاولت العديد من الناشطين السياسيين في عدن والضالع وردفان، وبعض الاكاديميين في لحج وعدن، ولازالت مستمرة وكان «الإجماع» يقطع بأن الطريق مقطوع.

كنت أتعجب من نفسي وكيف نجوت بجلدي ورأسي، وكان معظم الأصدقاء الاحباء يتعجبون من تصديقي لما أقول بما ينطوي على دحض وإنكار لأحداث اللهب والشغب.

ولمست أن «الاجماع» يطالبني بكتم شهادة لا تساير أحداث الساعة.

والحق، إن شئتم الحق، شعرت بالذعر تجاه ذلك «الإجماع»، وحزنت كثيراً على انكسار أفق توقعات الزميل سامي غالب الذي ارتسم على قياس منظوره الغاندي ومخياله الماندلاوي- من نيلسون مانديلا. فهو، أي العزيز سامي، تقصد غير مرة التذكير بملمح وعنصر قوة حركة الاحتجاجات التي شهدتها المحافظات الجنوبية، وتكرر تذكيره وتأكيده على نجاعة الطابع السلمي لتلكم الحركة، وعَقَدَ الرهان على ذلك الطابع في هزم سلطة الاستبداد والفساد التي تغتذي من كافة أشكال التفلت والعنف والعشوائية والاعتباط والفوضى الساحقة.

وحزنت أكثر بأن يحدث ما حدث -إذا صَدَق حدوثه- ليوظف في مجرى حرق ما تحقق من إنجاز رائع تجلى في معطيات وإشارات ورسائل الحركة السلمية المدنية الاحتجاجية التي شهدتها المحافظات الجنوبية وفتحت المجال واسعاً لتحليق الأحلام والرؤى والتصورات اللذيذة بشأن عمارة جديدة للسياسة، وعتبة رحبة لحياة جديرة بأن تحيا.

وجوه

صبية يحتلون بقعة شمس تحت جسر الصداقة - فبراير 2008 «النداء»

وأمكنة

جانب من حي البونية - صنعاء، وفي العمق منارة مسجد القاضي - فبراير 2008 «النداء»

تأبيد الوظائف

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

أثار عمود الأسبوع الماضي ردود أفعال متباينة بين من أُعجب بما جاء فيه، وآخر رأى أنه انتقائي لم يتعرض لحقيقة واقع توريث وتأبيد الوظائف، بل قال البعض إني «جبنت» حين تهربت من ذكر أسماء بقية المعنيين بالموضوع خوفاً منهم.

من ضمن ردود الأفعال، قول صديق: إن كارثة اليمن، واتساع قاعدة الفقر والبطالة واتساع رقعة الاحتجاجات، هو نتاج طبيعي لنهج توريث الوظائف والمناصب، بل وتأبيد البعض فيها خصوصاً في مواقع وكلاء الوزارات والمحافظات أو من هم على رأس مؤسسات اقتصادية وإيرادية هامة.

في بلد ينغمس مواطنوه في مستنقع الفساد كل يوم، يصبح من المقبول لدى الناس ولدى صناع القرار أن يظل محافظ محافظة في موقعة أربعة عشر عاما، وأن يوجد في إحدى المحافظات اثنا عشر وكيلاً وبمعدل وكليلين لكل اتجاه من الاتجاهات الأصلية والفرعية.

منذ عهد (ج.ع.ي) هناك وكلاء وزارات ثابتون في مواقعهم وآخرون يتربعون على عرش المؤسسات الاقتصادية الهامة. ومع هذا لا يتردد أحدهم في تبرير الإجراءات التي اتخذت في حق نحو مائتين من شباب الضالع وردفان، كانوا تقدموا للالتحاق بالحرس الجمهوري، مع أن صناع القرار يعرفون جيداً أن أبناء هاتين المنطقتين تحديداً يعتمدون في مواجهة متطلبات حياتهم المعيشية على الوظائف الحكومية، وأن عدم مراعاة الأوضاع التي كان المواطنون في دولة الحزب الاشتراكي يعيشونها قبل قيام الوحدة هي أحد أسباب الأزمة التي نعيشها اليوم.

بإمكان الحكومة أن توفر مبالغ خيالية من تخفيض عدد الوكلاء ووقف سياسة نهب المؤسسات العامة وشراء السيارات الفارهة لكبار المسؤولين وتخصيص جزء يسير من هذه النفقات لتغطية نفقات استيعاب الباحثين عن العمل.

حين بدأت حركة الاحتجاجات السلمية قبل نحو تسعة أشهر، كان الجميع ينظر بإعجاب لقدرة المشاركين فيها على إبقاء حركتهم في إطارها السلمي، وعدم الانجرار إلى العنف حتى يتجنبوا القمع، لكن ما حدث في الحبيلين والضالع خلال الأيام الثلاثة الماضية، لا يخدم المطالب المشروعة للمشاركين في تلك الاحتجاجات.

أن يتحول غضب المحتجين على استبعادهم من الالتحاق بقوات الحرس الجمهوري نحو تدمير المؤسسات العامة والممتلكات الخاصة واستهداف الباعة المتجولين والمحلات التجارية التي يتملكها أبناء محافظات معينة، فذاك ما يفقدهم التعاطف الشعبي ويجعل تلك الأفعال محل إدانة وتنديد.

لا يمكن تبرير اللجوء للعنف ولا إجازة استخدام القوة المفرطة في مواجهة الغاضبين من غياب الفرصة للالتحاق بالجيش، لكن أطراف العملية السياسية مطالبون اليوم بمراجعة النفس والاحتكام للعقل ووضع المعالجات الكفيلة بتجنيب البلاد المزيد من الأزمات لأن التراشق بالعنف لن يقود إلاّ إلى الكارثة.

صدور «الاقتصاد اليوم»

صدر أمس العدد الأول من صحيفة «الاقتصاد اليوم» وهي صحيفة اقتصادية مستقلة تصدر كل ثلاثاء من صنعاء، ويرأس تحريرها الزميل العزيز عبدالكريم هائل سلام، ويدير تحريرها الزميل أمين الوراقي.

العدد الأول جاء حافلاً بالتقارير والحوارات والتحليلات المعمقة لشؤون الاقتصاد، مجسداً التزام إدارتها ومحرريها في اعتماد منظور يعلي من حرية المبادرة الخاصة دون أن يتنكر للعدالة الاجتماعية.

أسرة «النداء» تدعو للزميل عبدالكريم سلام ولأسرة «الاقتصاد اليوم» بالتوفيق.